خياراتنا بين المر والأكثر مرارة

مقالاتي في جريدة **البيان** الإماراتية

الجزء الثاني

مقالات السنوات 2003 - 2006

ممدوح الشيخ

الكتاب:

خياراتنا بين المر والأكثر مرارة

مقالاتي في جريدة البيان الإماراتية

الجزء الثاني (مقالات السنوات 2003 – 2006)

المؤلف:

ممدوح الشيخ

الناشر:

المؤلف

الطبعة الأولى أغسطس 2022.

Contents

هذه المقالات ... هذا الكتاب

هذه المقالات تجربة في الكتابة الصحفية أعتز بها، بدأت في العام 1998، ومنحتني فرصة كنت في حاجة إليها لاستكمال أدوات "**المحلل السياسي**"، وخلال سنوات غيرت إيقاع قراءاتي ووجهتها، وشحذت حدسًا سياسيًا مكنني من التقاط ما يصلح أن يكون موضوع مقال، وتلك خبرة تصقلها الممارسة. والعلاقة مع جريدة "**البيان**" امتدت حتى العام (2010)، وبسببها قررت إدارة الجريدة إنهاء علاقتها بعدد من الكتاب كنت أحدهم، ضمن إجراءات تقشف واسعة. وبنهاية التجربة كنت قد كتبت على صفحات الجريدة المرموقة مئات المقالات. واليوم – إدراكًا مني – لطبيعتها التحليلية فقد عزمت على جمع المقالات في كتاب، وبعضها يتناول قضايا ذات طبيعة فكرية أو ثقافية، وقسم منها، قد يكون من المفيد استكشاف مدى دقة استشرافها، بعد مرور سنوات على نشرها.

وفي الحقيقة فإن الكتاب شهادة على سنوات من الحرية المهنية الواسعة التي عايشتها بنفسي في صحافة دولة الإمارات – ممثلة في جريدة **البيان** – قبل أن تشهد تغيرات كبيرة.

والمقالات – مجموعة بين دفتي كتاب – محاولة لتوثيق تجربة شخصية، وهي أولًا وأخيرًا ملك القارىء.

ممدوح الشيخ

أغسطس **2022**

مقالات العام 2003

أيها السادة هل يبقى انتظار؟ ([1])

"أيها السادة لم يبق انتظار

سقط المهر من الإعياء

وانحلت سيور العربة

ضاقت الدائرة السوداء حول الرقبة

صدرنا يلمسه السيف

وفي الظهر: الجدار

أيها السادة لم يبق انتظار!!"

هكذا رأى (الراحل) أمل دنقل، شاعر مصر الكبير، صورة الأمة العربية في قصيدته "**الموت في الفراش**" (1970). وقد كتبها بين نكسة يونيو وانتصار أكتوبر في مرحلة عصيبة من التاريخ العربي. وعندما أعود إلى هذه السطور النارية أتساءل: وماذا لو امتد العمر بأمل دنقل ليعيش تسعينات القرن الماضي بأهوالها وما ينتظر الأمة من أهوال في مفتتح القرن الجديد؟

([1]) نشر في **10 /1 /2003**.

دعوة للمبادرة

والإحساس بأن اللحظة لحظة انتقال من الانتظار لحالة الفعل تشيع في الخطاب الثقافي العربي بدرجة من الإلحاح لا تختلف عنها في شعر أمل دنقل وغيره. ومؤخرا نشر الكاتب والسياسي المصري المعروف الدكتور مصطفى الفقي مقالًا مهمًا (**جريدة الحياة اللندنية 24/ 12/ 2002**) يدعو فيه لمبادرة غير تقليدية في شأن الصراع العربي الصهيوني.

والحاجة لمبادرات غير تقليدية عربيًا تشمل الكثير من الملفات والقضايا، فالزمن يتجاوز الكثير من الأفكار والممارسات والرؤى المستقرة في الواقع العربي سياسيًا واقتصاديًا وعلميًا وتقنيًا... إلخ، بوتيرة تتجاوز كثيرًا قدرة المجتمعات العربية على إدارة تغيير مقصود يجعلنا قادرين على التعامل مع مستجدات الواقع العالمي.

ورغم أن مثل هذه الدعوات كثيرًا ما تثير مخاوف الكثير من المثقفين العرب الذين يخشون أن تكون دعوات التغيير ستارًا لعمليات اجتياح غربي شامل تقتلع جذور ثقافتنا وهويتنا، فإن مثل هذه التخوفات تنطوي على تجاهل متعمد لحقائق عديدة راسخة في مقدمتها أن التفاعل الحقيقي يثري الحضارات ولا يقضي عليها، وأن هويتنا العربية الإسلامية أكثر رسوخًا مما يتخوفون.

فالاستعمار الغربي اجتاح المنطقة العربية لما يزيد عن قرن من الزمان وخرج منها والهوية العربية لشعوبها محل إجماع. ويظل المثل الفرنسي في الجزائر أشهر الأمثلة إذ بقي الفرنسيون فيها أكثر من مائة عام بذلوا خلالها جهودًا خرافية استهدفت "**فرنسة**" الجزائريين وخرجوا منها وعدد من يتكلمون الفرنسية لا يتجاوز 6% من الشعب الجزائري، بينما تضاعفت النسبة بعد رحيل الاستعمار!.

والوضع العربي الراهن في حاجة لدور أكثر فعالية للمثقفين والمفكرين القادرين على بلورة رؤى للمستقبل تتصف بالمرونة والجرأة، وفي حاجة إلى مبادرة (وربما مبادرات) عربية بحجم التحديات القائمة والمنتظرة. فالصراع العربي الصهيوني، والتصورات الغربية لمستقبل المنطقة، والعلاقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة، وضعف النظام الإقليمي العربي، وغياب الحريات، وتفشي الأمية، والحاجة للتحديث الاقتصادي الشامل، وأوضاع الأقليات والنساء والجماعات المهمشة.

وصولًا إلى العلاقات العربية مع العالم ودوائرها المتداخلة والمتماسة مع: الأمة الإسلامية وبخاصة دول الجوار غير العربية (التخوم)، والقارة الأفريقية، وعالم الجنوب عموما من أمريكا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا. كل هذه القضايا تحتاج استراتيجيات جديدة ودفعات قوية من العمل الجاد لإعادة صياغة المفاهيم لتتأسس عليها علاقات أكثر رسوخًا وواقعية.

وتبقى قضية القضايا

وتظل القضية الأعقد والأكثر إلحاحًا وخطورة وتعقيدًا قضية العلاقة مع الغرب، وتشابكها مع قضايا مثل: الأمن، والنفط، وميراث الصراع الحضاري، والصراع العربي الصهيوني. ولم يعد مقبولًا أبدًا أن نظل أسرى ثقافة تفنيد الاتهامات، وتحسين الصورة، والدفاع عن الذات، دون تصور محدد لما نريد أن ننجزه وما نود أن نتجنبه.

وهنا يأتي دور العلماء ومراكز البحث ذات الأداء الرفيع التي يفتقر واقعنا العربي لما يكفي منها للأسف الشديد. وكل تصور نظري لا يتأسس على معرفة وثيقة

دقيقة عميقة للغرب سيكون نصيبه من النجاح محدودًا بما يتوفر له من قرب من الواقع يتحقق بشكل أقرب للصدفة!.

والمقارنة بين عدد المؤسسات البحثية والإعلامية المنضوية تحت مظلة "**اللوبي الصهيوني**" في الولايات المتحدة وحدها وكل المؤسسات المماثلة في العالم العربي (مع مراعاة فوارق: الخبرة والكفاءة والإمكانات) يدرك إلى أي حد يعوزنا لمواجهة الراهن والقدرة على التعامل مع القادم رؤية أكثر اعتمادًا على معطيات الواقع وأدوات العلم.

وإذا زاد الوزن النسبي لتأثير "**التكنوقراط الحقيقيين**" في عملية اتخاذ القرار ووضع التصورات المستقبلية، فمن المؤكد أن تجارب كثيرة مريرة ولدت في رأس صانع قرار، فلم تخضع لأي تقييم أو تمحيص ثم تحولت لواقع بجرة قلم، ودفعت ثمنها الأمة كلها يمكن أن تختفي من الواقع العربي.

وها هو درس العراق يعلمنا جميعًا أن المنطقة العربية محيط جغرافي وسياسي واحد، وأن الرصاصة التي تنطلق في بغداد يمكن أن يسمع دويها في القاهرة أو الرياض، أو حتى الرباط!

فليبدأ المثقفون العرب معًا مشروعًا لأجل المستقبل، فأمل دنقل لم يبالغ، ولم تخنه شاعريته وبصيرته معًا، حين قال قبل أكثر من ثلاثين عامًا:

"**أيها السادة لم يبق انتظار**"!

دكتاتورية "النبوءة" ([2])

تثير التحولات التي تشهدها السياسات الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر اهتمام المحللين والمراقبين، وتشير تطورات الأحداث خلال هذه الفترة، بدءًا من العملية العسكرية في أفغانستان، إلى التهديد بالعدوان على العراق إشارات قوية إلى أن هذه الأحداث، التي اعتبرت انعكاسًا لتحولات جذرية في الرؤية، منحت تيارات بعينها على ساحة السياسة الأميركية، فرصة الإمساك بدفة القرار السياسي الأميركي، وبخاصة فيما يتصل بعلاقات الولايات المتحدة مع العالم. وإذا بقي الخطاب التحليلي العربي أسير مقولات سيطرة الشركات عابرة القارات ومجموعات الضغط التي تمثل أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة على القرار، فسنترك خصومنا الحقيقيين ونحارب طواحين الهواء.

وعندما خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية تقود التحالف المنتصر منتشية بقنبلتها النووية، والاقتصاد الأقوى في العالم الغربي، كان الانتصار قد صنع نخبته، ممثلة بشكل رئيس في مجمع الصناعات العسكرية الأميركي، الذي تضخم بشكل فرضته ظروف الحرب، حتى أصبح القطاع القائد على المستويين الصناعي والتقني، وقد نجح هذا المجمع، من خلال واجهات سياسية مدنية، أن يسيطر بشكل

([2]) نشر في 21/ 1/ 2003.

شبه تام على السياسة الخارجية الأميركية حتى بداية السبعينيات من القرن المنصرم، عندما وضعت اللبنات الأولى لسياسة الوفاق بين القطبين.

وحتى وصول رونالد ريجان الجمهوري المتصهين للمكتب البيضاوي في البيت البيض، كان النفوذ الصهيوني منحصرًا بشكل أساسي في مؤسسات اللوبي التي كان اليهود الأميركيون يشكلون عمادها، وشهدت سنوات حكم ريجان الصعود الأكبر للتيارات الأصولية الصهيونية المسيحية، التي اتخذت موقفًا أكثر تطرفًا من مؤسسات **اللوبي الصهيوني** نفسه، وكرست المقولات الصهيونية في بساطتها وعدوانيتها ومنحتها رصيدًا كبيرًا من المصداقية وأشاعتها في الخطابين السياسي والإعلامي، حتى تكاد الآن أن تكون أوضح سماته.

وبالتوازي مع هذا التيار اكتسب التيار المحافظ اليميني، برؤاه الإمبريالية العنصرية، مدى ملحوظًا في الحزبين الأميركيين الكبيرين، وإن كان وجوده الأكبر لم يزل في الحزب الجمهوري بالأساس، والتقت رغبة هذا التيار في أن تتبع الولايات المتحدة الأميركية سياسات خارجية أكثر اعتمادًا على القوة مع رغبة التيار الصهيوني المسيحي – مدفوعًا بالإيمان العميق برؤى نبوئية لنهاية العالم – في بناء جسور قوية بين القناعات والسياسات، على نحو يصبح العالم معه ساحة حرب بين قوى الخير وقوى الشر بالمعنى الحرفي.

وترافق مع هذا – للأسف الشديد – تأثر التيار الليبرالي في السياسة الأميركية بحقيقة أنه الآن يمثل الأقلية، وأن الطبيعة التبشيرية للخطاب السائد على الساحة الأميركية تركت بصمات واضحة عليه فأصبح هو الآخر – إلى حد بعيد – يدعو لفرض الديمقراطية على الآخرين بالقوة، بالحماس نفسه الذي تطالب به التيارات التبشيرية بفرض المسيحية على الآخرين. وباجتماع هذه التيارات أصبح

العالم أمام قوة دافعة هائلة لفكرة أن تصطدم الولايات المتحدة بمن يمنعونها من تبشير العالم برسالتها، وهذه الرسالة هي بالنسبة للتيار المسيحي الصهيوني "**هرمجون النووية**"، وبالنسبة للتيار التبشيري الديني: "**المسيحية**"، وبالنسبة للتيار الليبرالي في طبعته الجديدة: "**الديمقراطية**"، وبالنسبة لليمين المتشدد: "**الهيمنة الأميركية**".

وسواء كان المبرر أحقية الولايات المتحدة أو مسئوليتها فإن النتيجة واحدة، وكل عقبة تواجه هذا المسعى لن تستطيع أن توقفه لأن الولايات المتحدة تبدو كما لو كانت تتقمصها روح "**رسالية**" كاذبة، لا تختلف عن الروح الرسالية التي تتقمص تنظيم "**القاعدة**" إلا من حيث الوجهة، فكليهما يعتقد أنه منوط به إنقاذ العالم، ومن كان هذا هدفه فلا يبالي بالضريبة التي يدفعها.

وغني عن البيان طبعا أن "**طهرانية الخطاب**" لا تعني طهرانية الممارسة وغياب الأبعاد النفعية المباشرة اقتصادية كانت أو سياسية، بل يعني أنها مخبأة بشكل مصقول خلف الخطاب الأصولي الأميركي، وكارتلات النفط والسلاح جزء رئيس من آلة الهيمنة، تؤثر فيها وتتأثر بها لكنها لا تحتل موقع القيادة. وهو ما يؤكد أننا إزاء ديكتاتورية النبوءات – الدينية والأيدلوجية على السواء – وهي ديكتاتورية أشد وطأة.

فالهيمنة تبدأ فكرة قبل أن تتحول إلى أساطيل تنشر الخوف في العالم حيث ترفرف الأعلام الأميركية!

من المسكوت عنه في الملف العراقي ([3])

للعقل العربي غرام بالتفسير التآمري للتاريخ، لكنه غرام له ما يبرره من التجارب المريرة المتلاحقة خلال القرن المنصرم، ففي أثناء الحرب العالمية الأولى استغل الغرب حالة التردي التي أصابت العلاقات العربية التركية وأقنعوا الشريف حسين بن على بالانحياز لبريطانيا وحلفائها ضد الأتراك مقابل مكاسب سياسية، وقبل انتهاء الحرب انفجرت في وجه العرب – وفي مقدمتهم الشريف حسين نفسه – قنبلة اتفاقية سيكس بيكو التي كانت البداية الحقيقية لتحول الدولة اليهودية من فكرة إلى واقع.

ولم تنته المفاجآت السياسية فأصدرت بريطانيا وعد بلفور المشئوم قبل أن يجف حبر مراسلات الحسين/ مكماهون. وفي الحرب العالمية الثانية عندما دعت بريطانيا حكومات الدول العربية الواقعة تحت الاحتلال البريطاني إلى الوقوف معها ضد المحور مقابل الحصول على استقلالها بعد الحرب، فإذا ببريطانيا بعد الحرب لا تكتفي بالتنصل من وعودها، بل ترتكب بدم بارد أبشع جريمة ارتكبت بحق العرب في القرن العشرين، وهي رعايتها نشأة الكيان الصهيوني.

وقد يكون صحيحًا في التحليل النظري المجرد أن التاريخ لا تصنعه مخططات تآمرية، فهو على المستوى الاستراتيجي ساحة للتدافع مفتوحة آفاقها على كل

([3]) نشر في 15/ 2/ 2003.

الممكنـات، لكـن المـؤامرة موجـودة دائمـا كآليـة مـن آليـات الصـراع علـى المسـتوى التكتيكي. ولكي نقدر الوزن النسبي للعوامل المختلفة التي تحكم مسار الأزمة نتجاوز "**التفسـير النفطي**" الـذي لا يكـاد يرى في العـراق إلا بئـر نفـط تثير شـهية الـولايات المتحدة، فهو بسيط لدرجة تصيب بعمى البصيرة التام.

وقد ذكرتني الأزمة العراقية الحالية بخلفيات غير معروفة لقصة الوحدة المصرية السورية حكاها لي المفكر القومي المعروف (المرحوم بإذن الله) الدكتور عصمت سيف الدولة، فلقد غادر عبد الناصر مصر بحرًا متجهًا إلى سوريا ومزمعا عقد وحدة ثلاثية (مصرية/ سورية/ عراقية). وبينما هو في عرض البحر اتصل به الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو طالبًا منه أن يزور بلغراد على وجه السرعة وقبل أن يزور دمشق.

وتوجه عبد الناصر إلى بلغراد، وهناك أخبره تيتو بضرورة التوجه لموسكو قبل إعـلان الوحـدة، وتوجـه عبـد الناصـر إلى موسـكو في زيارة لم يعلـن عنهـا، وأبلغـه المسئولون السوفييت أن عليه ألا يفكر في العراق في إطار أي مشروع وحدوي لأن حـدوث إحيـاء قـومي يمكـن أن يثـير حالـة مـن الإحيـاء القـومي في جنـوب الاتحـاد السوفييتي تكون له آثار سلبية كبيرة على "**الرابطة الأممية**".

وهذا البعد الذي رآه القادة السوفييت في أي مشروع وحدوي يضم العراق هـو مـا يـراه الأتـراك في أي عمـل يضـعف سـلطة الدولـة المركزية فيـه، ففـي هـذا البلـد يوجد قسم كبير من الشعب الكردي المشتت في عدة دول (العراق – تركيا – إيران – سوريا)، وكل صيغة سياسية عراقية تحل محل الصيغة الحالية تعني بالضرورة حالة من الإحياء القومي الكردي وتؤثر حتمًا في الأمن القومي التركي.

وهو واحد من أهم أسباب الاهتمام التركي بالملف العراقي أملًا في السيطرة على الأوضاع في شمال العراق، وربما الاستيلاء عليه لدرء المخاطر المحتملة. وإذا كان

الملف الكردي قد دفع بعض أطراف المؤتمر الأخير الذي عقد في تركيا لدرجة من التقارب مع تركيا التي تغازل العالم العربي بطلب الانضمام لجامعة الدول العربية بصفة مراقب، فإنه على الأرجح سيكون قنبلة العلاقات الأميركية التركية خلال الأزمة العراقية.

فتصور قيام الولايات المتحدة بتسهيل استيلاء تركيا على أي جزء من أراضي العراق أقرب إلى المحال لما يمكن أن يترتب عليه من نتائج قد تصل إلى درجة الفوضى السياسية في منطقة لا تحتمل ذلك البتة. أما تصور أن تصمت النخبة العسكرية التركية وهي ترى نظامًا سياسيًا عراقيا فيدراليا يمنح الأكراد "**شبه دولة**" فهو نوع من الانتحار السياسي.

أما حديث التعهدات والضمانات فتتكفل بالرد عليه الوقائع الواردة في بداية هذا المقال!

.. .. وانهار حلم المعارضة العراقية! ([4])

قبل قليل من بدء عمل عسكري أمريكي بريطاني يبدو أكثر احتمالًا ضد العراق، أتت الرياح بما لا تشتهي سفن المعارضة العراقية. فبعد أعوام من مراهنة هذه المعارضة على بناء عراق ديمقراطي بعد صدام حسين، وهي مراهنة عززها تحول ملحوظ في الخطاب الرسمي الأمريكي. ومع تصور أن الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ستعتبر انتشار الديمقراطية في المنطقة العربية ضمن الشروط الموضوعية لتحقيق مصالحها في المنطقة، كانت هذه المراهنة تبدو منطقية.

وبعد كثير من التكهنات والوعود كشفت الولايات المتحدة عن وجهها الحقيقي بعد أن حصلت على معلومات كانت في حاجة إليها لمشروعها بشقيه السياسي والعسكري، وبعد أن استخدمت فصائل المعارضة لحشد تأييد دولي لهدف تغيير نظام الحكم في العراق. وتبخرت تصريحات كثيرة رددها مسئولون أمريكيون عن دور كبير للمعارضة العراقية في نظام الحكم الجديد وتوشك أن تتبخر أيضًا الوعود المتعاقبة بالحفاظ على وحدة أراضي العراق.

انهيار بورصة التوقعات

([4]) نشر في 28/ 2/ 2003.

وعلى طريقة الانهيارات الكبيرة في البورصات المالية، انهارت بورصة التوقعات التي ازدهرت لأكثر من عام تم فيها تداول أسماء لا حصر لها رشحتها الشائعات والتسريبات المتعمدة للجلوس على كرسي الحكم، فلا الباقر ولا الجلبي ولا الطالباني ولا غيره رسا عليه المزاد!

والأنباء القادمة من كندا – حسب صحيفة **كلوب أند ميل** الكندية في تقرير لمراسلها من مدينة السليمانية نشر الخميس 13 فبراير – أن الحل، الذي سيطبق فعليًا، هو خطة أمريكية من خمس نقاط لوضع العراق تحت حكم عسكري أميركي يدعمه مجلس استشاري عراقي عينته واشنطن. ورغم أن الخطة كانت مثار اعتراض معلن من كثير من قادة المعارضة قبل إعلانها رسميًا فإن ما حدث بالفعل كان مشهدًا من مشاهد الاستعلاء الأمريكي الفاضح.

فالمبعوث الأميركي زلماي خليل زادة أبلغ هذه الخطة إلى مندوبي ثلاث جماعات معارضة عراقية رئيسة في لقاء جمعه بهم في أنقرة، وأضاف هؤلاء الزعماء في مقابلات أجريت معهم أن الخطة المؤقتة تتضمن: تنصيب حاكم عسكري أميركي، وتشكيل مجلس استشاري من شخصيات عراقية، وتشكيل مجلس قضائي يتولى صياغة مسودة دستور جديد، واستبدال الوزراء الحاليين ووكلائهم بضباط عسكريين أميركيين، وانتخاب جمعية تأسيسية وطنية بعد مضي عام تستلم السلطة في العراق وتصادق على الدستور الدائم.

وما نسفته هذه الخطة ليس فقط احتمال قيام حكم وطني عراقي بعد العدوان المحتمل، بل تشييع فكرة "**الفيدرالية**" إلى مثواها الأخير، وقد كانت الفيدرالية القاسم المشترك لمعظم الوثائق التي صدرت عن فصائل المعارضة العراقية خلال العام الماضي، وسواء كانت الإدارة الأمريكية صادقة في التبرير الذي قدمته للمعارضة

العراقية من أن هذه الخطة جاءت استجابة لمطالب أطراف عربية تحفظت على قيام حكم ديمقراطي فيدرالي في العراق أم لا، فإنها بالقطع تنكرت للمعارضة العراقية على نحو مهين، وأدارت ظهرها لها ربما للمرة الأخيرة. ومما يعزز هذا أن السجال حول العمل العسكري المحتمل قد أصبح – عمليًا – سجالًا غربيًا/ غربيًا.

وقد اكتسبت هذه الخطة مصداقية رسمية أمريكية كبيرة، فنائب وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية مارك جروزسمان أخبر لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ بأنّ احتلالا عسكريًا أميريكيًا يمكن أن يدوم سنتين، كما قلل جروزسمان من أي أمل للمعارضة العراقية بأن تلعب دورًا رئيسًا في الإدارة الانتقالية. وقال صراحة: "**بينما نحن نستمع إلى ما يخبرنا به العراقيون، فإن الحكومة الأمريكية ستتخذ قراراتها مستندة إلى ما يحقق مصلحة مواطني الولايات المتحدة**"!.

الطعن بخنجر تركي

والأخطر من هذا أن تعهد الولايات المتحدة الحفاظ على سيادة العراق ووحدته أصبح هو الآخر محل شكوك عميقة، فبعد أن شغلت فصائل المعارضة العراقية ببعضها البعض واستغلت كل الخلافات الناشبة بينهم – وعند اللزوم كانت تصنع بعضها – فاجأت الجميع بمنحها وعدًا لتركيا بأن تسمح لها بوجود عسكري "**محدود**" في شمال العراق حتى تستتب الأوضاع في ظل النظام الجديد، ولضمان عدم قيام دولة كردية.

وسرعان ما تبين أن الوجود المحدود يتكون من ثمانين ألف جندي (في مقابل السماح بدخول عشرة إلى عشرين ألف جندي أمريكي شمال العراق من تركيا)،

ويشكل حرص تركيا على الوجود بهذا الحجم الكبير مؤشرًا شديد الخطورة، وقد استيقظت بالفعل المخاوف الكردية، وهي مخاوف تستند لتاريخ طويل من القمع وأنهار من الدماء.

وزاد هذه المخاوف تصريحات أردوغان الأخيرة التي اعتبر فيها أن مقترحًا أمريكيًا محتملًا بأن تكون القوات التركية التي ستوجد في شمال العراق تحت قيادة أمريكية يشكل "**إهانة**"!

وهكذا تكتمل ورطة المعارضة العرقية، فبعد أن صارحتها الإدارة الأمريكية بأنها غير مدعوة إلى "**وليمة السلطة**"، وأن حلمها بعراق فيدرالي بعيد المنال، أصبحت أمام غزو تركي أمريكي لا يختفي وراء أية أقنعة، ويكفي لكي نتخيل الاحتمالات الخطيرة التي أصبحت واردة في هذا الملف الحساس أن نتذكر تصرح مسعود البرزاني "**إذا تحول الأتراك إلى قوة احتلال فسندفنهم هنا!**".

فهل راحت السكرة وجاءت الفكرة؟!

هل هناك حرب أميركية تركية محتملة؟ ([5])

قبل حوالي أسبوعين، وبالتحديد في الخامس عشر من فبراير، نشرت لي "**البيان**" مقالًا عنوانه: "**من المسكوت عنه في الملف العراقي**". وفيه استشرفت احتمال أن تؤدي تطورات الملف العراقي لمواجهة عسكرية غير متوقعة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقبل أن ينتهي فبراير بدأت النذر تتوالى كأنها جبل جليد عائم لم تكن تبدو منه إلا قمته. ورغم أهمية التحليل فسأركز مقالي هذا – عمدًا – على جمع المؤشرات المتناثرة التي تعزز هذا الفرض الذي يبدو مستبعدًا ومثيرًا في آن واحد.

محور أنقرة موسكو

وقد أوردت في مقالي السابق قصة أحب أن يستعيدها معي القارئ مرة أخرى في سياق ما استجد. فقد روى لي المفكر القومي المعروف (المرحوم بإذن الله) الدكتور عصمت سيف الدولة، أن عبد الناصر غادر مصر بحرًا متجهًا إلى سوريا ومزمعًا عقد وحدة ثلاثية (مصرية /سورية/ عراقية). وبينما هو في عرض البحر اتصل

([5]) نشر في **10 /3/ 2003**.

به الرئيس اليوجوسلافي جوزيف بروز تيتو طالبًا منه أن يزور بلجراد على وجه السرعة وقبل أن يزور دمشق.

وتوجه عبد الناصر إلى بلجراد، وهناك أخبره تيتو بضرورة التوجه لموسكو قبل إعلان الوحدة، وتوجه عبد الناصر في زيارة لم يعلن عنها، وأبلغه المسئولون السوفييت أن عليه ألا يفكر في العراق في إطار أي مشروع وحدوي، لأن حدوث إحياء قومي يمكن أن يثير حالة من الإحياء القومي في جنوب الاتحاد السوفييتي تكون له آثار سلبية كبيرة على الرابطة الأممية.

والقلق التركي المتصاعد الذي لا يجد اهتمامًا جديًا من الإعلام العربي له جذوره في التاريخ والجغرافيا، فالأكراد الذين يعدون المشكلة الأخطر بالنسبة لتركيا يشكلون 12% من سكانها ويعيشون على 30% من أراضيها، وما تخوفت منه موسكو في الخمسينيات هو نفسه ما تتخوف منه أنقرة الآن.

وبالطبع تشاركها القلق موسكو التي بالغ المحللون في تقدير البعد النفطي لموقفها من العمل العسكري المحتمل، رغم أن مخاطر تغير خريطة العراق تمثل بالنسبة لها ما هو أخطر. حيث يمتد وجود الأقليات الكردية حتى حدودها، كما أن ظهور كيان سياسي كردي قد يؤدي لحالة إحياء قومي بين الأقليات داخل روسيا الاتحادية نفسها.

وانطلاقًا من هذه الحقيقة، ولأول مرة منذ بدأ الخلاف العربي على الملف العراقي، أعلن وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف (الجمعة 28 فبراير) أن روسيا ستستخدم حق الفيتو في الأمم المتحدة للحفاظ على الاستقرار في العالم إذا كان ذلك ضروريا، وأضاف أن: "**روسيا لن تدعم قرارا يفتح المجال أمام حل للمشكلة**

العراقية بالقوة"، كما نقلت **وكالة أنباء إيتار تاس** عن مصادر في **الكرملين** قولها إن روسيا قد تستخدم حق الفيتو عندما سيرفع مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن.

وقد حذر إيغور إيفانوف من عواقب حرب على العراق وخلص إلى القول "**في حال استخدمت القوة لتسوية الأزمة العراقية قد ينجم عن ذلك عواقب خطيرة، ليس فقط على المستوى الاقليمي بل أيضًا على المستوى العالمي**". ومن يتأمل النقاش الأميركي التركي حول قبول تركيا استخدام أراضيها منطلقًا لعمل عسكري ضد العراق يكتشف الحجم الحقيقي للمشكلة. فرغم علاقات التحالف الأميركي التركي الوثيقة تبدي تركيا موقفًا أقل مرونة – من المنظور الأميركي طبعًا – من دول عربية أخرى منحت الولايات المتحدة الأميركية تسهيلات عسكرية.

وقد طلبت تركيا منحها حق الوجود العسكري في شمال العراق كشرط لقبول استخدام أراضيها في العمل العسكري، ثم طورت موقفها لتشترط –كما أعلن رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا رجب طيب أردوغان في مقابلة بثها تلفزيون **سي إن إن /تورك** أن يكون عدد الجنود الأتراك الذين يدخلون شمال العراق يفوق بمرتين عدد الجنود الأميركيين في شمال العراق في حال تقرر شن حرب. وردًا على سؤال حول ما إذا كانت تركيا ستنشر 40 ألف جندي إذا نشرت الولايات المتحدة 20 ألفًا، قال اردوغان "**نعم. هذا ما أعرفه**". وبطبيعة الحال يعكس موقف "**الإملاء**" الواضح من جانب تركيا عمق مخاوفها.

شبح الحرب

وتشكل شمال العراق منطقة حساسة للغاية بالنسبة لتركيا التي توجد قواتها فى المنطقة منذ عام 1993، وقد أشارت صحيفة **راديكال** التركية إلى أن انعدام الثقة والبعد الأمني بين تركيا والفصائل الكردية يزيد صعوبة قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عملياتها العسكرية ضد العراق رغم تحديد إطار سياسي بين الولايات المتحدة وتركيا.

ويبرر الترك موقفهم بأنه لاجهاض إقامة دولة كردية في شمال العراق، وهو ما تطور حتى وصل لحد أن تهدد أنقرة بمواجهة عسكرية مع واشنطن والأكراد. وقد كشف مسئول تركي أنه: "**إذا تم التحرك لإقامة دولة كردية شمال العراق فإن تركيا ستقف وجهًا لوجه ضد الولايات المتحدة والأكراد، وأكد المسئول التركي أن أنقرة لن تسمح مطلقًا، وتحت أي ظرف بإقامة دولة كردية، وأنها مستعدة للدخول فى حرب ملحة إذا استدعى الأمر ذلك**". وقال المسئول التركي إن أنقرة بعثت مؤخرًا رسالة جدية للولايات المتحدة مفادها أنه "**بدون القوات التركية، فإن منطقة شمال العراق ستتحول إلى فلسطين أخرى**". ولا شك في أن تشبيه الوضع الذي يمكن أن يترتب على قيام الدولة الكردية بالوضع في فلسطين تشبيه موحٍ ولا يحتاج إلى تعليق.

من ناحية ثانية، حذر الزعيم الكردي مسعود البارزاني من أن الأكراد سيدفنون الأتراك في شمال العراق، ثم كرر قادة فصائل المعارضة العراقية المجتمعة في صلاح الدين (كردستان العراق)، قبل أيام تحذير تركيا من عواقب وخيمة في حال تدخلت عسكريًا في العراق، وأكد المتحدث باسمهم أن المعارضة "**موحدة في معارضتها لأي تدخل تركي**"، محذرًا من أن مثل هذا التدخل سيكون عامل عدم استقرار، وسيخلق مشاكل، ومواجهات. واشتعلت حرب التصريحات فحذر الناطق

باسم الرئاسة التركية أكراد العراق مما وصفه بالتصريحات الاستفزازية. وعقب ذلك نقلت أنقرة للولايات المتحدة قلقها من أنه إذا كان زعماء الفصائل الكردية، وقبل تسليحهم، يدلون بهذه التصريحات العدائية لتركيا فما الذي يمكن أن يحدث فى حالة تسلحهم بأسلحة ثقيلة كالمدفعية والدبابات والصواريخ كما تريد واشنطن؟!

لا الدولة ولا الفيدرالية

وكلما أبدت الولايات المتحدة رغبة في إرضاء تركيا طرحت تركيا المزيد من الشروط، وقد كشف مسئولون أتراك مؤخرًا أن الولايات المتحدة وعدت أنقرة بالحؤول دون فرض الأكراد لصيغة فيدرالية لعراق ما بعد الحرب تضمن استمرارية حكمهم الذاتي لكردستان العراق. وربما كان تقدير الولايات المتحدة للأهمية الشديدة للدور التركي في أي عمل محتمل هو ما دفعها لقبول هذه الشروط التركية، وهو ما وضعها فعليًا في تناقض حاد مع المعارضة العراقية. ومما تكشف مؤخرًا أيضًا أن الولايات المتحدة وافقت على دخول القوات التركية إلى شمال العراق لمراقبة نزع سلاح الميليشيات الكردية عقب توقف المعارك. ومعنى هذه الاتفاقات السرية أن تركيا ستكون لها كلمة مسموعة في ترتيبات البيت العراقي الداخلي بعد العمل العسكري المحتمل، وهو في الوقت نفسه يعني — للأسف الشديد — أن العرب هم الطرف الوحيد الذي لم يتدخل بشكل فاعل في تحديد مستقبل العراق.

وغني عن البيان أن ذلك لا يعني إضفاء المشروعية على العمل العسكري، بل يجب أخذ كل الاحتمالات في الحسبان والسعي للعب دور فاعل سلمًا أو حربًا.

أما الرغبة الملحة من جانب الولايات المتحدة في استخدام الأراضي التركية فتعني عمليًا دلالة شديدة الخطورة بالنسبة لمسار العمل العسكري، ولعلها مفتاح فهم الموقف التركي. فالدخول من الشمال (تركيا) والجنوب (الكويت) بشكل متزامن معناه أن الولايات المتحدة – حتى لو أعلنت غير ذلك – لن تدخل وسط العراق خوفًا من أسلحة الدمار الشامل العراقية التي يبدو أنها على قناعة راسخة بأن النظام العراقي يحوزها. وهي بالتالي ستحاصر ما حول بغداد وتترك صدام محاصرًا حتى إشعار آخر مكتفية بالسيطرة على الشمال والجنوب، وهما بالفعل خارج سيطرة بغداد منذ أكثر من عشرة أعوام.

أي أن الأكراد سيكون أمامهم على الأرجح سنوات أخرى قادمة يعيشون فيها متمتعين بحكم ذاتي وهو ما يقلق تركيا. وحسب تصريحات نسبت لوولفويتز فإن استخدام القوات الأميركية للأراضي التركية يجعل الأمور تمضي بشكل أسرع، وهو يقول: "**أسرع يعني عواقب أقل للشعب العراقي قبل كل شيء، وأعرف أن هذا الأمر يهم الأتراك** ... ... **ومن وجهة نظرنا، يصبح الأمر أسهل وأفضل لقواتنا**"، لكنه اختتم قائلًا: "**سننتصر في الحرب، مع تركيا أو بدونها. لا شك في ذلك**"!.

وهذا التلويح الأميركي ببدء العمل العسكري دون الاستعانة بتركيا يعرض لمخاطر جمة، فخروج تركيا من التحالف العسكري معناه دخول قواتها شمال العراق دون ترتيب مع الولايات المتحدة، وهذا بدوره سيجعل الصدام العسكري بينهما واردًا. ومن المؤكد أن تركيا لن تحجم عن التدخل إذا دارت عجلة الحرب.

وتلك معضلة لم يحسمها البرلمان التركي حتى كتابة هذه السطور.

هل الأمم المتحدة على طريق عصبة الأمم؟ ([6])

لأكثر من عشرة أعوام صدرت في شرق العالم وغربه أدبيات ودراسات تتناول بالتحليل والاستشراف ما يسمى "**النظام العالمي الجديد**"، فمنذ أن أعلن جورج بوش الأب ميلاد هذا النظام عقب "**عاصفة الصحراء**"، وهو موضوع اهتمام شديد ربما زاحمته فيه بعد قليل "**العولمة**".

وقد انصب القسم الأكثر من الكتابات عن النظام العالمي الجديد على الدولة (القومية أو الوطنية) وحدود سيادتها، وبالقدر نفسه، الشكل الذي ينتظر أن تستقر عليه علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى واحتمالية ظهور قطب – أو أقطاب أخرى – على الساحة الدولية.

وإجمالًا، لم تحظ الأمم المتحدة بالقدر الكافي من الاهتمام باستشراف مستقبلها، لكن الأزمة العراقية تكفلت بطرح القضية بقدر كبير من الإلحاح.

التاريخ يعيد نفسه أم يستعاد؟

قد يكون مما يقتضيه التجرد أن تزال هالة التضخيم التي تضفيها الولايات المتحدة وحليفاتها على حالة الانقسام التي يشهدها مجلس الأمن بشأن الأزمة

([6]) **نشر في 18 /3 /2003.**

العراقيـة، ومـدى مشـروعية اسـتخدام القـوة لحلهـا، بوصـفه مقدمـة لانهيـار وشـيك للمنظمة الدولية، لكن مصيرها رغم ذلك يظل محل تساؤل.

وأبرز ما في المشهد الراهن التغير الملحوظ في الموقف العربي من هذه المنظمة الدولية التي طالما أطلق عليها في الخطاب السياسي العربي أحكام بالإعدام من خلال وصـفها بأوصـاف سـلبية مثـل: "**الأمـم المتحـدة الأمريكيـة**" و"**الأمـم المتحـدة الصهيونية**" . . . إلخ، فهي أوصاف كانت تعني وضعها ضمن قائمة الأعداء.

والأزمة العراقية والمطالبات العربية المتكررة بأن تحل المشكلة من خلال هذه المنظمة الدولية كان يعني تحولًا ملموسًا يشير إلى أنها يمكن أن تكون حائط صد قوي في وجه مشروعات الهيمنة، إذا تحسن الأداء الدبلوماسي العربي فيها.

وفي سياق التلويح بتجاوز المنظمة الدولية استدعى الخطاب الرسمي الأمريكي للذاكرة صورة "**عصبة الأمم**" التي أنشئت عقب الحرب العالمية الأولى وانهارت عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، من ناحية لتمارس ضغطًا على حلفائها الذين يعارضون المنطق الأمريكي لحل الأزمة، ومن ناحية أخرى لتمهد لاحتمال أن تتخذ قرارًا بشن عدوانها على العراق خارج إطار الشرعية الدولية.

ومـن التصـريحات الرسميـة الأمريكيـة المبكـرة في هـذا الشـأن مـا قالـه بـول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي في مقابلة مع هيئة الإذاعة الأمريكية دارت في معظمها حول حرب محتملة ضد العراق. فقد قال تعليقًا على الانقسام الذي يشهده مجلس الأمن حاليًا: لقد "**أصبح هذا، من أوجه كثيرة، اختبارًا للأمم المتحدة. وأرجو أن تنجح فيه. أرجو ألا تضع نفسها في نفس الفئة التي صنفت عصبة الأمم نفسها فيها في الثلاثينات من القرن الماضي بأنها غير قادرة على تأدية الدور الذي ينبغي عليها أن تؤديه**".

تفجير الأمم المتحدة

وخلال الأشهر القليلة الماضية تكررت مطالبة جورج بوش لمجلس الأمن بإصدار قرار قوي بشأن العراق بشكل يتعارض تبدو معه المنظمة الدولية كما لو كانت جزءًا من الإدارة الأمريكية. وقد انتقلت اللهجة المتشائمة المحذرة إلى الجانب الآخر من الأطلنطي، حيث اعتبر وزير الخارجية الهولندي ياب دي هوب شيفير (الخميس 6 مارس) أن فيتو فرنسيا ضد قرار بريطاني أميركي حول العراق "**سيفجر الأمم المتحدة**"!.

وقال لوكالة الأنباء الهولندية إن "**استعمال فرنسا حق النقض (الفيتو) من شأنه أن يفجر ما هو غالٍ علينا جميعًا أي الأمم المتحدة**". وفي اليوم التالي لتصريحات الوزير الهولندي توقعت صحيفة **كرسيتيان ساينس مونيتور** الأمريكية (الجمعة 7 مارس)، أن يأتي التقرير الذي يرفعه لمجلس الأمن هانز بليكس كبير مفتشي الأمم المتحدة على الأسلحة في العراق (باهتًا)، الأمر الذي سيعمق انقسام مجلس الأمن على نحو غير مسبوق حول الأزمة العراقية، ما سيترتب عليه ألا تمنح الولايات المتحدة أي اهتمام لنزع السلاح العراقي من خلال آليات الأمم المتحدة، وتقرر خوض غمار حرب ضد العراق دون تفويض من الأمم المتحدة.

وهو الأمر الذي يعتبره العديد من المراقبين في واشنطن (والكلام على عهدة الصحيفة الأمريكية) دليلًا على فقدان المؤسسة الأممية قدرتها على مواجهة التحديات الصعبة، ومن ثم لن يكون مصير المنظمة الدولية أفضل من سابقتها "**عصبة الأمم**"، لافتين إلى أنه يتشكل في رحم المشهد السياسي العالمي خارطة تحالفات جديدة من شأنها أن تفرز منظومة أممية مختلفة، قد تكون هي البديل الأحدث للأمم المتحدة،

وتقوم على أنقاضها. في ضوء ما ستسفر عنه نتائج العمل العسكري الأميركي الذي بدا الآن وشيكًا على العراق، أكثر من أي وقت مضى.

نزع أسلحة أم حرب عالمية؟

وبطبيعة الحال يصعب تصور أن ما يحدث يستهدف نزع أسلحة العراق وحسب بل يكاد يكون إرهاصًا لعملية لإعادة ترتيب أوضاع العالم لا تقل خطورة عما أعقب الحرب العالمية الثانية، ومثل هذه التغييرات التي يتوقع البعض أن تشمل أنظمة عربية أخرى، وأن تستغل للقيام بعملية تهجير كبرى للفلسطينيين خارج أرضهم، وصولًا إلى هدم منظمة الأمم المتحدة لبناء منظمة أخرى على النحو الذي تشير إليه الجريدة الأمريكية.

هذا التصور الذي ينطوي على مغامرة كبيرة يجعل العدوان الوشيك على العراق جديرًا بأن يوصف بأنه "**حرب عالمية**" جديدة.

هل نودع سياسة البحث عن عكاز؟ [7]

سقطت بغداد، وبقيت أسئلة كثيرة حادة كالنصال مشرعة كالرماح، ولا مفر من تجاوز مشاعر الصدمة والحزن وإخضاع ما حدث للتحليل بأمل استيعاب الدرس القاسي. فخلال مراحل أزمة النظام الرسمي العربي التي احتدمت بالغزو العراقي للكويت كانت الثغرة الأخطر في الأداء الرسمي العربي والخطاب السياسي العربي غير الرسمي ثغرة البحث عن "**عكاز**" تتوكأ عليه السياسة الخارجية العربية.

وكانت فترة الثنائية القطبية قد تركت أثرًا عميقًا في الأداء الدبلوماسي العربي الذي بدا كما لو كان عاجزًا عن رؤية العالم خارج هذا النموذج.

البحث عن قطب جديد

وبعد جولات من التقلب بين التحالف مع موسكو أو واشنطن أصبح صانع القرار الرسمي العربي أمام عالم جديد رفض قبوله فعجز عن فهمه. وخلال السنوات التي أعقبت انهيار الإمبراطورية السوفيتية لم تكن هناك رغبة في بناء تصور عربي ناضج للعلاقة مع العالم، بل تفرغ معظم المحللين للبكاء على جنة الثنائية القطبية بينما أجهد آخرون أنفسهم في البحث عن قطب آخر – أو أقطاب آخرين –

---

[7] نشر في: **24 /4 /2003**.

يمكنهم موازنة النفوذ الأمريكي عالميًا. فخرج من بشرنا بصعود الصين أو فرنسا أو استعادة روسيا دورها، دون أن يفكر أحد في الدعوة لأن تقف السياسة العربية على قدمين عربيتين، فضلًا عن وضع التصورات الممكنة لذلك.

وسياسة البحث عن عكاز جعلتنا لعقود عرضة لعمليات ابتزاز ومساومة في سوق السياسة الدولية التي صرنا فيها أقرب إلى "**الأيتام على مائدة اللئام**"، وأصبحت أكثر الملفات خطورة في السياسة العربية تناقش في عواصم العالم شرقًا وغربًا ويتخذ القرار فيها في غيبتنا. وخلال الأزمة العراقية الأخيرة كان الرهان الأكبر على فيتو روسي أو صيني أو فرنسي يمنع الولايات المتحدة من شن الحرب على العراق، فإذا بنا نكتشف — بعد فوات الأوان — أن الفيتو نفسه لم تعد له قوته السحرية التي عرفناها لعقود.

وقد كان مؤشرًا خطيرًا جدًا أن يكون الاهتمام الأكبر خلال الشهور الأخيرة من الجدل الدولي بشأن العراق بموقف فرنسا وروسيا وألمانيا، بينما الموقف الرسمي العربي لا يحظى إلا باهتمام الإعلام العربي، الذي هو في النهاية إعلام رسمي مهمته نقل وجهات النظر الرسمية فلا يعني اهتمامه به وإلحاحه عليه أنه قادر على التأثير في مجريات الأحداث.

إدمان الهروب

وعندما لاح أن الصدمة التي أحدثها العمل العسكري على العراق ستترك أثرًا إيجابيًا في رؤيتنا لمستوى الأداء الرسمي العربي وقدرته على التأثير في مجريات الأحداث دوليًا، بدأ يطفو على السطح خطاب اعتذاري هو طبعة جديدة من منطق

"**البحث عن عكاز**"، إذ اتخذ البعض من عجز الدول الكبرى والاتحاد الأوروبي عن منع العدوان على العراق مبررًا مقبولًا لأن تعجز الدول العربية والجامعة العربية عن إنجاز الهدف نفسه، وهو خطاب مغلوط:

أولًا: لأن القوى الدولية التي كانت تريد منع العمل العسكري كانت تدافع عن مصالحها – المباشرة كالنفط وغير المباشرة – أما نحن فكنا في حالة دفاع عن السيادة والفرق بينهما جوهري.

وثانيًا: لأن هذه القوى الكبرى تربطها بالولايات المتحدة علاقات ندية، وبالتالي لا يضيرها أن تختلف وجهات النظر في أية قضية، أما العلاقات العربية الأمريكية فكانت في لحظة تحول تمكنت الولايات المتحدة فيها من أن تفرضها فرضًا علينا بالقوة، وبالتالي فمعيار الوزن النسبي هنا لا يصلح وحده للتقييم. بدليل أن تركيا تمكنت دون أن تكون قطبًا دوليًا من فرض خطوط حمراء على السلوك الأمريكي بصرامة مدهشة.

ضريبة التغيير

وإعادة بناء السياسة العربية على نحو مختلف مرهون بشروط موضوعية لا سبيل للقفز عليها لأن لغة السياسة الدولية لا تعرف القرارات الثورية الفوقية بل تعرف موازين القوى، وأول الشروط الموضوعية الاستعداد لدفع ضريبة بناء كيان عربي يشكل نظامًا عربيًا جماعيًا يمكنه الدفاع عن المصالح العربية، وضريبة ذلك أن تقبل الدول العربية أن تتنازل طواعية عن شيء من سيادتها المطلقة لكيان ذي شخصية اعتبارية يملك إلزام أعضائه بما يتخذ من قرارات، بل أن يملك معاقبة من يخالفها، طالما تم اتخاذها بشكل يعبر عن إرادة الأغلبية.

ومن الشروط الموضوعية أيضا أن تنضج إرادة تغيير عربية ترى التغيير في سياقه الصحيح بوصفه ضرورة لبناء المستقبل لا بوصفه دواء تتجرعه مرغمة، ويستتبع الإيمان بحتمية التغيير أن نمتلك بصيرته وشجاعته، فالطريق مليء بالشراك والفخاخ ومخططات الآخرين لمستقبل عالمنا العربي لم تعد في حاجة لمن يحذر منها بعد أن عاد الاحتلال العسكري الأجنبي ليصبح حقيقة من حقائق الواقع العربي.

كما أن طريق التغيير مليء بأوهام كثيرة – بعضها قاتل – زرعتها الصراعات الأيدلوجية التي شهدها العالم العربي منذ رحيل الاستعمار العسكري الغربي قبل حوالي نصف قرن، فلقد انقسمت النخب العربية على نفسها وحاولت نقل انقساماتها للمجتمعات فصنفت الأمة، تارة إلى "**رجعيين**" و"**تقدميين**"، وتارة أخرى إلى "**وحدويين**" و"**قطريين**"، و .. . . .

وبين هذه الأحراش المظلمة ضاع المواطن العربي وتمزق العقل العربي، وأصبحت النخب – إضافة إلى عزلتها عن الشعوب – في حالة صراع دائم مع نفسها. وعندما تتأسس السياسة العربية على المصارحة بدل الخطب والشعارات، وعندما تحل لغة المصالح محل المشاعر، وعندما تصلح الهوية العربية ما أفسدته الصراعات الأيدلوجيا نكون قد خطونا الخطوة الأولى في سبيل الاستغناء عن العكاز!

التحالف الانغلوسكسوني وصراع الهويات ([8])

على صفحات "**البيان**" نشرت في 15 – 9 – 2002 مقالًا عنوانه: "**الهوية معركة القرن الحادي والعشرين**"، وهي الظاهرة التي بدأت بعض مراكز البحوث الأميركية مؤخرًا توليها المزيد من الاهتمام على خلفية التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في حرب العراق. وفي المقال محاولة لتتبع الدور المتزايد للهوية على ساحة السياسة الدولية بعد أن لعبت الأيديولوجيا الدور الأكبر خلال القرن العشرين الذي كان قرن صراع الأيديولوجيات بامتياز حيث شكَّل الصراع بين الرأسمالية والفاشية السمة الرئيسة للنصف الأول منه. ورغم أن صراع الهوية كان جزءا من بنية الصراع بين الرأسمالية والفاشية، فإنه لم يكن السمة المميزة للصراع، ولعبت الانتماءات القومية والمذهبية والدينية أدوارًا شديدة الأهمية في هذا الصراع.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كان الصراع بين الرأسمالية والشيوعية السمة المميزة فانقسم العالم إلى معسكرين كل منهما يحاول التبشير بأيديولوجيته. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين يكاد الصراع الأيديولوجي يختفي ليحل محله صراع الهويات. وقد راهن محللون كثيرون على أن زوال الصراع الأيديولوجي بهزيمة أحد طرفيه سيؤدي بالضرورة لأن تكتسح الرأسمالية بوصفها "**الأيديولوجيا المنتصرة**" العالم كله وتصبح خيارًا عالميًا يظهر بانتصارها "**المواطن**

([8]) نشر في: **13/ 5/ 2003**.

العالمي" وفق الشروط الرأسمالية. ولأن التاريخ لا يسير وفق قانون خطي بسيط تغير ميدان الصراع تماما وفقدت الأيديولوجيا بريقها أو كادت، وضمن ذلك الأيديولوجيا المنتصرة نفسها، ونزعت مجموعات سكانية كثيرة في العالم المتقدم والمتخلف على السواء نزوعا متفاوتا بلغ أحيانا حد التطرف نحو تأكيد هويتها.

وتعد بريطانيا حالة كلاسيكية لدور الهوية في عالم اليوم فهي بحكم الجغرافيا ترتبط بأوروبا وبحكم التاريخ طرف رئيس على الساحة الأوروبية التي يفصلها عنها بحر المانش، بينما هي اتساقًا مع هويتها تفضل الإتجاه غربًا نحو الولايات المتحدة التي يفصلها عنها المحيط الأطلسي، وهي تعطي ظهرها بإصرار لمسيرة الوحدة الأوروبية رغم ما تبشر به هذه المسيرة مستقبليًا، قانعة بدلًا من ذلك بدور يصفها الكثيرون بسببه بأنها في حالة تبعية مذلة للولايات المتحدة.

ورغم أن غير قليل من المحللين بدأ يضع التحالف الأميركي البريطاني في إطاره الصحيح كتحالف تلعب الهوية بمعناها الواسع دورًا أساسيًا فيه، فإنهم يعتبرونه تغيرًا حديثًا، وهم بذلك يتناسون أن "**حلف يوكوزا**" الذي يدير شبكة **إيشليون** التجسسية الأكبر كونيًا أنشئ قبل منتصف القرن العشرين وكان حلفًا إنغلوسكسونيًا خالصًا، كما أن هذا الاتجاه يفسر الدور المتنامي لدولة مثل استراليا في محيطها الإقليمي أولًا في أزمة تيمور، ثم في الحرب على العراق.

فعلى سبيل المثال يصف الكاتب الأميركي جيم مان (**وهو كاتب رئيس لدى المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة الأميركية)** هذه الحالة في مقال نشره قبل حرب العراق بقليل بقوله: "**شيئًا فشيئًا بدأت تسيطر على الولايات المتحدة في غضون الأشهر القليلة الماضية فكرة على درجة من**

الغرابة في إطار البحث عن أساس جديد يمكن أن تبنى عليه السياسة الخارجية الأميركية، وحتى تنجلي هذه الفكرة فلنسمها الوهم الأنغلوفوني".

ولا يخفى هنا الإيحاء السلبي الذي يتعمده جيم مان بالقياس على "**الوهم الفرنكفوني**" الذي يسيطر على الصديق اللدود فرنسا. وما يربط أركان التحالف الجديد ليس اللغة الإنجليزية بل الثقافة الإنغلوسكسونية التي حمل بذورها المهاجرون إلى العالم الجديد في الولايات المتحدة واستراليا. وما شهدته الحرب على العراق من تباعد في المواقف بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى في القارة "**القديمة**" التي وصفها بعض الساسة الأميركيين بهذا الوصف على سبيل الغمز، وبعضهم استخدم تعبير "**القارة العجوز**".

هذا التباعد نتاج مزيج من اختلاف المصالح والإحساس المتزايد بالاختلاف، ومن المؤكد أن زوال التهديد السوفيتي قد دشن مناخًا جديدًا إذ قلص على نحو ملموس إحساس الولايات المتحدة وأوروبا بوجود خطر يتوجب معه نسيان الاختلافات، وهو أحدث تغييرًا في الواقع الدولي يشبه إلى حد ما اكتشاف الأميركتين. فلقد كانت بريطانيا قبل هذا الاكتشاف تشعر أنها معزولة عن اليابس القاري الأوروبي، وجعلها هذا الاكتشاف في قلب منظومة المواصلات الجديدة بين العالمين القديم والجديد، وبالمثل لم تعد الولايات المتحدة تشعر أنها مشدودة إلى القارة الأوروبية.

وتشير دراسات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد منذ عهد الرئيس الجمهوري السابق رونالد ريجان، إلى حضور متزايد للدين على الساحة السياسية الأميركية، وعلى طريقة **النيوزويك** التي نشرت قبل الحرب الإنغلوسكسونية على العراق بقليل ملفا وافيا عن التجربة الدينية للرئيس الأميركي جورج بوش حمل

عنوان: "**بوش والرب**"، تقتضي منا محاولة فهم السياسة الخارجية الأميركية على نحو أفضل الحديث عن "**أميركا والرب**"، وبصفة عامة تتسم الثقافة الأميركية — ربما بقدر أكبر من الثقافة البريطانية — بتأثير ملموس للأفكار ذات الأصول الدينية الأمر الذي يجعل للمذهب البروتستانتي الذي يجمعها بحلفائها الإنغلوسكسون دورًا في تفضيل التعامل مع قوى دون أخرى، بل إنها، وهي تسعى لتحجيم القوى الإقليمية شرقًا وغربًا، تسعى بنفسها لتعظيم دور استراليا ودفعها للدخول بدرجة أكثر فاعلية شبكة المصالح الأميركية والتواؤم معها.

وكل صعود لدور الهوية في السياسة الخارجية الأميركية يعزز علاقتها بالكيان الصهيوني، ليس فقط لأنه قادر على تسويق نفسه أميركيًا بوصفه الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، بل بوصفه حقيقة من الحقائق الرئيسة في الثقافة الإنغلوسكسونية البروتستنتية التي تشكل تربة خصبة لنمو الأفكار الصهيونية، وتلك معضلة ينبغي أخذها في الاعتبار، لأن العالم العربي يبدو أنه ودع زمن الفعل، ثم تراجع فأصبح يترحم على أيام رد الفعل، ودخل مرحلة من تاريخه إن لم يعتبر فيها فسيكون عبرة للأجيال المقبلة.

مهندس الجدار العازل إن حكى

.. "إسرائيل" ستتفكك وانتظروا مزيدًا من الدم ([9])

فكرة العزل العنصري التي يراد تحقيقها بالجدار العازل لم تولد في الكيان الصهيوني إذ تعد إحدى معالم الإرث الاستعماري الغربي، وقد طبقت بصيغ مختلفة كان آخرها نظام "**البانتوستانات/ المعازل**" التي طبقها نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وهي ليست من بنات أفكار شارون، بل دعا إليها قبل عام أو يزيد قليلًا البروفيسور مارتين فإن كريفلد.

ولمن لا يعرفه، فإنه خبير استراتيجي إسرائيلي ولد في هولندا وهاجر إلى الكيان الصهيوني عام 1950. وهو من خريجي **مدرسة لندن للاقتصاد**، و**الجامعة العبرية** في القدس، ويدرس فيها منذ العام 1971. وتنبع أهمية كريفلد من أنه ألف خمسة عشر كتابًا في التاريخ والإستراتيجية العسكرية، وترجمت كتبه إلى عشرات اللغات، كما أنه حاضر في عدة معاهد إستراتيجية عسكرية ومدنية في الغرب، وهو أحد أهم المتخصصين في "**حروب المستقبل**".

القتل طريقًا للأمن

([9]) نشر في **5/ 11/ 2003**.

ومع تطورات الأحداث في الأرض المحتلة، فقد يكون من المفيد جدًا استعادة حوار أجرته معه صحيفة "**امتساع خضيرة**" نشر في 8/ 3/ 2002، إذ من الواضح أن شارون يتبنى حاليًا ما طالب به كريفلد حرفيًا، وهو يبدأ تصوره قائلًا: "**صراعنا مع الفلسطينيين، صراع خاسر منذ الانتفاضة الأولى، وهذا الصراع سيؤدي إلى نهايتنا**"، واضعًا بذلك علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الدولة.

ومع ذلك فإن الحل الذي طرحه وعرضه على المؤسسة العسكرية – حسب وصف الصحيفة الصهيونية – تقشعر له الأبدان، لأنه يشتمل على عمليات ردع للفلسطينيين يتم خلالها قتل عشرات الآلاف منهم.

يقول كرفيلد: "**منذ دخول الألمان إلى يوغسلافيا واصطدامهم بالمقاومة في الحرب العالمية الثانية من الصعب أن نجد جيشًا نظاميًا نجح في مواجهة انتفاضة كالتي نواجهها، ما يحدث معنا اليوم، حدث مع الأمريكيين في فيتنام، والجيش الإسرائيلي في لبنان، والروس في أفغانستان، وهذا ما سيحدث معنا مرة أخرى. إننا ندير حربًا، للطرف الثاني فيها كل الايجابيات، فنحن اليوم في الجهة التي سيحكم عليه فيها بالفشل**".

"**لقد كان مناحيم بيغن مقاتلًا من الدرجة الأولى، وحلل هذه الوضعية بصورة عميقة حين كتب أن مقاتلي الحرية دائمًا ينجحون، لدينا قوة ولكن معظم هذه القوة لا يمكننا استعمالها وحتى لو استعملناها فثمة شك في نجاحها، فالأمريكيون أنزلزا ستة ملايين طن من القنابل على فيتنام، ولا أذكر أن هذا الأمر ساعدهم، ونحن كنا نملك قوة هائلة في لبنان، لكننا هربنا من هناك. إن هذه مواجهة، الذكي لا يقتحمها. ومن اقتحمها فعليه أن يجد الطريق بسرعة**

للخروج من وحلها، فإسرائيل دخلت في مواجهة خاسرة ضمنًا، وهذه المواجهة ستقضي علينا".

"**الألمان في يوغسلافيا لم يكونوا رقيقين، ولم يكن لديهم "يسار"، ولم يكونوا ديمقراطيين ولم يمنحوا الإعلام فرصة أن يجمح ويثور، وكان عندهم أكبر منظمة إجرامية شهدها التاريخ الإنساني، وكان عندهم زعيم لم يستنكف عن استعمال أي وسيلة، وكان عندهم ثلاثون لواء أكثر بمرتين ونصف من الجيش الإسرائيلي، وأثناء الحرب قتل 800 ألف يوغسلافي، وليس 1500 كما هو الحال في الانتفاضة، ولا أعتقد أن هذا الأمر ساعدهم، فلقد حدث مع جيشهم النظامي ما يحدث اليوم مع جيشنا وهناك شهادات للجنود الألمان تؤكد ذلك**".

عندما يبكي الجنود

وهذا الوعي بحقيقة المأزق الذي يواجهه الكيان الصهيوني يضع الكثير من علامات الاستفهام على المساعي الرسمية العربية لوقف المقاومة، ومحاولات إخفاء دعوة تفكيك التنظيمات المقاومة ونزع سلاحها، وراء شعارات تصب في النهاية في دعم أمن الكيان الصهيوني، وهو يشبه الصراع بين الجيش الصهيوني والفلسطينيين قائلًا: "**أنت رجل كبير وقوى، ولنفترض أن طفلًا هاجمك، حتى لو كان خطيرًا جدًا، أو مسلح بسكين، وقمت أنت بقتله من باب الدفاع عن النفس، عندها ستحاكم وستخرج متهمًا ويحكم عليك، لأن القاضي سيقول لك وبحق أن ما قمت به لم يكن في إطار الدفاع عن النفس، بل إن هذا قتل. الشيء نفسه**

يحدث في العلاقات بين الأمم والشعوب، إن القوى الذي يقاتل الضعفاء مصيره إلى الضعف".

"ومن الجهة المقابلة (عند الفلسطينيين) ترى رغبة شديدة في الانتقام، ومعنويات عالية، وما عليك إلا أن تقارن الجنازات حتى تفهم لمن توجد همة عالية أكثر ومعنويات أعلى، عندنا ينوحون، وعندهم يطلبون الانتقام، إننا نقترب من نقطة سيفعل الفلسطينيون بنا ما فعله المجاهدون الأفغان بالسوفييت في أفغانستان، وما فعلته جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالفرنسيين في الجزائر".

"في تصوري بدأت المشكلة في لبنان، وذلك عندما بدأنا نحارب من هم أكثر منا ضعفًا، منذ ذلك الحين فإننا نسير من فشل إلى فشل، إن حرب "إسرائيل" ضد الضعفاء ما زالت مستمرة منذ أكثر من عشرين سنة، وذلك منذ اقتحام لبنان، حيث حولت "إسرائيل" والجيش إلى مجموعة من الجبناء والتعساء، هناك دلائل واضحة تؤكد أنه عندما يقاتل الأقوياء الضعفاء، كوضعنا، تحولنا من شعب اشتهر بجرأته وقوة شكيمته إلى شعب من البكائين والطرف الآخر متنبه لهذا الوضع فحسن نصر الله قال: إن الإسرائيليين يحبون الحياة حبًا جمًا. وكذلك عرفات قال إن اليهود أقوياء في الخارج ضعفاء في الداخل، وكلاهما صادق مئة بالمئة".

رفض الخدمة وتفكك الجيش

وعن كثرة ضحايا الفلسطينيين في الانتفاضة ودلالاته وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج قال كريفلد: **"في هذه الحرب يقتل الكثير من المنتفضين ولقد قتل**

خمسون ألف أمريكي و3 ملايين فيتنامي، وقتل عدة آلاف من الفرنسيين مقابل 300 ألف جزائري، وفي البلقان قتل عشرات الآلاف من الجنود الألمان مقابل 800 ألف يوغسلافي، فالأرقام شيء غير مهم، هذا إلى جانب أن الفلسطينيين لم يدفعوا ثمنًا باهظًا على عكس ما نسمع عندنا؟! فنحن عندما أردنا أن نقيم (دولتنا) ضحينا بـ 1% تعدادنا السكاني، والفلسطينيون لم يقتربوا إلى هذه النسبة وما فقدوه حتى الآن 2، 0% فقط".

وسئل كريفلد السؤال التالي: "**ربما من الأفضل لإسرائيل أن تقوم للفلسطينيين دولة ذات جيش نظامي وضعيف يمكننا أن ننتصر عليه؟ فقال: ليس عندي أدنى شك بذلك، تحدثت بالأمس مع صديق أمريكي من واشنطن عمل لعدة سنوات مستشارًا للجيش الأمريكي، وهذا ما قاله لي: "لماذا لا تعطوهم أن يقيموا دولتهم، بعد ذلك يمكنكم أن تقذفوا بهم إلى الخارج متى أردتم خلال خمس دقائق، هذا صحيح".**

وعن الاشكاليات التي تدفع الجنود الإسرائيليين لرفض الخدمة كشف كريفلد عن احتلالات بنيوية خطيرة تواجه الكيان الصهيوني وتضعه أمام جملة من المعضلات المركبة، وقد بدأ كريفلد بالتساؤل: "**كيف يمكن أن تكون صادقًا في الوقت الذي تقاتل فيه ولدًا عمره خمس سنوات**". وأضاف: "**رفض الخدمة العسكرية هو دالة لجيش في حالة تفكك، والأوضاع تحول القائد إلى غبي وكل عمل سيقوم به لن يجدي نفعًا وكل قرار سيتخذه لن يجدي نفعًا كذلك، وهنا لا يهم الأمر سواءً اتخذت قرارًا أو عكسه، فالشخصيات التي أدارت البنتاغون أثناء حرب فيتنام كانت أفضل فريق أدار البنتاغون في تاريخه، ولكن كل ما فعلوه لم يكن جيدًا، وهذا يفسر لماذا نغير كل يوم سياستنا مرة نضرب ببطش شديد، ومرة نريد وقف**

إطلاق النار، ومرة نقوم بعمليات تصفية محددة، ومرة نحاصر عرفات وأخرى نحرره".

"إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإننا سنصل إلى تفكيك دولة "إسرائيل" ليس عندي شك في ذلك، والدلائل موجودة، ولكن قبل أن نتفكك نهائيًا ستنشب هنا حرب أهلية، وهذا هو الخط الأحمر بالنسبة لي، فجريمة قتل أخرى كتلك التي حدثت لاسحاق رابين سأقوم وارحل أنا وعائلتي، وتاركًا أبناء شعبي الذين أحبهم هنا ليقتل الواحد منهم الآخر".

مشكلة الجغرافيا ومعضلة الديمغرافيا

وعن الحل يقول: "لقد أعددت خطة اقترحت فيها أن تكون الأوراق بأيدينا بحيث لا ندير حربًا في ملعبهم، وبادئ الأمر لابد من فصل تام بيننا وبينهم، فعلى مدار سنوات طويلة دبرنا أمورنا مع العرب الذين هم خارج دولة "إسرائيل" فكل عشر سنوات قاموا بافتعال مشكلة "ما" وكنا نأخذ مطرقتنا الكبيرة ونضربهم بعنف مما أحدث بعد ذلك عشر سنوات من الهدوء، حتى أنهم في النهاية يئسوا من الأمر، والمشكلة تكمن في "سكان المناطق" الذين لا يمكننا أن نفعل أي شيء ضدهم لأننا لا نملك هدفًا".

"لابد من فصل تام بيننا وبينهم لا وجود لجسور مفتوحة ولا علاقات اقتصادية ولا سياسية، فصل مطلق على مدار جيل أو جيلين، أو وفقًا لما يحتاجه الأمر، ولن نبني جدارًا وهميًا نضحك به على أنفسنا، إننا نتحدث عن سور

كسور برلين، بل إن كان بالإمكان فليكن أكبر وعال جدًا حتى أن الطيور لا يمكنها أن تطير من فوقه!!"

فسئل: إذا نحن نعود إلى التمترس على طريقة الأزمنة القديمة والقرون الوسطى؟ فقال: هناك أماكن في العالم فيها سور ويعمل بشكل جيد، وكوريا مثال على ذلك فسئل: "**ومن سيتجاوزه حكمه الموت؟** فقال: "**نعم، هذا ما كان في برلين، السور يمكن أن تتجاوزه ولكن الأثر الحقيقي يكمن في البعد النفسي، فكل واحد يعرف جيدًا إلى أي أحد يمكنه أن يصل، وفي هذا السور رسالة جيدة إلى العرب في "إسرائيل" ومضمون هذه الرسالة: إذا أردتم أن تعيشوا بيننا بأمن وأمان كمواطنين إسرائيليين، تفضلوا، وإن كنتم لا تريدون، فإنكم تنقلون شرقًا، إن أحد أهم أهداف السور أن يوقف الوضع الأخذ في التدهور يقول: "المبدأ نفسه، بحيث يكون أكبر عدد ممكن من العرب في الجهة الثانية، فالمشكلة تكمن في الناس وليس في الجغرافيا، الأمر صعب جدًا، ولكننى أظن أنه إن لم يكن لنا خيار فإننى سأتنازل عنها تمامًا كما تنازلت عنها عام 1948. فالحياة أكثر قداسة من الأماكن المقدسة**".!!

وعن فكرة المناطق الفاصلة يقول: "**هذا بلد، إن هذه الدولة صغيرة، لا يمكن أن تبنى فيها مناطق فاصلة، إن المناطق الفاصلة هي محاولة إنشاء جدار ولكه ليس بجدار حقيقي، أو سور ولكنه ليس بسور، كل هذا لا ينفع، فقط الذي يجدي نفعًا سور كسور برلين**". وسئل: "**ولكن إذا هاجمنا الفلسطينيون من الخلف، وشعروا أنهم منتصرون، عندها فإن مستوى الردع سيصل إلى الصفر؟ فقال: لذلك ثمة ضرورة لإعادة ميزان الردع بيننا وبينهم. وهنا فأنا أقصد توجيه ضربة قاسية نوجهها قبل أن نخرج، هذه الأمور يجب أن ننفذ بسرعة مطلقة وبقوة**

ودون أن نتأسف، فأنا في مثل هذه الحالة سأستعمل المدفعية وليس الطيران لأنني أريد أن انظر إليهم في عيونهم إذ لا فائدة من هذه الحملة إن لم تبرهن بأعمالك أنك يمكن أن تعمل كل شيء، علينا أن نضربهم بقسوة بكل ما بوسعنا حتى لا نعود إلى ذلك وحتى لا يهاجموننا من الخلف عند خروجنا، علينا أن نضرب بكل قوة وقسوة بحيث لا نحتاج إلى ضربة ثانية إذ يمكن أن نقتل منهم خمسة آلاف أو عشرة آلاف وإن لم يكن هذا كافيًا عندها علينا أن نقتل أكثر"!!

الهولوكست الصهيوني

وعلى النسق النازي الذي ارتكب جريمة الهولوكوست بحق الأقليات اليهودية وغير اليهودية لتطهير"**المجال الحيوي**" لألمانيا، يطالب فإن كريفلد بـ "**هولوكوست صهيوني**" لتأمين المجال الحيوي الصهيوني وهي جريمة يبدو أنها أصبحت أقرب مما نظن، إذ قال: "**إنني أتحدث عن جريمة ضخمة، إن ما نقوم به الآن سلسلة لا نهاية من الجرائم المستمرة التي ستقتلنا، ومن الأفضل جريمة واحدة وثقيلة نخرج بعدها ونغلق الأبواب من خلفنا**"، وعن احتمال معاقبة الفاعلين قال: "**الناس يمكنهم أن يسامحوا على جريمة كبيرة واحدة شريطة ألا تتكرر إنهم يسامحون إن كانت الجريمة سريعة ومختصرة إذا كانت ناجحة ولكن إن فشلت فعندها سيكون الدمار**".

وسئل: "**لقد قلت إنه إذا حدث قتل سياسي مرة أخرى في البلاد فإنك سترحل، على اعتبار أن هذا الأمر بالنسبة لك خطأ أحمر، ألا تجتاز دولتك الخط الأحمر عندما ترتكب جريمة بشعة في مثل هذه الحالة؟ فقال: "الجرائم البشعة**

والضخمة جزء من التاريخ، وعلى هذه الجرائم يسامحون، فأنا على استعداد للعيش في بلد ارتكب جريمة لينهي كل الجرائم".

إن المناخ الدولي والإقليمي يبدو مواتيًا لمثل هذه الجريمة، فهل تشهد الأرض المحتلة قريبًا: "**أم الجرائم**"؟

مقالات العام 2004

خريف العسكر ([10])

رسائل عديدة صريحة وضمنية توجهها الأطراف التي تتجاذب مستقبل المنطقة العربية فالمبادرات الإصلاحية تتوالى من الداخل والخارج والشجار حولها يتصاعد وتتشابك خيوطه بين الملفات القطرية التي تخص كل دولة على حدة والقضايا القومية وبعضها تعايشت معه الأمة منذ أكثر من نصف قرن كالقضية الفلسطينية والبعض الأخر أحدث ميلادًا كالمشكلة السودانية والأزمة العراقية. وصحيح طبعا أن الإصلاح لا يأتي من الخارج ولا يفرض بإرادة قوة عظمى لكن السياق الدولي كان دائمًا فاعلًا لا يمكن إنكاره. وإذا كانت المساعي الأمريكية لإعادة هيكلة المنطقة قد خفت إلى حد ما وتيرة الإلحاح عليها فإنها ما زالت مطروحة ربما بعد إعادة صياغة.

من الدولي إلى الإقليمي

وقد أصبح للبعد الإقليمي دور في حديث التغيير والإصلاح في المنطقة العربية ربما يكون غير مسبوق ليس فقط على مستوى علاقات التأثير والتأثر بين الملفات العابرة لحدود الدولة القطرية كالملف الكردي بين العراق وسوريا وإيران وتركيا

([10]) نشر في: 12/ 5/ 2004.

بـل في الوقـت نفسـه علـى مسـتوى النمـاذج المطروحـة للإصـلاح. فقبـل الاحـتلال الأمريكـي للعراق كـان هنـاك حـديث لم يؤخـذ علـى محمـل الجـد بالقـدر الكـافي يتعلـق بالبنية السياسية للدولة العربية التي أنتجتها حقبة التحرر الوطني وكانت ثمة مؤشرات قوية على أن الإدارة الأمريكية تريد إعادة هيكلة دور المؤسسات العسكرية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التي تحكمها نخب عسكرية وكان الحديث واضحا عن تفضيل الأمـريكيين "**النمـوذج التركـي**"، ويقصـد بـذلك وجـود ممارسـة ديموقراطيـة لا تستبعد التيـارات الإسـلامية المعتدلـة تحـت سـقف تحميـه المؤسسـات العسـكرية لتمنـع قيام دول أصولية، وهو ما يعبر عنه تعبير "**نخبة عسكرية تحرس ولا تحكم**".

ورغبة الأمريكيين في إعادة هيكلة دور المؤسسات العسكرية العربية الحاكمة أقدم مـن مشروع احتلال العراق ويمكـن التأريخ لبدايته الفعلية بتوقيع اتفاقيـة أوسـلو (1993) فعقـب توقيعهـا كتـب الصـحافي الأمريكـي المعـروف جـيم هوجلانـد يـدعو الـولايات المتحـدة الأمريكيـة لأن تتـولى بنفسـها تغيـير الأنظمـة العربيـة ذات النخـب العسـكرية معتبرًا أن اعـتراف الفلسـطينيين بالكيـان الصـهيوني يفقـد هـذه النخـب أهـم مبررات شرعية الوجود وهو مواجهة الكيان الصـهيوني، وهـو يضيف إلى ذلك أن هـذه الأنظمة فشلت في تأسيس مشروعية أخرى من خلال مشروع تنموي ناجح.

تحولات تركية

وغـني عـن البيـان طبعًا أن التحليل لا يعني التبرير وأن التسليم بصحة بعض — أو حـتى كـل — المقـدمات الـتي يبـنى عليهـا الخطـاب الأمريكـي لا يعـني بالضـرورة التسـليم بالنتـائج الـتي يحـاولون ترتيبهـا عليهـا فالفشـل الرسمـي العـربي كبـير في مواجهـة الاستحقاقات الداخلية والخارجية على السواء لكن الانتقال من هذه المقدمات لقبول

أن تتولى الولايات المتحدة الهدم وإعادة البناء على هذا النحو الإمبراطوري يظل مرفوضًا. وقد لفت نظري أن ثمة خيط يربط عدة تحولات تشهدها منطقتنا تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة، ففي الوقت الذي كان العالم العربي فيه يعج بردود فعل رسمية وغير رسمية صاخبة – ومبالغ فيها بكل تأكيد – في مواجهة ما سمي: "**مبادرة الشرق الأوسط الكبير**" أطلقت **جماعة الإخوان المسلمين** المصرية التي توصف بـ "**المحظورة**" مبادرة للإصلاح نقلت الجدل في مصر من الخارج للداخل، وكان هناك اتجاه عام لإهدار المبادرة كلها باعتبار أن: "**كل ما يأتي من المحظور محظور**" على طريقة التعبير الصوفي: "**كل ما يأتي من المحبوب محبوب**"!!.

والملمح الأكثر أهمية في هذه المبادرة في تقديري كان المطالبة بالفصل التام بين الجيش والسياسة وهو مطلب يبدو في ظاهره بسيطا لكنه يعني إعادة هيكلة الدولة المصرية على نحو تام، وفي تقديري فإن المعيار الصحيح للتقييم في مثل هذه الحالة لا يكون بالمقارنة السطحية بينها وبين المبادرة الأمريكية ثم الحكم عليها بالإعدام بتهمة "**التشابه مع مبادرات الأعداء**"!! فهذا سلوك تحريضي محض، بل المعيار الصحيح هو مصداقية الفكرة ودرجة قبولها أخلاقيًا ووطنيًا ثم جدواها.

وقد شهدت الجزائر قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة نقاشًا علنيًا حول دور الجيش في السياسة انتهى بإعلان حياد المؤسسة العسكرة الجزائرية وأنها لن تساند أيا من المرشحين المتنافسين. أما تركيا التي أصبح يشار إلى نظامها السياسي كنموذج مطروح في الأدبيات السياسية المتصلة بالتغيير فشهدت مؤخرًا (7/ 5/ 2004) تحولًا شديد الأهمية في موضوعه وتوقيته إذ أقر البرلمان التركي تعديلات دستورية هدفها تقليص دور الجيش التركي في العملية السياسية. التعديلات تشمل إخضاع نفقات المؤسسة العسكرية وممتلكاتها للقضاء وإلغاء محاكم أمن الدولة العليا وسلب

رئاسة الأركان حق إرسال ممثل عنها في **المجلس الأعلى للتعليم العالي**. كما نصت التعديلات على أن تكون الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تركيا الفيصل في قضايا الحريات وحقوق الإنسان.

وسواء طرحت أطراف غربية الفكرة أو لا فإن ما يحدث بدايات تغير تاريخي في المنطقة العربية، و.. .. ربما كنا على أعتاب خريف العسكر؟!

تقرير إسرائيلي يضع حجر أساسها ولكن معدلة "إسرائيل الكبرى" من المحيط للمحيط ([11])

منذ نشأ الكيان الصهيوني ومصطلح "**إسرائيل الكبرى**" يتردد مصحوبًا بخرائط متباينة ومخططات مختلفة بوصفه التطور الحتمي الذي سيعقب نشأة الكيان، ولعل المفارقة التي تستحق الذكر أن الخرائط ليست محل إجماع بين الصهاينة أنفسهم وتشير عبارة: "**من النيل إلى الفرات**"، والإحالة على الخطين الملونين باللون الأزرق في علم الكيان كرمز للنهرين إلى التصور الأكثر شيوعًا من بين تصورات عديدة لخريطة هذه الدولة.

وقد كان الانكماش الجغرافي للكيان الصهيوني الذي فرضته التحولات الإقليمية بدءًا من حرب العاشر من رمضان مرورًا بالانسحاب من شبه جزيرة سيناء وانتهاءً بالانسحاب من جنوب لبنان مؤشرا على أن "**إسرائيل الكبرى**" ستأخذ شكل سيطرة إقليمية دون توسع عسكري وهو ما عكسه مشروع: "**السوق الشرق الأوسطية**" الذي ولد ميتًا.

التحول لقوة دولية

([11]) نشر في: **17/ 7/ 2004**.

الشكل الذي يبدو أن هذا الكيان سيتخذه هو بلورته ملامح تقرير صهيوني شديد الأهمية أفضل قبل عرض محتواه التعرض للسياق الدولي الذي يطرح فيه المشروع، فرغم أن قراءات متسرعة للتقرير ربطت بشكل آلي بين الطموح الذي يعبر عنه وبين الحرب على العراق فإن هذا الطموح على الأرجح يستند إلى ظرف دولي أكبر حجمًا وسيكون خلال السنوات القليلة القادمة أعمق تأثيرًا وهو الصعود الإنجلوسكسوني المشهود وتبلور ملامح حلف دولي جديد من الدول الإنجلوسكسونية البروتستنتية يضم بالأساس الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا.

واستنادا لمقولة «القيم المشتركة» بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة يرى ساسة الكيان الصهيوني إنهم أمام فرصة تاريخية لأن يكون الكيان عضوًا فاعلًا في حلف سياسي ربما أصبح القاطرة التي تحدد مسار السياسة الدولية مستخدمًا حلف الناتو كأداة عسكرية. والصعود المشهود للتحالف الإنجلوسكسوني بدأت بعض مراكز البحوث الأميركية مؤخرًا توليه المزيد من الاهتمام، فعلى سبيل المثال يصف الكاتب الأميركي جيم مان (كاتب رئيسي لدى **المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة الأميركية**) هذه الحالة في مقال نشره قبل حرب العراق بقليل بقوله: "**شيئًا فشيئًا بدأت تسيطر على الولايات المتحدة في غضون الأشهر القليلة الماضية فكرة على درجة من الغرابة في إطار البحث عن أساس جديد يمكن أن تبنى عليه السياسة الخارجية الأميركية وحتى تنجلي هذه الفكرة فلنسمها الوهم الأنجلوفوني**".

وما يربط أركان التحالف الجديد ليس اللغة الإنجليزية وحسب بل الثقافة الإنجلوسكسونية التي حمل بذورها المهاجرون إلى ما سمي: "**العالم الجديد**". وحسب توني بلير: "**نتفق مع الأميركيين في الكثير من وجهات النظر لتطابق ذلك مع**

المصالح الوطنية لبريطانيا، كما أن تأملاتنا وأحاسيسنا متطابقة كما هو تطابق قناعاتنا بحتمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة القضايا العالقة".

وهو بذلك يعلل وقوف بلاده إلى جانب الولايات المتحدة بضمانه نفوذًا واسعًا في المسرح السياسي الدولي ما ينعكس بشكل إيجابي على الميدانين السياسي والاقتصادي للمملكة المتحدة. وما شهدته الحرب على العراق من تباعد في المواقف بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى في أوروبا نتاج مزيج من اختلاف المصالح والإحساس المتزايد بالاختلاف.

ومن المؤكد أن زوال التهديد السوفييتي قد دشن مناخًا جديدًا إذ قلص على نحو ملموس إحساس الولايات المتحدة وأوروبا بوجود خطر يتوجب معه نسيان الاختلافات، ما أحدث تغييرًا في الواقع الدولي يشبه إلى حد ما اكتشاف الأميركتين. فلقد كانت بريطانيا قبل هذا الاكتشاف تشعر أنها معزولة عن اليابس القاري الأوروبي وجعلها هذا الاكتشاف في قلب منظومة المواصلات الجديدة بين العالمين القديم والجديد، وبالمثل لم تعد الولايات المتحدة تشعر أنها مشدودة إلى القارة الأوروبية.

أحلام إمبراطورية بديباجات دينية

وتشير دراسات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد منذ عهد ريغان إلى حضور متزايد للدين على الساحة السياسية الأميركية، وبصفة عامة تتسم الثقافة الأميركية – ربما بقدر أكبر من الثقافة البريطانية – بتأثير ملموس للأفكار

ذات الأصول الدينية الأمر الذي يجعل للمذهب البروتستانتي الذي يجمعها بحلفائها الإنغلوسكسون دورًا في تفضيل التعامل مع قوى دون أخرى.

وكل صعود لدور الدين في السياسة الخارجية الأميركية يعزز علاقتها بالكيان الصهيوني، ليس فقط لأنه قادر على تسويق نفسه أميركيًا بوصفه الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، بل بوصفه حقيقة من الحقائق الرئيسة في الثقافة الإنغلوسكسونية البروتستنتية التي تشكل تربة خصبة لنمو الأفكار الصهيونية، وتلك معضلة ينبغي أخذها في الاعتبار عربيًا. وعلى أطراف هذا التحالف تقف هولندا تتمايز عرقيًا ولغويًا عن الولايات المتحدة وحلفائها وإن بقي أثر البعد البروتستنتي في ثقافتها مؤثرًا في سياستها، وقد بثت القناة الثالثة في التلفزيون الهولندي في أكتوبر 2003 فيلمًا وثائقيًا بعنوان: "**الصمت حيال إسرائيل**"، تطرق لأول مرة لموضوع العلاقة الحميمة التي تربط هولندا بالكيان الصهيوني والانحياز الكبير الذي عُرفت به النخبة السياسية والإعلامية الهولندية للدولة العبرية طيلة النصف الأخير من القرن الماضي. واستضاف البرنامج عددًا من السياسيين والصحفيين والناشطين البارزين — يمثلون الجانبين الهولندي والصهيوني — قدموا شهادات شديدة الأهمية حول العلاقة الوثيقة التي ربطت أجهزة الدولة الهولندية بنظيرتها الصهيونية والدور الذي تلعبه الجالية اليهودية وبعض المنظمات التابعة للوبي الصهيوني للحفاظ على مصالح الكيان الصهيوني في هولندا.

وقد اتسمت السياسة الهولندية منذ إنشاء الكيان الصهيوني بالانحياز الكامل له ومساعدته ماليًا وسياسيًا في جميع حروبه ضد الدول العربية، والإعراب باستمرار في المحافل والمنتديات الدولية — وضمن ذلك الأمم المتحدة — عن الدعم الكامل لموقفه. واعترف وزيرا الخارجية الهولنديان السابقان هانس فان ميرلو وهانس فان دن

بروك، خلال البرنامج بأن مؤسسات وزارة الخارجية الهولندية وممثلياتها في الخارج تلقت دومًا – خصوصًا إبان الحروب والأزمات أوامر تشدد على ضرورة مساندة الكيان الصهيوني. بل إن هانس فريلينخ وزير الدفاع الهولندي الأسبق فجر قنبلة عندما قال: "**إن القوات الهولندية تلقت الأوامر إبان حرب أكتوبر 1973 بأن تكون في حالة استنفار قصوى لمساعدة قوات الكيان الصهيوني في حال احتاج إلى ذلك**". وتضمن البرنامج الوثائقي مقتطفات من لقاء كان التلفزيون الهولندي قد أجراه مع غولدا مائير بعد حرب 1973 وهي توجه الشكر للهولنديين وللدولة الهولندية لوقوفهم مع الكيان الصهيوني في لحظات عصيبة مرت به.

وقرار دولة غربية تدار بشكل رشيد بأن تجعل قواتها في حالة تأهب لاحتمال التدخل في نزاع عسكري يدور بعيدًا عنها في ظل ظروف دولية معقدة يفترض أن تحكمه اعتبارات "**نفعية**" رشيدة بالمعايير الغربية، والإطار الوحيد الذي يمكن من خلاله تفسير الموقف الهولندي الرسمي هو النظر للهوية بوصفها أحد مقومات الوجود ومن ثم فيجب التصرف وفقًا لمقتضياتها حتى لو على حساب المصالح بمعناها المعروف.

فسياسة التدخل العسكري خارج الحدود خرجت من القاموس السياسي الهولندي قبل حرب أكتوبر بقرون ومنذ أن ورثت قوى أوروبية أخرى معظم مواطن النفوذ الهولندي عبر البحار وهي لا تخوض حروبًا خارج حدودها على الإطلاق، وبالتالي فنحن أمام "**لحظة كاشفة**" بالمعنى الحرفي للكلمة.

الجناح الشرقي للحلف

وأما استراليا الجناح الشرقي للحلف فشهدت في نوفمبر من العام الماضي مشهدًا جديرًا بالتوقف عندما ذهبت إليها النائبة الفلسطينية حنان عشراوي بمناسبة تسليمها: "**جائزة سيدني للسلام**"، إذ تعرضت لحملة وصفتها بأنها: "**أسوأ من هجمات الإسرائيليين**"، ورغم أن الجالية اليهودية باستراليا مارست ضغوطًا قوية لمنع منحها الجائزة إلا أن دهشة عشراوي التي يعكسها قولها: "**لا أعرف سبب وجود مشاعر معادية إلى هذه الدرجة في استراليا**"!!

تظل مبررة لأنها لم ترها في سياقها الصحيح. ومن الثوابت التي طرأت على السياسة الاسترالية في سياق التقارب مع أركان الحلف الجديد تأكيدها في النصف الثاني من التسعينيات أولوية التحالف العسكري مع أميركا، ففي يوليو 1996، تم بشدة تأكيد هذا التحالف وبدأت محادثات دفاعية سنوية وصدر إعلان للتعاون: "**إعلان سيدني**"، وقرر الجانبان إجراء أكبر مناورة عسكرية مشتركة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية (مارس 1997).

كل هذه الترتيبات جعلت التعاون العسكري يأخذ شكلًا شاملًا وحلت استراليا محل القواعد العسكرية الأميركية في الفلبين التي تم إغلاقها تمامًا، كما سمحت استراليا بإقامة قاعدة للمخابرات الأميركية في أراضيها ثم وقع اتفاق تأجير جديد لعشر سنوات يسمح لأميركا باستخدام قاعدة المخابرات في باين جاب باستراليا ذات الأهمية الكبيرة للاستراتيجية العسكرية الأميركية الكونية.

وبجانب الروابط العسكرية بين استراليا والولايات المتحدة، أيدت استراليا بصورة كاملة سلسلة من السياسات والإجراءات العسكرية الأميركية في العالم وهو أمر نادرًا ما كان يحدث. ولم تهتم استراليا بتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة في مجالات التعاون العسكري وحسب بل أكدت أيضا توافقها معها في القيم والنظم

السياسية والقانونية، وهو ما كان مقدمة لإعادة صياغة الدور الإقليمي والدولي لاستراليا كليًا في إطار تأكيد أولوية الهوية، وهي تبذل جهودها لكي تتوافق رؤيتها مع رؤية الولايات المتحدة في كثير من المشكلات العالمية.

التحالف مع الأقوياء

كان التحالف مع الأقوياء دائمًا أفضل الوسائل في نظر الصهاينة لتحقيق طموحاتهم السياسية ومن هنا تأتي أهمية قراءة هذه الوثيقة في ضوء حقيقة الصعود الإنجلوفوني الكبير، وهو من هذه الناحية يعد ظهيرًا مؤكدًا للكيان الصهيوني بسبب الميراث الثقافي المشترك الذي تشكل الصهيونية بصيغتيها المسيحية واليهودية أحد أهم دعائمه، ولعل هذا يفسر الاستخفاف المتصاعد من جانب الكيان الصهيوني بالمواقف الأوروبية الأقل انحيازًا للأجندة الصهيونية.

التقرير الذي وصفته صحافة الكيان الصهيوني بأنه "**الأول من نوعه**" يحمل عنوان: "**حال الشعب اليهودي عام 2004**"، وأعده "**معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي**»، وهو هيئة أنشأتها الوكالة اليهودية، ورأس طاقم الأبحاث الذي أعده البروفيسور سيرجيو دي لا فيرغولا (خبير في الديموغرافية اليهودية وأستاذ في **الجامعة العبرية** في القدس) وقبله كان يرأسه الجنرال عاموس غلبواع (الرئيس السابق لوحدة الأبحاث في **شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية**).

وما نشر ليس إلا ملخصًا لمحتوى التقرير الذي يبلغ حجمه كاملًا 600 صفحة وسيتم نشره في الخريف المقبل. ويتضمن التقرير معطيات حول عدد من القضايا المتعلقة بيهود العالم وبخاصة انتشارهم جغرافيًا وتكاثرهم بنسب ضئيلة ومدى

انصهارهم في مجتمعاتهم. ومن أهم ما ورد في التقرير أن: "**القضية المصيرية الأكثر إلحاحًا التي تواجه اليوم الشعب اليهودي عامة، وليس في دولة "إسرائيل" فحسب تكمن في تحديد السياسة حيال قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. إذ يهدد الصراع رفاهية "إسرائيل"؛ ويتم استغلاله في الحلبة الدولية لانتزاع الشرعية لفكرة السيادة اليهودية، وقد تحول إلى أداة لمهاجمة مؤيدي "إسرائيل" اليهود، ويجب "اعتبار اليهود في "إسرائيل" وفي العالم على أنهم جسم واحد، خلافًا للفصل بين يهود "إسرائيل" ويهود العالم القائم حتى الآن**".

المعطيات الديموغرافية الواردة فيه تشير إلى أن 92% من يهود العالم يسكنون في 20% من دول العالم تعتبر الأغنى والأكثر تطورًا، لكن نسبة التكاثر السكاني بينهم ضئيلة جدًا فبينما ازداد سكان العالم، خصوصًا في الدول الفقيرة، بنسبة 70% بين عامي 1970 – 2003، ازداد عدد اليهود خلال هذه السنوات بنسبة 2% فقط.

كما يشير التقرير إلى معطيات حول الزواج المختلط لليهود في دول العالم. وتشير الإحصاءات أن أعلى نسبة للزواج المختلط بين اليهود هي في: روسيا وأوكرانيا 80%، ألمانيا والنمسا 60%، الولايات المتحدة 54%، فرنسا وبريطانيا والأرجنتين 45%، كندا 35%، استراليا 22%، جنوب أفريقيا 20% والمكسيك 10%. أما في "إسرائيل" فإن نسبة الزواج المختلط 5%. ورصد التقرير علاقة مباشرة بين الزواج المختلط والدراسة في المدارس اليهودية وبين كلما كان عدد الأولاد اليهود الذين يتعلمون في المدارس اليهودية أكثر كلما كانت نسبة الزواج المختلط أقل.

وبناء على المعطيات السابقة يطرح البروفيسور دي لا فيرغولا صيغة للعلاقة بين الكيان الصهيوني ويهود العالم قائلًا إنه: "**على ضوء الاعتراف بعلاقة كافة اليهود في العالم بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فإنه يتوجب إشراك ممثلي كافة جاليات الشعب اليهودي (في العالم) في حسم قضية الصراع، برغم أن اتخاذ القرارات الفعلية حق حصري لإسرائيل**".

وهو يوسع دائرة الشراكة مطالبًا بإشراك ممثلي اليهود في العالم ليس فيما يتعلق بالصراع فحسب أن تأخذ كل قرارات حكومة الكيان بالحسبان انعكاساتها على اليهود في العالم. "**ويتضمن ذلك قرارات الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بالقضايا الأمنية الآنية، مثل عملية اغتيال الشيخ (أحمد) ياسين. ولا يعني الاكتراث باليهود في العالم إلغاء احتياجات "إسرائيل" لكن الأخذ بالحسبان على الأقل انعكاسات ذلك على اليهود في العالم وأن يتم اتخاذ الحيطة**" بما يتلاءم مع السياسة التي تقررها الحكومة الإسرائيلية.

وللفكرة التي يطرحها التقرير جذور تاريخية تعود لنشأة الكيان الصهيوني حيث دارت صراعات متعاقبة حاولت فيها منظمات صهيونية عديدة رفض مساعي الكيان الصهيوني لأن يبتلع الحركة الصهيونية في العالم أجمع من خلال فرض منطق المركز والأطراف على أعضاء الجاليات اليهودية في العالم كله، ومؤخرًا اقترح الوزير نتان شرانسكي إقامة "**سينات يهودي**" يمثل التنظيمات والتجمعات اليهودية في العالم ويكون بمنزلة جسم استشاري يقدم خدماته للكنيست وللنواب.

والفكرة بعد إزالة الديباجات عنها هي في جوهرها تصور يجعل الكيان الصهيوني مركزًا ليهود العالم يستفيد من قدراتهم السياسية والاقتصادية ويشركهم في

اتخاذ القرار مع احتفاظ مواطني الكيان بحق الفيتو ومراعاتهم على قدر الإمكان، أن يأخذ منهم الكيان الصهيوني كل شيء ويعطيهم في المقابل حسب ما يستطيع!!

ومن التوصيات المهمة في التقرير الدعوة لإنشاء "**أكاديمية يهودية لإعداد قيادة مستقبلية لترأس الجاليات اليهودية في العالم، وبلورة سياسة يهودية عامة تجاه العالم عامة والإسلام خاصة، انتهاج سياسة فعالة لتشجيع تهويد أبناء العائلة غير اليهود في العالم وفي "إسرائيل"**". ما يعني أن يتولى الكيان الصهيوني "**صناعة**" النخب لكل الجاليات اليهودية في العالم، وهناك توصية أخرى نصها: "**إعطاء ثقل للشعب اليهودي ليكون عاملًا مهما في الحلبة السياسية الدولية**".

ومن أجل تعزيز مكانة المعهد لدى متخذي القرار في الكيان الصهيوني وبين يهود العالم، تم مؤخرًا تعيين الدبلوماسي الأميركي دينيس روس رئيسًا لمجلس إدارته. ما يثيره التقرير من مشكلات محتملة نتيجة تبني هذه الصيغة قد يحتاج لوقفة أخرى فهو يعيد إنتاج إشكالية ازدواج الولاء ويحمل يهود العالم تبعات السياسات الرسمية للكيان بل قد يزيد مشاعر العداء لليهود على نحو غير متوقع.

وبخاصة في الدول التي تشهد قدرًا كبيرًا من التماسك القومي، كما أنه لا يأخذ في الحسبان تفاوت ردود الفعل المتوقعة من يهود العالم بل احتمال تباينها تمامًا. لكنه يطرح تصورًا طموحًا لإقامة إمبراطورية "**إسرائيل الكبرى**" العابرة للقارات لا من النهر إلى النهر بل من المحيط إلى المحيط، وهي إمبراطورية ستلعب الديموغرافيا فيها دورًا أكبر من الجغرافيا وهو تحول نوعي شديد الخطورة وتحد جديد سينقل الصراع إلى أفق مغاير.

صفحة خطيرة من كتاب العار الصهيوني

الطب النازي في أرض الوعد!! ([12])

قبل العمل المرجعي الرائع "**الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**" للمفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري، لم تكد قضية الصلة بين الصهيونية والنازية على المستوى النظري والتعاون الفعلي بين الصهاينة والنازيين تحظى باهتمام يذكر بين المثقفين العرب. بل إن بعضهم – مدفوعًا بالمرارة العميقة المزمنة التي زرعتها في نفوسنا الهجمة الصهيونية الشرسة المستمرة لأكثر من خمسة عقود على فلسطين الأرض والإنسان — لم يروا في هتلر إلا "**قاتل اليهود**" الذي يستحق شيئًا من التعاطف اللاعقلاني.

ومع تبلور ملامح العلاقة بينهما في مؤلفات عديدة أصبح الكشف عن عمق هذه العلاقة سواء على المستوى النظري أو العملي يشكل تحديًا جديًا بل خطيرًا للمقولات الأساسية للفكرة الصهيونية.

([12]) نشر في: **1/ 8/ 2004**.

نازيون في أرض الوعد

كانت العنصرية في أشد صورها تطرفًا واستعلاء أحد أهم مرتكزات الفكرة النازية التي قامت على سمو الجنس الألماني/ الآري، وخلال سنوات حكم النازي حاول هتلر أن يوجد أساسا علميا لمقولاته فتبني مقولات الطب العنصري "**اليوجينيا**" وجعلها معيارًا لاستحقاق مواطنيه ورعايا البلاد التي احتلها الحياة أو الموت. وكان العالم البريطاني فرانسيس غلتون، صاحب نظرية "**اليوجينيا**" أول من استخدم هذا الاصطلاح، ويعني حرفيًا: "**ولد معافى**"، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر. وقد استهدفت النظرية تحسين النوع البشري، حيث اقترح صاحبها خططًا لتشجيع الإنجاب والتناسل لدى صفوة الناس ومنعه لدى "**العناصر الرديئة**".

وبين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اكتسب غلتون مؤيدين كثيرين وانتشرت نظريته بسرعة في دول أوروبية أخرى عديدة ضمنها ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، الدنمارك، السويد وبلجيكا. وفي العديد من الدول الأوروبية قوانين أجازت الإخصاء القسري لـ :المتسولين بالوراثة، المجرمين، مختلي العقل، والمصابين بالسل، والكسالى وغيرهم. والاعتقاد بأن "**اليوجينيا**" حدثت فقط في ألمانيا غير صحيح، إذ كانت في واقع الأمر حركة جرت في أعقابها الكثيرين واتخذت في كل مكان وجهًا محليًا خاصًا. وقفزًا على حقائق التاريخ رفع النازيون شعارات نقاء الجنس الألماني، وبسبب هذه الشعارات نفذ النظام النازي عمليات إبادة مباشرة وغير مباشرة ضد من يهددون نقاء الجنس الآري من الأقليات، ولم يكن اليهود وحدهم هدف هذه الجريمة بل أبيدت أقليات أخرى عديدة.

وكما هو الحال مع أكذوبة أن الإبادة النازية كانت موجهة ضد اليهود وحدهم، لأنهم يهود، فإن حقيقة أخرى لا يعرفها كثيرون لها أهمية معرفية وسياسية كبيرة هي أن هتلر أباد غير قليل من الألمان ذوي الدم الآري — حسب المقاييس العنصرية طبعًا — وكان مبرر إبادتهم أنهم، إما من العجزة أو المرضى المزمنين وكانوا يصنفون حسب القاموس النازي تحت بند "**أفواه تأكل ولا تنتج**".

والمفاجأة التي كشف عنها في الكيان الصهيوني قبل أسابيع أن الصهاينة الذين حاولوا لعقود تبرير اغتصابهم فلسطين بمعاناتهم تحت الحكم النازي مارسوا قواعد الطب النازي، لا ضد الفلسطينيين، بل ضد بعضهم البعض**!!**

فمصطلحات مثل: "**خصاء المرضى النفسيين**"، "**تشجيع الإنجاب لدى العائلات المنتمية إلى الشريحة المثقفة**"، "**تحديد النسل لدى العائلات الفقيرة من اليهود الشرقيين**"، لم ترد في إحدى خطط "**الرايخ الثالث**"، وإنما طرحت من قبل شخصيات مركزية في الحركة الصهيونية ومؤسساتها إبان حقبة الانتداب البريطاني في أرض فلسطين. وقد تبين أن فكرة "**تحسين النوع**" حظيت لدى مؤسسات الحركة الصهيونية في تلك الفترة بتأييد وترحيب. هذه الفكرة وما نالته من تأييد، والتي جرى إخفاؤها والتكتم عليها لسنوات، كشف النقاب عنها أخيرًا في دراسة عن الجذور الأيديولوجية والفكرية التي شكلت أساسًا لإقامة الجهاز الصحي في إسرائيل.

القصة بدأت في الثلاثينات في المستوطنات اليهودية التي سبقت قيام إسرائيل، إذ أنشئت آنذاك "**مراكز استشارية**" هدفها تقديم الاستشارة للمقبلين على الزواج وأسرهم، إقتداءً بنموذج مشابه من المراكز التي أنشئت في العاصمة النمسوية "**فيينا**" عقب صعود النازية للحكم وكانت تقوم بـ "**العلاج**" قسرًا. وفي المستوطنات الصهيونية كان هدفها تقديم النصح في مسائل الجنس والزواج، وبخاصة منع الحمل في

حالات "**معينة**". غير أن التشابه الأخطر كما رصدته الباحثة تمثل في أنه جرى في ألمانيا وإسرائيل ربط بين "**اليوجينيا**" و"**الصحة**" و"**القومية**".

تلك بعض النتائج التي تضمنتها أطروحة الدكتوراه التي قدمتها لجامعة جامعة بن غوريون الباحثة الإسرائيلية شحلف ستولر ليس حول تاريخ الخدمات الصحية في إسرائيل في الخمسينيات. وقد تم استعراض هذه المعطيات والنتائج في **المؤتمر السنوي للجمعية الإسرائيلية للأنثروبولوجي**. وقد اكتشفت ستولر ليس النصوص "**اليوجينية**" لدى أطباء المستوطنات اليهودية التي سبقت قيام الكيان الصهيوني أثناء بحثها عن كتب إرشادية للآباء في نطاق بحث أكاديمي سابق.

صدمة الاكتشاف

وتحكي الباحثة صدمة الاكتشاف الأولى فتقول "**عرضت نصًا أثناء حلقة دراسية فقال لي مقدم الندوة: ولكن لماذا لا تقولي إن النص مترجم؟ فأجبت: كلا، النص ليس مترجمًا. فقال: في إسرائيل لا توجد مثل هذه الأمور!**".

على إثر ذلك توالت الحقائق المثيرة إذ وجدت ستولر ليس الكثير من النصوص والآراء التي أيدت اليوجينيا، ليس هذا وحسب، بل إن مؤيدي الفكرة كانوا من الشخصيات الأساسية في الجهاز الصحي اليهودي آنذاك، والذين انتخبوا وأداروا فيما بعد الجهاز الصحي الإسرائيلي. أحد هذه الشخصيات في عهد الانتداب البريطاني كان الدكتور يوسيف مئير، وهو طبيب واسع الشهرة درس في فيينا، وشغل لأكثر من ثلاثين عامًا منصب رئيس **مؤسسة صندوق المرضى العام** وسمي مستشفى "**كفار سابا**" باسمه.

ومن موقعه في قلب المؤسسة الطبية الصهيونية في أواسط الثلاثينيات، زف للأمهات الشابات بشرى اليوجينيا، وحذرهن من الانحطاط ونقل لهن الرسالة بشأن واجبهن ومسؤوليتهن في الحرص على إنجاب أطفال معافين فقط. وعلى سبيل المثال نشر عام 1934 في الصفحة الأولى من نشرة "**الأم والطفل**"، التي تولى تحريرها، والصادرة عن "**صندوق المرضى**" ما نصه:

"من الذي يحق له إنجاب الأولاد؟ الإجابة الصحيحة على هذا السؤال موجودة في اليوجينيا، وهي علم تحسين النسل والحفاظ عليه من الانحطاط والتردي. هذا العلم لا يزال حديث العهد، لكن نتائجه الإيجابية أضحت كبيرة وهامة .. . هذه الحالات (يقصد ذوي الأمراض والعاهات الوراثية) منتشرة بين جميع الأمم والشعوب وبخاصة بين الشعب العبري الذي عاش في المنفى .. . أليس من واجبنا الحرص على إنجاب أبناء معافين أصحاء جسديًا وعقليًا؟ بالنسبة لنا، فإن لليوجينيا بشكل عام، وللاحتراس من نقل الأمراض الوراثية بشكل خاص، قيمة أكبر من باقي الشعوب! يتعين على الأطباء والرياضيين والساسة القوميين القيام بدعاية واسعة لهذه الفكرة: لا تنجبوا أولادًا إذا كنتم غير واثقين من أنهم سيكونون أصحاء جسديًا وعقليًا!"

وفي النص الكامل للمقال الذي نشر في زاوية الصحة في جريدة "**دافار**"، الناطقة بلسان **الهستدروت،** اقترح دكتور مئير "**إخصاء**" المختلين عقليًا والمرضى النفسيين. ووجدت ستولر ليس أمثلة عديدة أخرى في نشرات "**الأم والطفل**" الصادرة خلال عامي 1934 و1935 ومجلات أخرى وجرى التكتم طوال السنوات على تأييد دكتور مئير وآخرين من كبار المسؤولين في الجهاز الصحي لهذه الأفكار، وما من أحد يتحدث اليوم عن هذا الفصل في تاريخ الاستيطان اليهودي.

وكما جرى التعتيم على حقيقة العلاقات الصهيونية النازية ودور قيادات المنظمة الصهيونية في الهولوكوست، تم إخفاء هذه الحقائق، وفي منتصف الخمسينيات جمعت مقالات دكتور مئير في كتاب صدر بمناسبة وفاته، غير أن مقاله المشار إليه لم ينشر ضمن الكتاب، ووجد في ملاحظات معدي الكتاب ملاحظة وصف فيها المقال المذكور بأنه "**إشكالي وخطير**"، وكتب أحد محرري الكتاب في ملاحظته: "**الآن وبعد اليوجينيا النازية فإنه لمن الخطير نشر هذا المقال**".

وتضيف ستولر ليس أنه في أواخر الثلاثينيات، وعندما تكشفت الفظائع التي يمكن لليوجينيا بصورتها المتطرفة التسبب بها، تم الإقلاع عن استخدام هذا الاصطلاح الذي نُسِب للنازيين. غير أن الدكتور مئير ظل طوال سنوات نشاطه مؤمنًا بأفكار اليوجينيا. ففي مطلع الخمسينيات نشر مقالًا انتقد فيه بشدة "**جائزة الولادة**" (بقيمة 100 ليرة إسرائيلية) التي تعهد بن غوريون بتقديمها لكل امرأة يهودية تنجب عشرة أولاد، فكتب مئير "**لسنا معنيين بالولد العاشر ولا حتى السابع في العائلات الفقيرة المتحدرة من أصول شرقية ... ينبغي أن لا نوجه الطبقات الفقيرة نحو التناسل أو الإكثار من إنجاب الأولاد، بل على العكس تحديد النسل لديها**".

ولم يكن دكتور مئير الزعيم الصهيوني الأول الذي أيد فكرة اليوجينيا. فبحسب بحوث أجراها البروفيسور رفائيل بالك، وهو عالم ومؤرخ في علم الوراثة والطب من "**الجامعة العبرية**"، فقد طرح مفكرون صهيونيون مركزيون، ومن بينهم د. ماكس نوردو شريك هرتسل، والدكتور آرثور روبين، الذي ترأس فرع المنظمة

الصهيونية العالمية في فلسطين الفكرة "**اليوجينية**" باعتبارها هدفًا من أهداف ما يسميها الصهاينة حركة "**الانبعاث القومي اليهودي**".

البروفيسورة مائيرا فايس، وهي إنثروبولوجية في الطب من الجامعة العبرية، وصفت في كتابها: "**The Chosen Body**" الكيفية التي نظر فيها هؤلاء المفكرون الصهيونيون إلى الاستيطان حيث اعتبروه "**دواء يعيد الصحة والعافية للجسد اليهودي الذي تعفن في المنفى**". وطبقًا لمفردات نوردو فإن "**اليهودية قوية العضلات**" يجب أن تحل مكان "**يهودي المنفى**" الشاحب النحيف. وكتب روبين في مؤلفه: "**السوسيولوجيا اليهودية**" قائلًا: "**في الوقت الذي يدعو فيه الكثيرون في أوروبا إلى سياسة اليوجينيا، فإن اليهود لم يساهموا أبدًا في تنقية جنسهم، بل سمحوا لكل طفل، حتى لو كان سقيمًا معتل الصحة، أن يكبر وينشأ ويتزوج وينجب أطفالًا على شاكلته. حتى المتخلفين عقليًا، والعميان والطرشان سمح لهم بالزواج". ولخص روبين فكرته قائلًا: "بغية المحافظة على نقاء العرق اليهودي يجب منع أمثال هؤلاء اليهود من إنجاب الأولاد**".

وبعض ممن تناولوا اليوجينيا كمسألة نظرية أقاموا ناديًا يحمل اسم نوردو لبحث الجوانب العرقية للشعب اليهودي وسبل تحسين نوعه، ولعل ما ميز هؤلاء أن اليوجينيا كانت بالنسبة لهم شأنًا عمليًا تمامًا إذ سعوا للتطبيق العملي. وكانت المؤسسة الرئيسة التي نشطت في هذا المجال "**مراكز الإستشارة**" وكانت تعتمد على اللين والإقناع والاختيار الحر، بحيث تتولد قناعة ذاتية من قبيل: إذا أدركت أن إنجابي للأولاد سيضر بالمصلحة القومية وببناء البلاد وبنموذج "**اليهودي الجديد**" فإنني سأمتنع عن الإنجاب**!!!**

ولم يكتف مئير بذلك بل أوعز للأطباء العاملين تحت رئاسته إذا جاءتهم امرأة حامل وكان الأرجح أن تنجب طفلًا معتلًا، فمن واجبهم إجهاضها قسرًا!!. وتؤكد ستولر ليس في بحثها أنه وإن كانت الفكرة قد أسدل الستار عليها رسميًا في المراحل اللاحقة من بناء مشروع إسرائيل، إلا أن التجليات العملية لليوجينيا لم تختف نهائيًا وما تزال تعبّر عن نفسها في النسبة المرتفعة جدًا لفحوصات ما قبل الولادة، كما أن لدى الأمهات اليهوديات حوافز قوية جدًا لإنجاب أطفال أصحاء فقط، فضلًا عن أن النظرة للشاذ والمتخلف والمعاق في المجتمع الإسرائيلي، لا تزال قاصرة جدًا.

دعوة للترجمة

إن هذه الرسالة الأكاديمية أكثر أهمية لأي جهد يستهدف كشف حقيقة النظرية الصهيونية من سيل الكتب التي لا تنقطع عن اللوبي الصهيوني وقدراته الخارقة، وكثير منها لا يحمل جديد بل يكرر المقولات نفسها، بل إنها تتمتع بأهمية تفوق كتابات المؤرخين الجدد أو التيارات التي تحظى باهتمامنا بسبب انتقاداتها للكيان الصهيوني، بل قد يكون مشروعًا الطموح إلى مشروع لترجمتها للغة واحدة غربية على الأقل، وهو أمر يمكن أن تضطلع به دون مشقة إحدى مؤسساتنا الثقافية العربية، وهي في كل الأحوال مرشحة لأن تكون موضوع جدل كبير.

الصراع على الصهيونية ([13])

أحيانًا يكون الموقف من قضية أو ظاهرة ما ملتبسًا، حتى تأتي لحظة كاشفة يتبين بها الخيط الأبيض من الخيط الأسود ويكون فيها ما يقطع الشك باليقين، وقد شهدت ساحة السياسة العربية تداعيات أدت متساندة بناء صورة غير دقيقة لحقيقة الموقف الفرنسي من قضايانا، وإلى إضفاء مسحة من القداسة على صورتها في الإعلام العربي، حتى أصبحت توصف بأوصاف تشير جميعًا إلى أنها عدو للصهيونية ونصير للحق العربي.

فمن موقفها الرافض لحرب العراق، إلى موقفها الناقد لمبادرة الشرق الأوسط الكبير، كانت تكتسب المزيد من التعاطف في الخطابين الإعلامي والسياسي العربيين على نحو غير مبرر.

فرنسا والصهيونية و"إسرائيل"

من المفاتيح المهمة للفهم التفرقة الصارمة بين الموقف من الصهيونية والموقف من "**إسرائيل**"، والمواقف السياسية الفرنسية من "**إسرائيل**" تشير إلى اختلاف كبير بين رؤيتها ورؤية الولايات المتحدة لإسرائيل، لكن هذا الاختلاف يستلزم فهمه

([13]) نشر في: **21/ 9/ 2004**.

وضعه في سياقه الصحيح، بوصفه متغيرًا طرأ على السياسة الفرنسية، لا بوصفه موقفًا مبدئيًا.

فإذا كنا قد اعتدنا أن تشير أدبياتنا السياسية إلى وعد بلفور البريطاني بوصفه الميلاد الحقيقي للمشروع الصهيوني، فإننا بذلك إنما نتجاهل عمدًا حقيقة أن الوعد ليس إلا نتيجة طبيعية لتفاهم بريطاني فرنسي في اتفاقية سايكس بيكو، بل إن المناهج الدراسية الفرنسية نفسها لا تتجاهل هذه الحقيقة، ففي أحد كتب التاريخ للمرحلة الثانوية نجد إقرارًا بأن أطماع كل من لندن وباريس دفعتهما إلى تقديم وعد للصهاينة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي السنوات العجاف التي تلت إنشاء إسرائيل بعد صدام المستوطنين المسلح مع بريطانيا، وقبل ظهور الولايات المتحدة كلاعب أساسي على ساحة الشرق الأوسط، لعبت فرنسا دور الراعي الرئيس للكيان الصهيوني، وهي الرعاية التي تكرست بالتحالف الثلاثي الفرنسي البريطاني الإسرائيلي لشن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ردًا على قرار تأميم قناة السويس، وقدم الفرنسيون لإسرائيل مقابل هذا الدور المساعدة الأهم في تاريخها وهو تمكينها من حيازة السلاح النووي.

وقد كان للتباين بين موقف الولايات المتحدة وفرنسا من إسرائيل من الاقتراب منها للابتعاد عنها والعكس، مبررات لا تتصل بالانحياز للحق العربي من عدمه، بل تتصل بالسمة الغالبة على إسرائيل. فهذا الكيان نشأ على تحالف بين مشروعين متعارضين لم يجمعهما سوى الاتفاق على اغتصاب هذه الأرض وهما المشروع الصهيوني العلماني والمشروع الصهيوني الديني (الأصولي).

وبسبب هذا الاختلاف العميق نشأ الكيان الصهيوني واستمر حتى الآن دون دستور، وفي غياب الإجماع كان من الضروري الاتفاق على إجراءات يؤدي

احترامها لمنع الصراع الداخلي. وخلال العقود الأولى من عمر إسرائيل وحتى وصول حزب الليكود اليميني المتحالف مع الأحزاب الدينية، كانت إسرائيل تحت حكم حزب العمل العلماني، وترافق وصول الليكود للحكم، مع تأكيد متزايد ليهودية الدولة الصهيونية، وهو ما تؤيده الإدارة الأمريكية الحالية بحماس شديد.

علمانية نعم .. أصولية لا!

وبسبب غلبة الطبيعة الأصولية لإسرائيل تتخذ فرنسا موقفًا سلبيًا منها، ليس فقط لأن فرنسا كدولة تتبنى رسميًا صيغة العلمانية الشاملة على نحو يجعلها دولة ذات دستور إلحادي، وهو ما يجعلها بالضرورة خصمًا لكل الأصوليات الدينية، بل لسبب آخر لا يقل أهمية هو أن اعترافًا عربيًا ودوليًا بإسرائيل دولة يهودية، يعني بالضرورة فتح الباب لقيام أنظمة حكم أصولية في المنطقة.

باعتبار أن الإحياء الديني ظاهرة معدية وهو ما عبر عنه الكاتب المصري أحمد عبد المعطي حجازي أحد أهم الرموز الفرنكفونية المصرية، إذ اعتبر في مقال نشرته الأهرام أن إعلان عرفات استعداده للاعتراف بـ "**يهودية إسرائيل**" تصريح خطير لأنه سيفتح الباب لظهور أنظمة حكم أصولية إسلامية في المنطقة.

وهي قضية تعتبر فرنسا أنها تهديد شديد الخطورة للأمن الأوروبي.

وقد جاءت اللحظة الكاشفة المشار إليها في بداية المقال قبل أيام لتضع الموقف الفرنسي من إسرائيل في سياقه الصحيح، فقد شهدت العاصمة الفرنسية وبالتحديد في قصر الإليزيه 5/ 9/ 2004 حفلًا لتكريم المخرج الأمريكي اليهودي المعروف ستيفن سبيلبرج حيث منحه الرئيس الفرنسي جاك شيراك وسام جوقة

الشرف. وقد جاء الحدث حافلًا بالدلالات. أولًا وصف شيراك ضيفه اليهودي بأنه مخرج عظيم ملتزم بمكافحة الكراهية والتعصب.

ثانيًا خص بالذكر من أفلامه فيلم "**قائمة شيندلر**" قائلًا إن أفلامًا مثل: "**قائمة شيندلر**" "**أكدت أن العالم لم ينس الأعمال البطولية في أحلك فترات التاريخ.. في هذه الفترة الصعبة التي يتصاعد فيها التعصب والعنصرية وكره الآخرين ومعاداة السامية والتطرف من الضروري على السينما التي تمس أعماق كل واحد منا أن تستعيد الرعب الذي لم يجد متنفسًا للتعبير عنه**". وبطبيعة الحال لا حاجة لأن نذكر بأن هذا الفيلم الذي اختاره شيراك ليشيد به أحد أهم أعمال سينما الهولوكوست.

ولكي لا نغرق في التمني متصورين أن صراعًا دوليًا يدور نيابة عنا لانتزاع الحق الفلسطيني بين "**أمريكا الشيطان**" و"**فرنسا الملاك**"، يفضل أن نرى الموقف الفرنسي بوصفه مشهدًا من مشاهد صراع غربي – غربي على الصهيونية، فواشنطن تريدها أصولية يهودية وفرنسا تريدها علمانية، فالفريقان في صراع على الصهيونية، لكن أيا منهما لا يمكن أن يكون في صراع مع الصهيونية.

مقالات العام 2005

حرب أميركا القادمة: العاصفة المعدنية! ([14])

خبر صغير نشرته **الأهرام** القاهرية مؤخرًا يخفي وراءه الكثير، الخبر عن رواية خيالية تثير حاليا ضجة كبيرة في تركيا لأنها تتنبأ بعدوان عسكري أميركي على تركيا بسبب الخلاف حول الملف الكردي، الرواية نشرت في ديسمبر 2004 ووزعت حتى الآن 150 ألف نسخة، في بلد لا يتجاوز معدل توزيع كتاب فيها عدة آلاف، وأصبحت حديث الصحافة التركية.

واحتمال الصدام العسكري التركي الأمريكي أحد السيناريوهات المسكوت عنها في الملف العراقي، وكنت قد تنبأت بوقوعه في مقالين نشرتهما البيان: "**من المسكوت عنه في الملف العراقي**" (**15/ 2/ 2003**)، و"**هل هناك حرب أمريكية تركية محتملة؟**" (**1/ 2/ 2003**).

وقبل أن ينتهي شهر فبراير، بدأت النذر تتوالى كأنها جبل جليد عائم لم تكن تبدو منه إلا قمته، وإن بقيت المؤشرات التي تعزز هذا الفرض الذي يبدو مستبعدًا ومثيرًا في آن واحد، قليلة حتى صدور هذه الرواية. ومن هذه النذر، تصريح وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف (28 فبراير 2003) بأن روسيا ستستخدم حق الفيتو في الأمم المتحدة للحفاظ على الاستقرار في العالم إذا كان ذلك ضروريًا.

([14]) نشر في **15/ 4/ 2005**.

مضيفًا أنه "**في حال استخدمت القوة لتسوية الأزمة العراقية قد ينجم عن ذلك عواقب خطيرة، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل أيضًا على المستوى العالمي**". وفي سياق النقاش الأمريكي التركي حول قبول تركيا استخدام أراضيها منطلقًا لعمل عسكري ضد العراق، طلبت تركيا منحها حق الوجود العسكري في شمال العراق كشرط لقبول استخدام أراضيها في العمل العسكري.

ثم طورت موقفها لتشترط –كما أعلن رئيس **حزب العدالة والتنمية** الحاكم في تركيا رجب طيب اردوغان في مقابلة بثها تلفزيون **سي إن إن/ تورك** – أن يكون عدد الجنود الأتراك الذين يدخلون شمال العراق يفوق بمرتين عدد الجنود الأميركيين في شمال العراق، في حال تقرر شن حرب، وردًا على سؤال حول ما إذا كانت تركيا ستنشر 40 ألف جندي إذا نشرت الولايات المتحدة 20 ألفًا؟ قال أردوغان: "**نعم. هذا ما أعرفه**"!

وعقب ذلك كشف مسئول تركي أنه: إذا تم التحرك لإقامة دولة كردية شمال العراق فإن تركيا ستقف وجها لوجه ضد الولايات المتحدة والأكراد، وأكد المسئول التركي أن أنقرة لن تسمح مطلقًا وتحت أي ظرف بإقامة دولة كردية، وأنها مستعدة للدخول في حرب إذا استدعى الأمر. وقال المسئول التركي إن أنقرة بعثت مؤخرًا رسالة جدية للولايات المتحدة مفادها أنه بدون القوات التركية فان منطقة شمال العراق ستتحول إلى فلسطين أخرى. وأثناء الجدل الدائر حول الموقف التركي من دخول قوات أمريكية من أراضيها أطلق بول وولفوويتز أحد المقربين من إسلاميي تركيا تحذيرًا نصه: "**سننتصر في الحرب، مع تركيا أو بدونها. لا شك في ذلك**"!.

وما يبدو أن منطقة الشرق الأوسط لم تخرج من الأجواء العاصفة منذ أطلق الأمريكيون على عملية تحرير الكويت اسم عاصفة الصحراء، فأصبحت المنطقة كلها

في مهب عواصف سياسية وعسكرية لا تهدأ إلا لتهب من جديد، والعاصفة المعدنية رواية خيالية عن حرب تشنها القوات الأمريكية في مايو 2007. حيث يقوم الطيران الأمريكي بقصف اسطنبول وأنقرة بلا، هوادة وتتحول تركيا كلها إلى لهيب ونيران، وحسب الرواية فإن شرارة هذه الحرب سوف تأتي من قيام قوات أمريكية بمهاجمة قوات تركية منتشرة في شمال العراق لحماية الأقلية التركمانية.

وترسم الرواية صورة صراع شامل، فهناك حرب إعلامية مضللة تشنها أميركا زاعمة أن الأتراك هم من بدأ العدوان. أما الهدف الحقيقي للحرب – حسب الرواية – فهو رغبة أميركا في الاستيلاء على مناجم معدن البورون الذي تملك تركيا أكثر من 60% من المخزون العالمي منه. وإذ يقصف الطيران الأمريكي مدن تركيا الكبرى موقعًا خسائر فادحة في الأرواح، تلجأ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وروسيا لطلب العون.

ويرى النقاد الأتراك أن نجاح هذا العمل الذي ليس له قيمة أدبية كبيرة، وتأتي أهميته الحقيقية من كونه يعكس التوتر في العلاقات التركية الأميركية، وهو ما يعكسه تصريح لدوغلاس فيث نائب وزير الدفاع الأمريكي نشرته الصحافة التركية يحذر فيه من أن الشراكة الأمريكية التركية مهددة بالزوال، ما لم تتخذ الإدارة التركية خطوات جدية لتخفيف مشاعر العداء لأميركا بين الأتراك. أما مؤلفا الكتاب، اوركون اوتشار وبراق تورنا (وهما صحافيان خبيران في المسائل الدفاعية)، فيؤكدان أن السيناريو الذي يرويه الكتاب يمكن أن يتحقق، فحسب براق تورنا فإن هذه الرواية لا تثير فقط مسألة مؤامرة سياسية إنما تعرض نظرية يمكن أن تتحقق.

نادي العشرة ملايين ([15])

الدراسات حول "**الإبادة الجماعية**"، تاريخها وأسبابها وأعداد ضحاياها تشغل الكثير من المؤسسات البحثية والأكاديمية وبخاصة في الولايات المتحدة، وتشكل دراسات جي. آر. روميل الكثيرة عن الظاهرة مدرسة شديدة التشاؤم والصرامة. وفي كتاب موسوعي عن حصاد القرن العشرين قام الأكاديمي الأمريكي جْي. برادفورد دي لونج (أستاذ الاقتصاد **بجامعة كاليفورنيا**) بتحليل إحصاءات روميل عن المدنيين الذين قتلتهم حكوماتهم بعيدًا عن خطوط القتال في القرن العشرين والمقدرة أعدادهم بحوالي 165 مليونا من القتلى!

الإبادة تحت المجهر

وأهمية الموضوع تنبع من أنه يلقي ظلالًا من الشك على القول بأن المصالح والأطماع الاقتصادية وحدها هي ما يفسر ما يشهده العالم من تغيرات، فالفكرة في الكثير من منعطفات التاريخ كانت لاعبًا أساسيًا. ومنذ الصراع مع النازية ازدادت أهمية الأفكار في فهم ما يجري "**الآن**"، وتوقع ما يمكن أن يحدث "**غدًا**".

([15]) نشر في: **8/ 9/ 2005**.

والسنوات التي عاش العالم فيها مشدود الأعصاب يخاف من كبسة زر في واشنطون أو موسكو تكتب نهاية مأساوية لكوكبنا، كانت الفكرة لاعبًا أساسيًا فيها. وبعد انتهاء الحرب الباردة يتحدث الأمريكيون عن أنهم ما زالوا عاجزين عن الفوز في صراع الأفكار، بالكفاءة نفسها التي يستطيعون بها حسم الصراعات العسكرية لصالحهم. ومن بين ما تغير إلى حد كبير في عالم الأفكار الموقف من حق الحياة، فعندما نسمع تعبير "**الإبادة الجماعية**" في ملف مثل دار فور، أو مقترنًا باسم صدام حسين، فعلينا أن ندرك أن الأمر يتعلق بقضية أصبحت مرشحة لأن تثير القدر الأكبر من المشاعر والمواقف السلبية.

وبقدر ما يزداد هذا الموقف مبدأية يكتسي تعبير "**الإبادة الجماعية**" بظلال أكثر قتامة، ويفجر من الغضب أكثر مما كان قبل سنوات أو عقود، والاحتفالات الضخمة العالمية والوطنية بالذكرى الستين للانتصار على النازية حملت دلالات كبيرة في هذا السياق. وخلف المواقف الرسمية تقف تغيرات ثقافية وفكرية لا تنفي أن المصالح لم تزل معيارًا مهما، لكنها لم تعد المعيار الوحيد. وقد أسفر إخضاع الظاهرة للتحليل عبر مناهج مختلفة عن نتائج مثيرة، وكان أكثر التفسيرات إثارة ومصادمة لما هو مستقر من أفكار أن ثقافة الإبادة الجماعية ولدت على يد الثورة الفرنسية إحدى أهم الثورات في التاريخ. ذلك أن فلاسفة سياسيين مثل جان جاك روسو كانوا يرون أن أي حزب سياسي يمثل الأمة يخوض صراع حياة أو موت مع العدو، فلا يجوز النقاش بشأن وسائل الصراع. ولعلها الصيغة الأولية لشعار لا "**صوت يعلو فوق صوت المعركة**"، وثقافة اللحظة الاستثنائية التي حكمت العقل الثوري العربي لنصف قرن.

وكمثال فإن ما يسمى: "**لجنة روبيسبير للسلامة العامة**" خلال الثورة الفرنسية أعدمت، ليس فقط الزعماء، لكن أيضا أتباع وعائلات معارضي الثورة السياسيين، وممارسات الجيش الفرنسي في إخلاء السكان من المناطق المتململة مثل فاندي (فنديه) الفرنسية الغربية. وقد أجريت محاكمات معدة سلفًا لإضفاء قشرة رقيقة من "**المشروعية**"، وبناء عليها تنفيذ عمليات قتل سياسي، كل هذه الممارسات تجد أصلها في الثورة الفرنسية. بل إن برادفورد دي لونج يلخص دور هذا الجذر التاريخي الفرنسي لظاهرة الإبادة الجماعية بسخرية مريرة بقصة أسقف كاثوليكي فرنسي سئل: "**كيف نميز الزّنادقة من المؤمنين الحقيقيين في مدينة تم الاستيلاء عليها حديثًا**"، ويقولون إنه قال: "**اقتلهم جميعا! الله سيتعرف على عباده**"!.

نادي العشرة ملايين

وقد قام الأكاديمي الأمريكي جي. آر. روميل بعملية تصنيف وضع فيها الأنظمة العشرين الأكثر إبادة للمدنيين في القرن العشرين، ثم اقترح تضييق الدائرة تشمل فقط كل من أباد عشرة ملايين من المدنيين فأكثر، واقترح تسميتهم "**أعضاء نادي العشرة ملايين**".

ولنتخيل فداحة ما شهده هذا القرن الذي يسمى: "**عصر العلم**" يكفي أن نعرف أن تاريخ البشرية المكتوب لم يشهد قبل القرن العشرين سوى اثنين يستحقان عضوية هذا النادي أشهرهما جنكيز خان. وبالمقارنة شهد القرن العشرون ربما خمسة أعضاء من نادي "**العشرة ملايين**" وهم بالترتيب الأبجدي: أدولف هتلر، تشيانج كاي شيك، فلاديمير لينين، جوزيف ستالين، وماو تسي تونج. وينفرد هتلر،

وستالين، وماو بأن لديهم أوراق اعتماد تؤهلهم لعضوية نادي الثلاثين مليونًا، بل ربما حتى نادي الخمسين مليونًا على نحو جيد!

بل إن اتجاهًا عامًا يزداد قوة في الغرب، وبخاصة خارج فرنسا، أصبح يدعو لإعادة تقييم الثورة الفرنسية في ضوء هذه الحقائق التاريخية، وقد بدأت الجوانب التي كانت خفية من تاريخها تخرج للنور في الذكرى المائتين للثورة (1989). وعندئذ سلط الضوء على عمل أكاديمي فرنسي أثار لسنوات الجدل هو "**إبادة جماعية فرنسية**" لرينالد سيشر الذي أصبح ينظر إليه بوصفه أحد المراجع المهمة لتاريخ الثورة الفرنسية. وهو يحكي في كتابه قصة "**فاندي**" الفرنسية التي أباد جيش الثورة الفرنسية أكثر من ربع مليون من سكانها بسبب عدائها للثورة. وعلى مستوى النتائج طرح سيشر افتراضًا خطيرًا مفاده أنه بينما كانت هناك محاولات للربط بين الإرهاب الأيديولوجي والحكم الشمولي في القرن العشرين فإن فترة اليعاقبة من تاريخ الثورة الفرنسية يمكن اليوم فقط اعتبارها الفعل المؤسس لسلسلة طويلة ودموية تمتد من 1792 إلى الوقت الحالي من الإبادة الجماعية الفرنسية في الغرب الكاثوليكي إلى معسكرات الاعتقال السوفيتية (الجولاج) إلى الدمار الذي سببته الثورة الثقافية الصينية.

الدم بين الدين والعلمانية

وإذا تجاوزنا المستويين السياسي والثقافي إلى الدلالات المعرفية لهذه الفرضيات التي تأسست على حقائق تاريخية معمدة بالدم، فإن التيار الجديد الناقد للصورة المثالية للثورة الفرنسية ودورها التاريخي الذي كان يبدو للكثيرين مثاليًا. هذا التيار يعيد الاعتبار لدور الدين في السياسة، فالفصل بين الدين والدولة الإنجاز الأكبر

للثورة الفرنسية جعل شعارها الثلاثي يتحول من: "**إخاء، حرية، مساواة**" إلى: "**إخاء، حرية، وحشية**" كما صاغه ساخرًا المؤرخ البريطاني المتخصص بتاريخ الثورة الفرنسية دافيد أندرس. وقد انتبه إلى دور الدين في منع استفحال ظاهرة الإبادة الجماعية قبل العصر الحديث المفكر الإسلامي المعروف الدكتور علي مزروعي في لفتة ذكية وردت في محاضرة قيمة ألقاها في المجمع الثقافي بأبي ظبي قبل سنوات عنوانها: "**الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء**"، حيث يقول: "**عادة ما يتم نقد المسلمين بسبب عدم وصولهم إلى الأفضل، ولكن قلما يهنؤن على ما لديهم من معايير أخلاقية جنبت وقوع الأسوأ. فلم يعرف الإسلام مثيلًا لمعسكرات الإبادة النازية المنظمة ... هل التوحيد درع تحول دون الفساد والفسوق البشري في أوسع صوره؟**". وما لاحظه مزروعي عن دور الإسلام يتسع بلا شك ليشمل الدين عمومًا، وهو متغير فرضته نهاية الحرب الباردة وسقوط الأيديولوجيا لتصعد الهوية، وفي مقدمة مقوماتها الدين.

فهل يشهد الحادي والعشرين إغلاق باب عضوية "**نادي العشرة ملايين**"؟

الإصلاح السياسي بين تشدد ديني وآخر قومي ([16])

من يتأمل الحوار الذي يبدو مجرد حوار يفضي إلى مزيد من الحوار حول الإصلاح، يجد أنه يبالغ في الاتجاه للخارج، تفنيدًا وتحذيرًا، ويتمركز حول السجال الثنائي بين الحكومات والإسلاميين، رغم أن الإصلاح تعرقله عراقيل أخرى إلى جانب أطماع الخارج وتصلب الحكومات وتشدد بعض الإسلاميين. ونعني بذلك ملفًا يمكن اعتباره من ملفات الإصلاح المسكوت عنها عربيًا، هو ملف التشدد القومي ومسؤوليته عن تعثر جهود الإصلاح، فبعد عقود من الإلحاح على أن التشدد الإسلامي أهم أسباب تعثر التحول الديمقراطي عربيًا، وهي فزاعة استخدمتها الأنظمة داخليًا وخارجيًا لسنوات، إذا بنا نجد أنفسنا فجأة أمام تشدد قومي يتخفى وراء خطاب مراوغ يعد أكثر مما يعطي. والمتغير الأكبر الذي انطوت عليه التجربة السياسية الجارية في العراق، أن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد فكرة أن الإسلاميين شركاء محتملون في اللعبة الديمقراطية، ما يعنى أن فزاعة الإسلاميين فقدت جزئيًا قدرتها على التأثير خارجيًا.

ومما يلفت الانتباه أن المسكوت عنه سياسيًا هو بالقدر نفسه مسكوت عنه معرفيًا، فقبل العمل المعرفي الرائع "**الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**" للمفكر الإسلامي المعروف الدكتور عبد الوهاب المسيري لا نكاد نجد – على الأقل في

([16]) نشر في: **13/ 9/ 2005**.

الثقافة المصرية – خمسة كتب عن الفاشية، بل ربما لم يكتب عنها أحد شيئًا يستحق الذكر بعد ما كتبه العقاد. ورغم أن كتاب المسيري منصب بالأساس على التشابه في البنية والأفكار بين الصهيونية والنازية والتعاون الفعلي بينهما، إلا أنه يقدم صورة للفكر القومي المتشدد عمومًا، وهي صورة يكاد القارئ يرى في مرآتها فصولًا مأساوية من التاريخ العربي المعاصر!!.

لقد كان المشهد السياسي المصري عشية دخول النازيين مصر قبل أن يتوقفوا ويهزموا في العلمين جديرًا بالتأمل، فالعقاد – الذي كان يرمز بالفعل للمثقف الذي يدرك مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية – يهرب إلى السودان خوفًا من أن يقبض عليه النازيون ويعدموه بسبب كتاباته عن النازية، بينما "**الشعبويون**" المصريون يهتفون في المظاهرات "**إلى الأمام يا روميل**". ولقد لعب عامل مهم دورًا كبيرًا في دفع الكثير من المثقفين العرب للتعاطف اللاعقلاني مع الفاشية وهو وعد بلفور والدعم البريطاني ثم الأميركي للكيان الصهيوني. فكانت شرائح واسعة من المثقفين العرب ينطلقون في موقفهم من المقولة الساذجة "**عدو عدوي صديقي**"، مع أنه ليس بالضرورة كذلك، وكانت هذه المشاعر مضاعفة في الدول الواقعة تحت الاحتلال البريطاني.

وقد لعبت هذه الخلفيات دورًا في نشوء حالة من التسامح مع التشدد القومي، ومع ظهور فكرة المؤتمر القومي الإسلامي اكتسب الفكر القومي نوعًا من المشروعية الدينية كان في حاجة إليها ثم تطورت العلاقة إلى تبني شرائح من الإسلاميين مقولات قومية مع صياغتها بتعبيرات إسلامية، حتى انمحت الخطوط الفاصلة بين القومية كشعور بالتضامن والقومية كأيديولوجيا مغلقة غير قادرة على

قبـول التعدديـة بأيـة درجـة. وبنـاءً على مقولاتها وعلـى مـذبحها سـفكت دمـاء كثيرة وأصبح دعاتها أكثر التيارات السياسية العربية إيغالًا في معاداة التعددية.

وعندما تطرح قضية الإصلاح فمن الضروري مناقشة مشكلة التشدد القومي بوصفه عقبة حقيقية أمام المستقبل العربي كله، ولعل تجربة البعث العراقي تكون عبرة في هذا الإطار.

إذا كان هناك من هو مستعد للتدبر؟!

فك الارتباط.. نهاية التأرجح بين الجغرافيا والهوية ([17])

دارت عجلة انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، ودارت معها عجلة تَحَوُّل تاريخي سيكون له ما بعده داخل الكيان الصهيوني وخارجه، لا بوصف الانسحاب إنجازًا تاريخيًا لطرف فلسطيني أو عربي فهذا منطق دعائي تبسيطي، بل بوصفه مؤشرًا على أن الكيان الصهيوني قد قرر عبور مفترق طرق تاريخي توقف أمامه طويلًا متأرجحًا طامعًا في الحصول على كل شيء وهو ما كان مستحيلًا.

فمنذ نشأت إسرائيل – بل ربما منذ نشأت الحركة الصهيونية – يتنازع الصهاينة تياران:

صهيونية الأراضي التي يرى أنصارها ضرورة الاحتفاظ بكل شبر من الأرض وصولًا في الحد الأقصى لالتهام كل الأراضي التي تدخل في نطاق ما يسمى "**إسرائيل الكبرى**"، والتيار الثاني: الصهيونية الديموغرافية، ويرى أنصاره أن الحفاظ على الهوية اليهودية لسكان الدولة أهم من الحفاظ على المزيد من الأرض.

والخلاف بين التيارين كان يعني بالتبعية الخلاف حول مستقبل إسرائيل كلها، فالاستيلاء على مزيد من الأراضي كان معناه قبول المزيد من "**غير اليهود**" داخل حدود الدولة، بما يعنيه ذلك من تهديدات لهوية الدولة التي يرى الصهاينة

([17]) نشر في: **25/ 9/ 2005**.

المتدينون، ومعهم اليمين الديني الأميركي، أنها يجب أن تكون "**دولة يهودية**" لا مجرد دولة لليهود. وخطة فك الارتباط بقدر ما هي محاولة للهرب من استحقاقات أطر تفاوضية يعني السير فيها الاعتراف بدولة فلسطينية وحقوق والتزامات متبادلة هي أيضًا انحياز للهوية، بما تعنيه من مفاهيم قيمية ستدفع الكيان الصهيوني لمزيد من الاقتراب من أميركا والبعد عن أوروبا.

والاختيار بين الجغرافيا والهوية منح أميركا أهم حلفائها السياسيين على الإطلاق، فبريطانيا التي اختارت التحالف الأوثق مع أميركا على أرضية الانتماء للتشكيل الحضاري الإنجلوسكسوني على حساب علاقات أقل دفئًا مع أوروبا الأقرب جغرافيًا، واستراليا التي تربطها علاقات بأميركا أكثر دفئًا من علاقتها بجيرانها الآسيويين، كلتاهما تكتسب المزيد من الأهمية في السياسية الخارجية الأميركية لكونهما أكثر اهتمامًا بالهوية من الجغرافيا، ويرى الأميركيون أنهم لمثل هذه الأسباب "**يشبهونهم**".

والانحياز لاختيار الهوية ستكون له أولا نتائجه الداخلية في إسرائيل، إذ سيعزز البعد الديني في الرؤية الصهيونية، كون الدين أحد أهم الروابط التي تجعل يهودا من عشرات الجنسيات يشعرون أنهم مرتبطون بمصير واحد، من ناحية أخرى سيؤدي هذا على وجه القطع لضغوط على عرب 1948 الذين فرضت عليهم جنسية الكيان الصهيوني الذي لم ينجح رغم ذلك في هضمهم بعد أكثر من خمسة عقود على تأسيس الدولة.

وعلى صعيد الخارج ستكون له تأثيرات مؤكدة على الأردن التي ستكون عرضة لضغوط كبيرة بهدف توطين الفلسطينيين المقيمين فيها، بما يعنيه ذلك من متاعب كبيرة، لكنه – وهو الأهم – سيؤدي إلى تأكيد الهوية الدينية للكيان

الصهيوني، وهو ما شدد عليه جورج بوش الابن مرات، الأمر الذي يدفع بالتبعية إلى حالة إحياء ديني في العالم العربي. فالمسلمون على حد تعبير عزمي بشارة ينظرون للكيان الصهيوني نظرة هي مزيج من الكراهية والإعجاب، لأنهم نجحوا في بناء دولة على أساس ديني. وخلال خمسة عقود كانت شرائح واسعة من النخبة الثقافية ترى أزمة العالم العربي في مرآة صهيونية، فانقسموا بين علمانيين ضخموا دور العلمانية في قيام الكيان الصهيوني والملامح العلمانية في بنيته، مؤكدين أنهم هزمونا لأنهم تخلوا عن الدين وأنشأوا دولة علمانية، ورتبوا على ذلك بالضرورة أن علينا أن نؤكد علمانيتنا إن أردنا أن ننتصر عليهم، وفي المقابل كان هناك إسلاميون ركزوا على دور الدين في نشأة الكيان الصهيوني، مؤكدين أن السبيل الوحيد للانتصار عليه هو "**العودة للدين**"، وكأننا دون وجود الكيان الصهيوني لم نكن لنحدد أي الجسور نعبر وأيها نحرق.

صورتنا في مرآة العدو

وفي ظل الصعود الواضح للإسلاميين في التجربة العراقية، برعاية أمريكية، والثقل الكبير للحركات الإسلامية بوصفها التيار الأقوى في الشارع السياسي العربي، فإن النتائج السياسية غير المنظورة لهذا الانسحاب ستكون كبيرة، خصوصًا في ظل التفاعل المتبادل بين ما يحدث على أرض فلسطين ومجمل التحولات في العالم العربي، وهو ما سوف يتضح على نحو ربما غير مسبوق مع اكتمال ملامح التحول في الكيان الصهيوني.

وتلك من مفارقات تشابك المقادير ... بيننا وبين أعدائنا!

مقالات العام 2003

الحريق الفرنسي الكبير .. سقوط الرايخ الأوروبي(1/ 3) ([18])

خبر صغير في نشرات الأخبار: فرنسا اتخذت قرارًا برفع حالة الطوارئ ... ولكن!

إن الندوب باقية في وجه فرنسا، بل ربما كانت شروخًا عميقة، وربما كانت ممتدة إلى أساس البناء الأوروبي. وما شهدته فرنسا قد يكون جزءًا من عملية تَحَوُّل ضخمة يشهدها هذا البناء، فالبداية هي من الإقرار بأن تغيرات تحدث، وهذا ما لا ينكره أحد. لكن واجهة المشهد قد تخفي خلفياته، وثقافة الصورة قد تكرس التسطيح والنظرة أحادية البعد لما يحدث، على حساب الدلالات الأكثر عمقًا والمعاني التي حجبتها سحب دخان الحريق الفرنسي الكبير. وهو كبير في حجمه وفي دلالاته وفي الآثار التي سوف تترتب عليه. وتحتل الخلفية الحقيقية لهذا المشهد أسئلة معرفية مطروحة على العقل الغربي منذ قرون وأعادت التحولات الدولية طرحها مرة أخرى. فمنذ سقوط الاتحاد السوفييتي والتحالفات الغربية على شاطئي الأطلنطي تخضع لعملية إعادة هيكلة بدأت تتبلور حول محور إنجلوسكسوني أميركي بريطاني بالأساس، ومحور أوروبي فرنسي ألماني، بالأساس، وبدأت التدافعات بينهما تتجاوز المصالح إلى الأسس الثقافية للأنظمة السياسية في ما يمكن اعتباره صراعًا بين نموذجين.

([18]) نشر في: 13/ 1/ 2006.

وبينما كان العقل العربي، على خلفية مقدمات الحرب على العراق، يدبج قصائد المديح في فرنسا، النموذج الثقافي والدولة معًا، ويرى فيها قطبًا يواجه الطموحات السياسية الإنجلوسكسونية الصاعدة، كان الفرنسيون مشغولين بكتاب عنوانه "**فرنسا التي تسقط**" للمؤرخ والمحامي الفرنسي نيكولا بافراز. والقصة كلها تستحق الاهتمام، بدءًا من العنوان الصادم والمؤلف المعروف، فرنسيًا طبعًا، وصولًا للانتشار الواسع الذي حققه ليكون على قائمة الأكثر مبيعًا فضلًا عن ردود فعل واسعة وجدل في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والسياسية الفرنسية وتغطية إعلامية نادرة (حسب وصف **كامبردج بوك ريفيو**) كونه يعالج موضوعًا حساسًا ألا وهو مكانة وقوة فرنسا.

والكاتب يتحدث بوضوح عن أفول فرنسا، وأدبيات الأفول عمومًا، مهما كان المعني بالأفول، تثير نقاشًا دائمًا وفوريًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، وبافراز يستهل كتابه بأن المشهد المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي الفرنسي يشهد منذ القرن التاسع عشر تناوبًا بين الأفول والنهوض معتبرا أن غياب الاستقرار المزمن هذا يجد علله في راديكالية المشروع الثوري لعام 1789 الذي سعى، بخلاف المسارات البريطانية والأميركية، لتأسيس الحرية على قطيعة كاملة مع التقليد أو الدين، ومنح أولوية قصوى لما هو سياسي، وإقامة مواجهة مباشرة بين الدولة والمواطنين ترفض كل وساطة.

ولكلام بإفراز هذا، الذي قد يعتبره البعض ترفًا، أهمية كبيرة معرفيًا وسياسيًا في آن، ذلك أن بنية الدولة تعد من أهم العوامل التي تحكم مسار الأمم ومصيرها.

وبعد قليل من الجدل الذي أثاره صدور قانون الرموز الدينية الفرنسي (عرف بـ **قانون حظر الحجاب**) وتمثلت أهم ملامحه في انتقادات رسمية وجهتها الإدارة الأميركية للقانون بوصفه انتهاكًا للحريات الدينية بدأت قضية النموذج الثقافي المؤسس للدولة الفرنسية ونظيره المؤسس للتشكيل الحضاري الإنجلوسكسوني تصبح موضوعًا لجدل غير مألوف. فصرح الرئيس الفرنسي شيراك بأن: "**بريطانيا ليست نموذجا يجسد أو يُنسَخ**" (**الشرق الأوسط اللندنية 15 يوليو 2005**).

نعم الأميركيون شامتون

وكما استدعى الجدل حول "**قانون الحجاب**" الخلفيات العلمانية المتشددة للنظام الفرنسي، طرح الإعلام في أميركا وبريطانيا قضية الطبيعة العنصرية للنظام الفرنسي فتحدثت وسائل إعلام عديدة، ربما كان أهمها **BBC**، عن التمييز ضد المسلمين في فرنسا وشبهت الأحياء التي يسكنون فيها بـ "**الغيتوهات**" مستدعية مفردات مؤلمة من قاموس التاريخ الأوروبي، ومستعرضة حالات اضطر أصحابها لاستخدام أسماء مستعارة لإخفاء أصولهم العربية والإسلامية. ورغم أن التمييز العنصري ممنوع في فرنسا قانونًا، إلا أن الواقع يخالف التشريع، وهو ما تؤكده الإحصاءات فنسبة البطالة لدى المواطنين من أصل فرنسي هي 2,9%، أما لدى المجنسين فهي 14%. وغالبًا يرفض صاحب عمل النظر بطلبات يحمل أصحابها أسماء أجنبية ويلخص هذه الحالة المأساوية قول أحد المهاجرين: "**تشعر أنك لن تنجح أبدًا لمجرد أنك عربي**".

وفي لمحة ذات دلالة تتحدث الإذاعة البريطانية عن "**فشل فرنسي**" وضرورة البحث عن طرق جديدة.

ودونما مواربة، تبدو شماتة أمريكية خفية في شأن أحداث الشغب بفرنسا فبعض الصحف المحافظة مثل "**وول ستريت جورنال**" و"**واشنطن تايمز**" رأت أن ما حدث يمثل ضربة لمنظومة القيم الأخلاقية الأوروبية، واقتصادات دولة الرعاية في القارة التي يقولون إنها تتحمل المسؤولية الجزئية عن محنة المهاجرين. وساد شعور بالزهو في صفوف الكتاب اليمينيين، لأنهم كانوا قد توقعوا ما حدث، فالكاتب الصحافي مارك شتين كانت له نبوءة حالكة قال فيها إن المدن الكبرى في أوروبا ذات الأقليات الإفريقية والعربية "**سترى مشاهد لمبان محترقة وعمليات شغب واغتيالات في الشوارع**". أما شبكات التلفزيون الأميركية فراحت تبث في نشراتها مشاهد للسيارات المحترقة وشرطة مكافحة الشغب ووصفها مراسل شبكة "**فوكس نيوز**" بأنها "**لا تقل عن المشاهد التي نراها في بغداد بحال من الأحوال**".

ولم يكن أثر "**الصورة**" التي رسمتها وسائل الإعلام للعنف محدودًا، بل استدعى أن يلتقي الناطق باسم الحكومة الفرنسية جان فرنسوا كوبيه بالصحافيين الأجانب مدليًا بتصريحات جاء فيها: "**الوضع صعب، لكن الصورة ليست قاتمة إلى الحد الذي صورته بعض وسائل الإعلام، أقل ما يقال عن الوضع انه بعيد جدًا عن حال الحرب، كما حاولت بعض وسائل الإعلام تصويره من خلال محاولة إحداث صدمة في النفوس عبر الكلمات المثيرة مثل "فرنسا تشتعل" أو "عبر الصور التي بثتها"**، وبدا واضحًا أنه يقصد وسائل الإعلام الأميركية في شكلٍ خاص.

فهل هو حريق أمكن إطفاؤه أم تصدع في بناء الأمة الفرنسية؟

هذا موضوع مقالنا المقبل إن شاء الله.

الحريق الفرنسي الكبير (2/ 3) ([19])

أحيانًا توصف القراءات الجذرية للأحداث ومحاولة تعميقها لتتناول الأبعاد المعرفية الأكثر عمقًا من الأبعاد السياسية المباشرة، بأنها مبالغات. غير أن الشقوق والتصدعات التي تصيب الأمم، وبخاصة الكبيرة منها، تؤدي للانهيارات الفجائية إذا عولجت بالتطمينات والركون إلى "**أوهام الثقة**". وبهذا الشكل انهار الاتحاد السوفييتي وهو مدجج بترسانته النووية، بعد أن كان إمبراطورية ضخمة تبدو متماسكة متمتعة بأسباب القوة والبقاء.

وقد طرح الحريق تساؤلات جادة بشأن مستقبل فرنسا ولها خصوصية تاريخية وثقافية كبيرة في أوروبا كونها بالنسبة لكثير من الأمم "**الأمة النموذج**" التي حذت حذوها معظم الأمم الأوروبية في مسيرتها لبناء "**الدولة الحديثة**".

والجذور البعيدة للأزمة تكمن، حسب الكاتب اللبناني المقيم في باريس مُحَمَّد قواص، (**الحياة اللندنية 12 /11 /2005**) في حقيقة أن فرنسا انفردت بمفهوم مبتكر للأمة، فبينما تأسست فكرة الأمة في الرؤية الأنغلوسكسونية على رابطة الدم واللغة، اعتبر الفرنسيون أن الأمة تتألف من تآلف أفراد حول قيم معينة. وراح فلاسفتها يمعنون في تقوية وتدعيم فكرة الاجتماع حول مجموعة من القيم يحتضنها

([19]) نشر في 18/ 1/ 2006.

المكان (الأرض) التي تنتهي إلى تشييد الأمة. وضمن هذا المنطق، تأتي فرنسا لتكون مشروعًا تحكمه الإرادة الواعية للنخبة في التمسك بقيم الجمهورية، بغض النظر عن قناعات الجماهير. ونموذجًا شبه ديني.

فالأمة عند الفرنسيين دعوة فردية تناسب الإنسان في الزمان والمكان أيًا كان أصله أو دينه أو جنسه أو لغته، أي أنها تشبه القناعة الدينية عند المتدينين "**صالحة لكل زمان ومكان**". ويعترف الفرنسيون بأن "**نموذج الاندماج الفرنسي**" في أزمة. وفي هذا الإقرار إعلان اندثار نموذج كانت فرنسا تتفاخر به على الحلفاء والخصوم، فقد أرادوا الترويج لرسالتهم في الأرض ودأبوا على تقديم قيم الجمهورية كثروة كونية. وتحت هذا العنوان أسس الفرنسيون لدورهم الاستعماري لنشر قيم الثورة، غير أن فرنسا ونخبتها (الحاكمة والمنظّرة)، استمرت في مزاولة سلوك يمنح الأرض الفرنسية الأم بعدًا خاصًا، بوصفها حاضنًا للفكرة الفرنسية وللأمة الفرنسية.

وقد جندت فرنسا زادها الثقافي والتاريخي والتربوي لإنجاح نموذج المواطنة الفريد لديها، وتفاخرت بجرأتها العلمانية وجعلتها فيصل النموذج الفرنسي وسخّرت مدارسها لنشر قيم الجمهورية تحت الثوابت الثلاثة:

(حرية – مساواة – إخاء) وكانت لغتها وسيلة ترويج وتجذير. وفي المقابل نظرت فرنسا دائمًا بعين منتقدة إلى التجارب الأميركية والبريطانية والألمانية في هذا المضمار، والتي تمحورت حول القبول بالأجنبي على قاعدة الجماعات والجاليات، والانتماء إلى الأمة على أساس الانتماء إلى الجماعة بأبعادها اللغوية والإثنية والدينية. وما يكشف عن الأبعاد الحقيقية للحريق الفرنسي الأسئلة التي يطرحها المجتمع الفرنسي على نفسه، ودرجة العمق التي تتسم بها، فالأمة التي تزهو على العالم بميلاد مفهوم الدولة الأمة على أراضيها تتساءل: الفرنسي: من هو؟.

فمن أشعلوا الحريق جاؤوا من صفوف ملايين من المواطنين الفرنسيين، سواء من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين، نبذهم المجتمع الفرنسي التقليدي، الذي رفض تعديل مفهوم المواطنة الذي تشكَّل عبر الثورة الفرنسية. ويبقى مفهوم الهوية الفرنسية متأصلا في الثقافة القديمة. وفي جزء كبير من السكان الذين لم يقبلوا بعد التشكيلة العرقية المتعددة للأمة. فالفرنسي بالنسبة لكثير من الناس هو ببساطة: الخبز والجبنة الفرنسية والبيريه (القلنسوة الفرنسية)!.

والقضية في فرنسا أكثر تعقيدًا، لأنها مجتمع علماني مثالي، يرفض الاعتراف بالعرقيات والخلافات الدينية في الحياة العامة. فكل مواطن هو فرنسي لا أكثر ولا أقل. كما تصر الحكومة، وهو موقف مثالي سمح للتفرقة بالانتشار. ويقول يزيد سابق، وهو الفرنسي الوحيد من أصل عربي الذي يرأس شركة مساهمة فرنسية **(الشرق الأوسط اللندنية 12 نوفمبر 2005)**: "**الناس يعتقدون أن التقسيم الطائفي أو العرقي أمر سيئ، وقذر وهو خاص بالأميركيين ويجب عدم القيام به هنا**"، وهو ما يؤكد أن الصراع مع النموذج الإنجلوسكسوني والرغبة في تأكيد الاختلاف عنه ملمح رئيس في المشهد الفرنسي.

وسابق الذي ولد في الجزائر وحصل على الدكتوراه من السوربون يستخف بفكرة الهوية الفرنسية المعتمدة، وخرافة الحقوق المتساوية وتردد الفرنسيين في الدخول في نقاش حول الهوة بين المثاليات والواقع ويضيف: "**لا تعرف كيف تدير التنوع. ولا تريد قبول نتائج المجتمع المتعدد الأعراق**". ويعترف القادة الفرنسيون بفشلهم وبدأوا بالفعل في نقاش علني واسع حول تعريف "**من الفرنسي؟**". إلا أن هذا النقاش لا يزال مقيدًا بالالتزام بمثاليات الجمهورية الفرنسية. والفكرة وراء فلسفة المساواة في الجمهورية الفرنسية، هي أن تجاهل الخلافات العرقية لصالح هوية فرنسية شاملة،

سيؤدي إلى تجنب تقسيم المجتمع إلى طبقات وجدت قبل الثورة الفرنسية، أو التفرقة التي تراها الآن في النماذج المتعددة الثقافات مثل الولايات المتحدة. ولكن النموذج الفرنسي، الذي لم يتطور قط، فشل كما يشير النقاد.

وقد ظلت مساعي الحكومة للتواصل مع الأقليات العرقية ضعيفة حتى الآن، وتعرقلها المثل والمبادئ الجمهورية، حسب كريم زريبي، لاعب الكرة السابق والمستشار السياسي. وقد أظهرت نتائج دراسة أجريت بداية هذا العام أن السيرة الذاتية التي تحمل أسماء فرنسية في مجال التقدم إلى وظائف تلقى استجابة أكثر بخمسين مرة مقارنة بتلك التي تحمل أسماء أفريقية أو شمال أفريقية، وأضاف أن الشباب المسجلين للوظائف في وكالته كثيرا ما يسألون عند التقدم لعمل ما إذا كانوا مسلمين ملتزمين!

الحريق الفرنسي الكبير (3/ 3) ([20])

رغم الأهمية الكبيرة للنقاش السجالي حول النموذجين الفرنسي والإنجلوسكسوني، في شكله الثنائي التقليدي، فإن الاضطرابات التي شهدتها فرنسا توسع نطاق تأثيرها ليشمل دائرة التأثير التاريخي لفرنسا كملهم لنموذج "**الدولة الحديثة**"، وهو ما عبرت عنه وسائل الإعلام بقولها إن انتفاضة الضواحي أسقطت الهالة الكبرى حول فرنسا "**التي اعتادت توجيه العبر للعالم**".

"**الرايخ الأوروبي**" مصطلح اجتهدت في اشتقاقه لوصف ظاهرة ذات طبيعة معرفية كان لها تأثير هائل خلال المئتي عام الماضية، وهي الفترة الأكثر دموية في التاريخ، هذه الظاهرة هي "**الدولة المطلقة**". وهي البنت البكر للثورة الفرنسية التي سرعان ما تم استنساخها داخل أوروبا وخارجها. ويذهب بعض المفكرين في مقدمتهم الدكتور عبد الوهاب المسيري إلى أن هذه "**الدولة المطلقة**" تتحمل المسؤولية الأولى عن الصراعات الدموية التي شهدتها أوروبا خلال هذين القرنين، غير أنه يرى ـ وهذا هو الأهم ـ أن التجربة النازية لم تكن استثناءً ولا انحرافًا عن هذه المسيرة بل ثمرة طبيعية لمشروع التنوير الفرنسي.

([20]) نشر في: **24 /1 /2006**.

فإذا كان المفهوم الفرنسي للأمة كما سيأتي في نظر أصحابه "**صالحًا لكل زمان ومكان**"، فإن "**الرايخ النازي**" كان يوصف بأنه سيدوم ألف عام، ولم يستمر فعليا لأكثر من 12 عامًا!

وما يطرحه المسيري وآخرون من أعداء حركة التنوير الأوروبي يمثل قطرة في بحر من الدراسات المماثلة في الثقافة الإنجلوسكسونية، فقبل تفجيرات لندن بقليل كانت بريطانيا مشغولة بكتاب أثار جدلا كبيرا هو "**الإرهاب: حرب أهلية في الثورة الفرنسية**" (2005) للبريطاني دافيد أندرس. وهو جزء من اتجاه عام في بريطانيا وأميركا. فإجمالًا يعتبر الأمريكيون وحلفاؤهم الإنجلوسكسونيون، أن التطرف القومي والماركسي ذا التوجه الثوري سبب رئيس في ظهور الإرهاب وهو مذهب في التفكير والفعل أنتجته الثورة الفرنسية. بل إن دراسات عديدة ليس أولها كتاب "**إبادة جماعية فرنسية**" (1989) للفرنسي رينالد سيشر، وليس آخرها كتاب دافيد أندرس، تُحمِّل الثورة الفرنسية المسؤولية عن ظهور أيديولوجيا إبادة المعارضين السياسيين. حيث شهدت فرنسا أول هولوكوست في العصر الحديث، عندما أباد جيش الثورة الفرنسية حوالي ربع مليون من سكان فنديه (فاندي) بينهم 30 ألفا أدينوا أمام "**قضاء استثنائي**".

وفي هذه الحقبة المظلمة صيغت مفاهيم ما زالت تحكم العالم العربي مثل: "**لا صوت يعلو على صوت المعركة**"، و"**أعداء الشعب**". بل يرى أنصار هذا الاتجاه، وهم كثيرون في التشكيل الحضاري الإنجلوسكسوني أن هذه هي البذرة التي أثمرت ستالين وهتلر وبول بوت وصدام حسين....، وغيرهم ممن أبادوا معارضيهم السياسيين. والأثر السلبي امتد بعيدًا جدًا، حيث تراجعت صورة فرنسا في الخارج ولقيت هذه الاضطرابات أصداء واسعة. فبينما اعتبرت بعض البلدان الأوروبية أنها

معنية بالأزمة وعليها استخلاص العبر منها جاءت ردود فعل مماثلة من أقصى الأرض ففي اليابان. حيث تعرف فرنسا ببلاد "**الفن والأزياء والترف وفن الطبخ**"، اكتشف الجميع – بذهول – وجهًا بعيدًا كل البعد عن هذه الصورة المنطبعة في أذهانهم. وعبر عالم اجتماع روسي عن أثر الاضطرابات في صورة فرنسا قائلًا: "**إن فرنسا هي بنظر الروس بلد نموذجي أقرب إلى مثال الدولة المتحضرة وأعمال الشغب ساهمت في ضرب هذه الصورة وأثارت صدمة**". وكان التعبير الأوقع في صحيفة "**تانيا**" اليونانية التي قالت إن "**فرنسا عاصمة الفشل الأوروبي**"!

ولم يقتصر رد الفعل على الصدمة بشأن أفكار ومثاليات، بل امتد ليشمل الخوف من امتداد النار في دول أوروبية، أخرى وصولًا إلى خوف من اضطرابات قومية قوقازية مماثلة في قلب روسيا. ووجه فلاديمير جيرونوفسكي، نائب رئيس **مجلس الدوما** الروسي، برقية إلى السفير الفرنسي في موسكو يعرض فيها إرسال مساعدات لإعادة الأمن والنظام فيها بقيادة شبان روس من مشجعي كرة القدم (**الشرق الأوسط اللندنية 10/ 11/ 2005**)!

وقد حدث مع صعود الولايات المتحدة الأميركية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وتأسيسها تحالفًا جديدًا إنجلوسكسونيًا على أسس ثقافية/ سياسية أن تصور الفرنسيون أن بالإمكان تأسيس "**رايخ أوروبي**" يواجه التشكيل الإنجلوسكسوني، تكون قاطرته تحالف فرنسي ألماني. وبدا من مسيرة الوحدة الأوروبية إصرار فرنسي على فرض قيم الثورة الفرنسية على الدستور الأوروبي. وهو ما ورد حرفيًا على لسان الرئيس شيراك قبل أن يقول له الفرنسيون "**لا**" بملء الفم عبر صندوق الاستفتاء، وتلا تَعثُّر مسيرة الدستور الأوروبي، تعثرٌ آخر تمثّل في تحول كبير في المزاج الألماني نحو التحالف مع أميركا بدلا من مواجهتها.

وبعد أن عجز الفرنسيون عن قراءة الدلالات الحقيقية للتصويت على الدستور الأوروبي جاءت النار ومن الداخل لتجعل الثوابت الفرنسية محل تساؤل، ولتجعلها – حسب البعض – في مهب الريح!

وماذا عن إساءات مبدعين عرب للإسلام؟ ([21])

غضبٌ حميدٌ هذا الذي يتصاعد احتجاجًا على الرسوم الكاريكاتورية التي أساءت للرسول ﷺ، وهو غضب يشير أولا إلى أن كراهية الإسلام ومعاداته ليست وهمًا يعشش في رؤوس بعض المسلمين المتدينين، بقدر ما هو مرضٌ عضالٌ متوطنٌ في عقل شرائح واسعة من النخبة الثقافية في أوروبا، وفي أوروبا على وجه التخصيص.

كما يشير هذا الغضب من ناحية أخرى إلى مفارقة ربما لم يتنبه لها كثيرون هي الإساءة للمقدسات الدينية: الله سبحانه وتعالى، والأنبياء صلوات الله عليهم جميعًا، والكتب السماوية تحدث في بلاد "**نا**" كما تحدث في بلاد "**هم**". والمثير أن بعضًا ممن اصطفوا في طابور المنددين، هم أنفسهم من شاركوا وحتى وقت قريب في الاصطفاف دفاعًا عن حق مبدعين عرب في أن ينشروا أعمالا تسيئ للمقدسات نفسها متذرعين بأن حرية التعبير مطلقة.

وإذا كانت الرسوم التي أثارت الضجة تنتمي لفن الكاريكاتير، فإن أعمالا مماثلة لفنون إبداعية أخرى كالرواية والسينما أثيرت حولها ضجة في عواصم عربية فوجدت من يدافع عن حرية أصحابها في الإساءة للمقدسات. وفي التوقيت نفسه

([21]) نشر في: **5/ 2/ 2006**.

الذي تثار فيه الضجة وتشرع أسلحة التنديد والمقاطعة الاقتصادية بأشكالها المختلفة، تشهد القاهرة معركة مماثلة حول رواية "**أولاد حارتنا**" لروائي نوبل نجيب محفوظ.

وهي الرواية التي كانت موضوع جدل طويل منذ نشرها للمرة الأولى حتى الآن، وأصدر علماء بمجمع البحوث الإسلامية بمصر تقارير تطالب بحظرها من بينها تقرير للداعية الإسلامي الراحل الشيخ مُحَمَّد الغزالي. و"**أولاد حارتنا**" التي يرى المدافعون عن نشرها أنها لا تحمل إساءة للإسلام، رغم أنها، حسب كلمة ستوري آلن السكرتير الدائم للأكاديمية السويدية عن فوز محفوظ بالجائزة: "**جاءت أولاد حارتنا كالمفاجأة المفرحة، فالرواية تمثل التاريخ الروحي للبشرية، وقد قسمت 114 فصلا بعدد سور القرآن الكريم، وشخصيات الإسلام واليهودية والمسيحية العظيمة تجيئ متخفية لتواجه مواقف مملوءة بالتوتر، فرجل العلم يمزج بنفسه بجدارة بين إكسير الحب وبعض الموت المتفجرة. وهو يتحمل مسؤولية موت الجبلاوي أو الإله**".

ومن بين ما نسب للشخصيات التي ترمز للأنبياء في الرواية أنهم يشربون الحشيش، ويلعبون القمار، ويقدمون زوجاتهم للآخرين ليزنوا بهن!

وفي سياق التذكر والتذكير يمكن أن نشير إلى أعمال إبداعية مثل: "**مسافة في عقل رجل**" للمصري علاء حامد التي كان مؤلفها يريد نشرها باسم "**محاكمة الله**"، وفيلم "**المصير**" للمخرج المصري يوسف شاهين الذي طمح لتقديم تاريخ مختلف لحياة يوسف عليه السلام. وغيرها وغيرها من الأعمال بعضها خارج مجال الإبداع الفني والأدبي مثل "**الشخصية المحمدية**" للشاعر العراقي معروف الرصافي، و"**سنوات التكوين في عمر النبي الأمين**" الذي كان مؤلفه الراحل خليل عبد الكريم قد اختار له عنوان "**صناعة نبي**"!.

والفصل الذي يمكن أن نتوقف عنده هو ما شهدته مصر قبل سنوات من ضجة كبيرة مماثلة بعد نشر رواية "**وليمة لأعشاب البحر**" للسوري حيدر حيدر، وكانت الشريحة الأوسع من النخبة الثقافية مع نشر الرواية، ومع حق مبدعها في أن يعبر دون قيود أو حدود، والنماذج المشابهة كثيرة جدًا، ما يعني أمرين: الأول أن حدود حرية المبدع ليست محل إجماع أو حتى توافق مقبول بين التيارات السياسية والفكرية الرئيسة في العالم العربي. وهو غير مفهوم في ثقافة بهذا الغنى والتنوع والتراث العظيم، فالممارسة لأكثر من ألف عام لم تنتج تقاليدها الواجبة الاحترام بشكل طوعي شأن كل الأمم، صحيح أن حالات من الجدل تشهدها بعض المجتمعات الأخرى حول عمل ما كما هو الحال مع أفلام: "**غواية المسيح الأخيرة**" المأخوذ عن رواية "**المسيح**" لكازانتاكيس، وفيلم "**قضية نساء**" لإيزابيل هوبلير، وفيلم "**آلام المسيح**" لميل جيبسون، لكنها عادة تكون سجالات حول عمل بعينه أكثر مما تكون حول المفهوم الراسخ لحرية التعبير، فعلى أطراف الظواهر دائما مساحات رمادية يمكن أن تشهد التباسات، لكن ما عندنا يعد انقسامًا حادًا يكاد يكون اختلافًا بين أمتين!

من ناحية أخرى يعكس ما يمكن أن نسميه "**المشهد الدنماركي**" حالة مزرية من حالات غياب المعايير أسوأ بكثير من "**ازدواجية المعايير**" التي أدمن كثير من مثقفينا أن يتهم بها الغرب كل الغرب بالحق وبالباطل، فازدواج المعايير "**هناك**" يقابله غياب المعايير "**هنا**"، فالإساءة للمقدسات الدينية جريمة خطيرة ينبغي الوقوف في وجهها بصرامة أيًا كانت جنسية الفاعل. واختلاف الموقف من أي ظاهرة باختلاف جنسية فاعلها سمة من سمات العقلية العنصرية، وهو ما لا يمكن قبوله أخلاقيًا، كما أن التفرقة في الموقف بين أشكال الإبداع المختلفة انتقائية لا معنى لها، فالكاريكاتير

لا يتمتع بمساحة حرية أقل من الرواية أو السينما أو غيرهما من أشكال الإبداع، كما أن قداسة الرسول. وكذلك سائر مقدسات الأديان السماوية، ليست ملكًا لشخص أو مؤسسة أو دولة بحيث تسكت أحيانًا وتغضب أحيانًا على وقع توازنات سياسية. والتهاون بحق الإساءات التي تحدث للمقدسات الدينية باسم الإبداع في بلاد "**نا**" من المؤكد أنه يفتح الباب لأن يتجرأ عليها الآخرون في بلاد "**هم**"!.

أميركا وتركيا: الحرب على الشاشة الفضية ([22])

تشهد تركيا حاليًا اهتمامًا كبيرًا بفيلم تركي يصور الأميركيين في العراق كمتوحشين هو فيلم "**وادي الذئاب: العراق**"، وهو الأكثر كلفة في تاريخ السينما التركية (عشرة ملايين دولار)، ويصور الأميركيين كمتوحشين. حيث لا يتوانى فيه الجنود الأميركيون عن قتل طفل أمام والدته أو تخريب عرس مطلقين الرصاص عشوائيًا، إلى جانب مشاهد عنيفة أخرى حيث يجرون أفرادًا إلى سجن أبو غريب الشهير ليقوم طبيب يهودي بتقطيع أوصالهم ليبيعها للأثرياء في نيويورك ولندن وتل أبيب.

التحالف لا يمنع النقمة

والفيلم يغذي مشاعر النقمة والسلبية التي يشعر بها العديد من الأتراك تجاه الأميركيين، ورغم أنه صُنِّف ضمن فئة المغامرة والخيال، إلا أنه جزء من ثقافة بدأت تنتشر مؤخرًا تسعى لتشبيه أميركا بـ "**الشيطان**".

يبدأ الفيلم بمشهد حقيقي وقع في مدينة السليمانية العراقية (**4/ 7/ 2003**)، حين قامت قوات أميركية بمداهمة مكاتب قوة خاصة تركية وقامت باعتقال

([22]) نشر في **12 /2/ 2006**.

11 منهم لأكثر من يومين للاشتباه بقيامهم "**بنشاطات مشبوهة**" وتمت تغطية رؤوسهم بأكياس من الخيش. في ما اعتبره الأتراك إهانة كبيرة، وهو ما زاد توتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة، كما جرحت كرامة الأتراك الوطنية، وبخاصة أن الشعب التركي معروف بنظرته لجيشه كرمز ذي وضع خاص جدًا.

ومن المشهد الأول للفيلم تقول إحدى الشخصيات التي تؤدي دور الضابط المسؤول عن العسكريين الأتراك "**إنه عمل ضد الشعب التركي**"، مشرعًا بذلك عملية انتقامية ستنفذ فيما بعد. ويقوم قناص في أجهزة الاستخبارات التركية بملاحقة شخصية الضابط الأميركي الذي الحق الأذى هو وجنوده بالسكان، وذلك إلى أن يقبض عليه ويقتله.

وفي تركيا التي عبرت عن معارضتها الشديدة للحرب على العراق، حققت روايات عديدة نجاحات بسبب الخلفية السياسية التي تروي مواجهات بين "**الأتراك الطيبين**" و"**الأميركيين الأشرار**".

الزلزال والهزات الارتدادية

وفي الحقيقة فإن هذا الفيلم ليس سوى هزة ارتدادية من الطبيعي أن تلي الزلزال العراقي، وهذا البخار الذي يتكاثف في أفق العلاقات الأميركية التركية منذرا بانفجار مفاجئ ليس جديدًا، ففي فبراير 2003، وقبل الحرب على العراق، ظهرت مؤشرات أولية لاحتقان في العلاقات الأميركية التركية وهو ما أشرت إليه وقتها في مقال في "**البيان**" (**15/ 2/ 2003**) عنوانه: "**من المسكوت عنه في الملف**

العراقي". وفيه استشرفت احتمال أن تؤدي تطورات الملف العراقي لمواجهة عسكرية غير متوقعة بين تركيا وأميركا.

وفي (**10 مارس 2003**) نشرت لي البيان مقالًا ثانيًا عنوانه: "**هل هناك حرب أميركية محتملة؟**"، رصدت فيه امتداد رد الفعل الغاضب من المشروع الأميركي لتغيير النظام في العراق في محور امتد من أنقرة لموسكو التي حذر وزير خارجيتها (آنذاك) إيغور إيفانوف من أنه "**في حال استخدمت القوة لتسوية الأزمة العراقية قد ينجم عن ذلك عواقب خطيرة، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل أيضًا على المستوى العالمي**".

ثم كشف مسؤول تركي أنه: "**إذا تم التحرك لإقامة دولة كردية شمال العراق فإن تركيا ستقف وجها لوجه ضد الولايات المتحدة والأكراد، وأكد المسؤول التركي أن أنقرة لن تسمح مطلقًا، وتحت أي ظرف، بإقامة دولة كردية، وأنها مستعدة للدخول في حرب ملحة إذا استدعى الأمر ذلك**". وقال المسؤول التركي إن أنقرة بعثت مؤخرًا رسالة جدية لأميركا مفادها أنه بدون القوات التركية فان منطقة شمال العراق ستتحول إلى "**فلسطين أخرى**"!.

العاصفة المعدنية

وقبل نهاية 2004 بأيام كان هناك رواية اسمها "**العاصفة المعدنية**" تشغل الرأي العام التركي على نحو غير مسبوق، وهي تتنبأ بعدوان عسكري أميركي على تركيا بسبب الخلاف حول الملف الكردي، وقد نشرت في ديسمبر 2004 ووزعت 150 ألف نسخة في بلد لا يتجاوز معدل توزيع كتاب فيها عدة آلاف. وحسب

الرواية فإن شرارة هذه الحرب ستأتي من قيام قوات أميركية بمهاجمة قوات تركية منتشرة في شمال العراق لحماية الأقلية التركمانية.

وترسم الرواية صورة صراع شامل، إذ يقصف الطيران الأميركي مدن تركيا الكبرى موقعا خسائر فادحة في الأرواح، تلجأ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وروسيا لطلب العون. وقد رأى النقاد الأتراك أن نجاح هذا العمل الذي ليس له قيمة أدبية كبيرة، تأتي أهميته الحقيقية من كونه يعكس التوتر في العلاقات التركية الأميركية، وهو ما يعززه تصريح لنائب وزير الدفاع الأميركي يحذر من أن الشراكة الأميركية التركية مهددة بالزوال ما لم تتخذ الإدارة التركية خطوات جدية لتخفيف مشاعر العداء لأميركا بين الأتراك.

أما مؤلفا الكتاب (وهما صحافيان خبيران في المسائل الدفاعية) فيؤكدان أن الرواية لا تثير فقط مسألة مؤامرة سياسية إنما تعرض نظرية يمكن أن تتحقق.

الفيلم، وما سبقه وما سيتلوه حتمًا من أدبيات العداء، يشير إلى وعي كل من طرفي الصراع في المنطقة بأجندة الطرف الآخر بشكل لا لبس فيه، فالأميركيون يعتقدون أن الاستبداد التحديثي: القومي والماركسي، سبب أزمات المنطقة وتريد تقليص نفوذه في "**الشرق الأوسط الكبير**" كله. والنخب القومية الأكثر تشددًا (البعث العراقي المنهار — البعث السوري — النخبة العسكرية التركية) هم دائمًا المرشحون لدفع الثمن الأكثر فداحة في حال نجح الأميركيون في تمرير مشروع **الشرق الأوسط الكبير**. وعندما قال الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد الأخير إن الحرب هي على الأنظمة التي تشبه الهتلرية والماوية واللينينية، فإن الطرفين يكونان في حالة اقتراب واعٍ من المواجهة، والشاشة الفضية سلاح مهم من أسلحة صياغة الوجدان.

ذلك أن "**صناعة الحرب**" يجب أن تسبقها "**صناعة الكراهية**"!

تصدع المثلث الفرنسي السوري اللبناني: الأسباب والمآلات ([23])

مشهدان أحدهما يسبق الآخر بقليل، وكلاهما يشير إلى تصدع علاقة تحالف ثلاثية بدا لفترة طويلة أنها علاقة تحالف وثيق. المشهد الأول: عبد الحليم خدام في باريس يدعو لتغيير النظام البعثي الحاكم في سوريا**!** والمشهد الثاني: سعد الحريري العائد من باريس بعد أشهر من الغياب عن بيروت يفتتح حضوره بهجوم كاسح على سوريا.

وهذه في الحقيقة خاتمة مسار طويل من التصدع في العلاقات السورية الفرنسية التي كانت لبنان فيها دائمًا شريكًا غير مرئي تحت "**الوصاية السورية**"، والتصدع ظهر علنًا عندما وقفت فرنسا وراء القرار 1559، وهو ما اعتبره البعض لغزًا بينما تلقاه آخرون بدهشة، أما الآن فلا مكان إلا للفهم.

مجازفات ميكيافيللية

الفهم يبدأ من العودة لمفهوم الميكيافيللية السياسية، فربما كان من أهم ما يبقى من نيقولا ميكيافللي الذي شكلت أفكاره الملمح الأبرز للممارسة السياسية في العالم خلال العصر الحديث كله ضرورة وجود مسافة واضحة تفصل "**الخطاب**

([23]) نشر في **19/ 2/ 2006**.

السياسي" عن "**الفعل السياسي**" على نحو يجعل لغة السياسة أقرب إلى الشفرة التي تحتاج فك رموزها قبل التعاطي مع دلالاتها.

وعندما طرح المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري في موسوعته: "**اليهود واليهودية والصهيونية**" نموذجًا تفسيريًا جديدًا للتعاطي مع الظاهرة الصهيونية كان من بين المفاهيم المركزية التي استخدمها لفهم العلاقة بين الحركة الصهيونية والغرب ما يسميه "**العقد الصامت**" بين الحركة الصهيونية والغرب، وهو عقد غير مكتوب لكنه لعب الدور الأكبر في تاريخ العلاقة بين الحليفين، كما أن عجز أي من الطرفين عن فهم بنود هذا العقد الصامت بدقة كان مدخلًا لاضطرابات تعتري هذه العلاقة.

ويعد الصدام بين المستوطنين الصهاينة وسلطة الانتداب البريطاني قبيل نشأة الكيان الصهيوني، ثم اشتراكه في العدوان الثلاثي على مصر، حالتين كلاسيكيتين للفشل في فهم "**حدود**" هذا العقد الصامت. كما أن الصدام بين أمريكا ونظام صدام كان حالة نموذجية لذلك العجز وهو ما يعكسه بوضوح قول صدام حسين للسفيرة الأمريكية جلاسبي في اللقاء الشهير بينهما: "**وأستطيع التأكيد لكم أنه لو اكتسح الإيرانيون المنطقة لما كان في استطاعة القوات الأميركية وقفهم إلا باستخدام الأسلحة النووية ... لقد فعلنا أكثر مما كانت الولايات المتحدة ستفعله مع من يهاجم مصالحها**".

وأول مداخل سوء الفهم أن يقدر طرف ثمن خدماته للطرف الآخر على نحو مبالغ فيه ثم يصر على التصرف بناء على هذا التقدير الذي غالبا ما يعتبره الطرف الآخر "**ابتزازًا**"!!!.

ويعد تعبير "**التفاهمات الضمنية**" التعبير الأكثر تداولًا عن تلك الظاهرة التي تشير إلى سمة بنيوية في الخطاب السياسي وبخاصة الرسمي منه. **الدايلي تلجراف** البريطانية في افتتاحيتها (**5/ 2/ 2005**) ضربت مثلًا لذلك مقارنة بين الخطاب السياسي الأوروبي ونظيره الأمريكي قائلة: **"عندما يتحدث الأوروبيون عن "الاستقرار" و"الحوار البناء" فإنهم يقصدون بذلك إبرام الصفقات مع الحكام الديكتاتوريين. لكن على النقيض فإن رايس تتحدث بدون حرج عن تصدير الحرية وتستبعد غياب البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية"**.

والهدف بطبيعة الحال ليس السجال حول مدى صدق الأمريكيين في حديثهم المعلن عن الحرية بل السعي لفهم أعمق لآلية كل من الديبلوماسية الأوروبية – مع التجاوز في التعميم – والديبلوماسية الأمريكية، حيث يختبئ خلف هذا المفهوم أحد مفاتيح فهم التصدع الذي يعتري العلاقات الفرنسية السورية.

بيدي لا بيد "بوش"

وفي هذه العلاقة الثلاثية التي يبدو أنها قد وصلت إلى نقطة اللاعودة يوجد المفتاح على الأرجح في باريس، فالعلاقات الفرنسية السورية مركبة وقديمة، والمؤرخ الفرنسي هنري لورنس لا يجاوز الحقيقة كثيرًا حين يقول إن فرنسا قامت بـ "**تكوين العالم العربي الحديث**"، وبصماتها أكثر وضوحًا في الدول التي تحكمها النخب العسكرية. فمنذ نجحت فرنسا في إيصال مُحَّد علي باشا لحكم مصر ونموذج "**دولة مُحَّد علي**" يتم استنساخه عربيًا مع تفاوت في التفاصيل. وفي الدولتين اللتين حكمهما "**البعث**" فإن الأثر الفرنسي يكون مضاعفًا، وليست مصادفة أن أهم

مؤسسيه كانت تربطهم بفرنسا علاقات متميزة، وكذلك العلاقات الرسمية بين فرنسا ونظامي البعث السوري والعراقي.

وبعد فشل فرنسا في إنقاذ البعث العراقي من مصيره المحتوم، فإنها على الأرجح قررت أن الوصول لحل مع أمريكا في مساعيها لإحداث تحول ديموقراطي في العالم العربي، أكثر واقعية من الاستمرار في مساندة نظم سياسية تفتقر للقاعدة الشعبية ويمكن أن تسقط أمام أي عمل عسكري أمريكي محتمل، حتى لو كان الاحتمال مستبعدًا. وتشير ردة الفعل الفرنسية على مشروع "**الشرق الأوسط الكبير**" إلى ملامح هذا الحل الوسط.

فبعد هرولة أوروبية لمساندة النظام السوري اقتصاديًا وسياسيًا بدأ الاتجاه يتغير بعد أن عجز النظام السوري عن قراءة الحدث في ضوء تحولات من الطبيعي أن تطرأ على "**العقد الصامت**" بين دمشق وباريس، ومع تغير الموقف الفرنسي لم يكن لدى سوريا إلا التعبير عن الدهشة من التحول!.

ومنذ صدور القرار الدولي 1559 حتى الموقف الفرنسي من اغتيال السيد رفيق الحريري يبدو أن السوريين ما زالوا يصرون على فرض "**الثمن**" الذي يقدرونه هم لتحالفهم مع فرنسا أو نظير خدماتهم للمصالح الفرنسية في المنطقة، وهم بذلك لا يكتفون بتكرار خطأ النظام العراقي بل يتجاهلون أن فرنسا دخلت صراعًا مع مستوطنيها الفرنسيين في الجزائر عندما عجزوا عن رؤية المتغيرات الداخلية والدولية التي كانت تحتم على فرنسا الانسحاب من الجزائر.

وليتهم يدركون قبل فوات الأوان لأن التاريخ "**خير معلم**"، لكنه معلم لا يرحم!

أعراض لبنانية! ([24])

هل تتحول لبنان إلى حالة عربية قابلة للتعميم؟

إنه السؤال الذي يخفيه التجاذب الإعلامي والسياسي حول موقف فرقاء الساحة اللبنانية والمقارنة بين اتفاق الطائف والقرار 1559 كإطار للتغيير السياسي، الذي يبدو أنه لم يعد محل نقاش من حيث المبدأ، بل من حيث حدوده وممكناته أولوياته ومحرماته.

فلبنان المتميزة طائفيًا وثقافيًا عن الكثير من الدول العربية ذات النظام الجمهوري متماهية معها في سمات بنيوية أخرى تجعل التساؤل بشأن استنساخ "الحالة" اللبنانية أو بعض أعراضها مشروعًا. والتعامل مع ما يحدث في لبنان على قاعدة الاختلاف والاكتفاء بتضخيم الدور الخارجي، حقيقة أو توهمًا – يتجاهل ما بدأ يتبلور في عديد من المجتمعات العربية من رغبة في التحرك وميل إلى "**المطالبة**" بدلا من الاكتفاء بالنقد والدعوة والمناشدة.

عبء التاريخ وحوافزه

([24]) نشر في 12/ 3/ 2006.

وهناك من يميل في التعاطي مع المشهد اللبناني للإحالة على التاريخ اللبناني بوصفه "**السبب**" فيما يحدث. فلبنان الذي عرف دائمًا بوصفه دولة طوائف لم يشهد أبدًا غيابًا للنفوذ السياسي غير الرسمي متمثلًا في زعامات الطوائف، والبيوتات الكبيرة ذات النفوذ التاريخي، والمرجعيات الدينية ذات الخبرة العريقة في التجاذب السياسي.

غير أن هذا التاريخ "**الحافز**" هو من منظور آخرين يمكن أن يتحول إلى "**عبء**" عبر استدعاء تجارب صراع التي بدت سياسية، وهي في عمقها صراعات على هوية لبنان المشدودة إلى سوريا بخيوط عديدة أهمها الجغرافيا، وشرقًا نحو إيران برباط مذهبي، وغربًا صوب أوروبا بعلاقات ثقافية تاريخية مع الفاتيكان وفرنسا، فضلًا عن البعد العربي الذي أخذ منها بقدر ما أعطاها.

ومن رقعتها الجغرافية الصغيرة نسبيًا، امتد التأثير اللبناني عبر جاليات كبيرة حققت نجاحات مشهودة اقتصادية ثقافية في أفريقيا والعالم الجديد، وتوشك أن تتحول إلى رقم في معادلة الداخل اللبناني على نحو تشير إليه شواهد عديدة، من بينها مقررات المجمع الماروني الأخير، ودور معارضة المنفى في التداعيات الأخيرة، والتنامي الملفت للتأثير الأمريكي في الساحة السياسية اللبنانية، التي خرجت منها أمريكا قبل سنوات بسيارة مفخخة، لتعود إليها بديبلوماسية خشنة ومطالب ذات سقف مرتفع.

استنساخ الحالة اللبنانية

هذه التعددية التي وسمت لبنان قد تجعل "**الحالة اللبنانية**" غير قابلة للتكرار والاستنساخ عربيًا، لكن زاوية أخرى للنظر تجعل الأمر يستحق المراجعة. فالولايات المتحدة بعد تجربتها في العراق التي يرى كثيرون أنها لم تمنح العراقيين سوى الوهم، تعيد إنتاج رسالتها دون حشد عسكري ولا غزو، مؤكدة "لمن يهمه الأمر" من النخب العربية التي تعتقد الولايات المتحدة أنها في حالة ترقب، أنها مستعدة للمساعدة. حتى لو كانت الساحة على حدود الكيان الصهيوني حيث المشاعر أكثر التهابًا وحيث الظهور العلني للدبلوماسية الأمريكية تحيطه الشكوك والمخاوف.

ومما هو مسكوت عنه في المشهد اللبناني، أن تأكيد دعاة الإصلاح حرصهم على حماية سلاح المقاومة يفتح بابا لإمكانية إدارة تحول ديموقراطي حتى في دول المواجهة/ الطوق دون انتظار انتهاء الصراع العربي الصهيوني، وإمكانية صياغة حل وسط عربي يحافظ على الثوابت، وفي الوقت نفسه يحقق تقدما على طريق الحريات.

فك الارتباط "لبنانيًا"

ورغم أن الحالة اللبنانية تَوفَّر لها اهتمام إعلامي غير مسبوق عربيًا بفضل الفضائيات العربية، فإن شرائح واسعة من النخب خارج لبنان استغرقها بأكثر مما ينبغي البحث عن "**المؤامرة**" خلف الحشود الكبيرة التي تكرر خروجها دون ملل أو يأس رافعة الأعلام اللبنانية، في إشارة واضحة إلى وعي يصعب "**اختلاقه**" بين حشود ضخمة هزها حادث اغتيال فاجع لم يكن كافيًا لأن يصنع الغضب، لكنه بالطبع كان كافيا لتفجيره.

والغضب الكامن الذي فشل كثيرون في رؤيته في لبنان قبل اغتيال الحريري، يوجد مثله في مجتمعات عربية أخرى يصلح لتفسير أزمتها ما قررته دراسات وأدبيات سياسية عديدة أهمها: "**تقرير التنمية الإنسانية العربي**" من أن الصراع العربي الصهيوني تم استخدامه لعقود حجة لتبرير الاستبداد.

وعندما قررت الحكومة اللبنانية فتح الباب للاستعانة بدول من بينها الولايات المتحدة في مواجهة ما سماه وزير الداخلية اللبناني "**الشبح الإرهابي**" فإن معنى ذلك أولا أن التلويح بالهيمنة والتدخل والإملاء فقد القدرة على تقييد حرية السياسيين في إدارة علاقات دولية أكثر توازنًا وأقل تشنجًا. ومن ثم فإن أهم "**الأعراض اللبنانية**" القابلة للانتشار بالعدوى، هي أن يتم فصل الإصلاح السياسي عن الصراع العربي الصهيوني، وهو متغير تاريخي إيجابي، وكان حتى وقت قريب يبدو مستحيلًا.

قمة الخرطوم من عرب الثورة إلى عرب الأزمة ([25])

على طريقة أبي الطيب المتنبي شاعر العرب الأكبر عندما تساءل: "**عيد بأية حال عدت يا عيد؟**"، يحق لنا أن نتساءل عن قمة الخرطوم المنتظرة، ففي العاصمة نفسها انعقدت عقب نكسة يونيو 1967 قمة عرفت بقمة اللاءات الثلاث. وفيها أغلق العرب الباب أمام أي اعتراف بالكيان الصهيوني أو أي تفاوض معه.

واليوم تنعقد قمة الخرطوم وعدة دول عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن هذا ملمح واحد وحسب، فالقمة اليوم تأتي في عالم مختلف وبالتالي في عالم عربي مختلف وهي قمة عرب آخرين غير عرب الثورة والمعركة.

فبأية حال عدت أيتها القمة؟

مراجعات وتراجعات

حتى قمة الخرطوم، كانت القضية الفلسطينية القضية الأولى على جدول أعمال القمم العربية، وكانت حتى قمة الخرطوم وبعدها بقليل، عامل تقارب بين النظم العربية – وإن لم يخل الأمر من منافسة عليها، وهي مع اقتراب قمة الخرطوم

([25]) نشر في: **22/ 3/ 2006**.

الثانية قضية ضمن قضايا أخرى، فهناك مشكلة في العراق، وتوتر في لبنان، وأزمة حول سوريا، وزلزال في السودان نفسه.

ففي قمة الخرطوم الأولى كانت هناك مشكلات لكن كان هناك قاسم مشترك تتفاوت درجة القناعة به تفاوتًا نسبيًا دون وجود تناقضات كالتي يشهدها العالم العربي اليوم. فمن المفيد في إطار المكاشفة والمصارحة أن نشير إلى "**تراجعات**" و"**مراجعات**"، أما التراجعات فبلغت القمة – أو القاع – باحتلال العراق، بعد مسار طويل لم تكن محطته الأولى حرب أهلية لبنانية، ولم تكن محطته الأخيرة ارتداد الصومال إلى مرحلة ما قبل الدولة. وبين هذا وذاك قائمة طويلة تضم الحرب الأهلية في السودان نفسه، والصراع السياسي الدامي في الجزائر ومصر، وهكذا.

أما المراجعات فكانت نتيجة طبيعية لغزو النظام البعثي العراقي للكويت بشعارات قومية دفعت عربًا عديدين لمراجعة موقفهم من العروبة كرابطة سياسية، وهو ما أطلق عليه بعض المحللين آنذاك حالة "**الكفر**" بالعروبة. وبطبيعة الحال امتدت المراجعات لغير العرب في العالم العربي من بربر وأفارقة وأكراد، فرفعوا الصوت عاليًا معترضين على فرض "**الهوية**" بالقوة سواء كانت القوة خشنة أو ناعمة.

وعندما يجلس الحكام العرب على طاولة القمة تكون السودان في مواجهة مشكلات، وبالتالي قد تكون القمة دعمًا له كما يؤكد بعض من يصرون على رؤية العالم من ثقب ابرة اسمه حقبة "**التحرر الوطني**". لكن القمة قد تكون عبئًا على السودان الذي دخل بالفعل نفقًا مظلمًا، قد لا ينفعه فيه منطق اللاءات الذي تجاوزه الزمن.

وقد أصاب السيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان السابق عندما فسر المصير المزري لقرارات القمم العربية السابقة (17) بأن قرارات القمم تنفذ عندما

توافـق عليهـا حكومـات منتخبـة تخضـع للمسـاءلة (**الشـرق الأوسـط الندنيـة 5/ 3/ 2006**) مـا يعـني أن الديموقراطيـة شـرط موضـوعي لتوقـف مسلسـل التراجـع العـربي المتواصل.

قمة عرب الأزمة

القمة من ناحية أخرى تكاد تقصر جدول أعمالها على نقاط ساخنة مهددة بالانفجار ومشكلات مزمنة، ولا يكاد يوجد بصيص أمل في أن تتبنى عملا واحدا جادا في سبيل عمل عربي مشترك أكثر رشدًا أو أكثر حرية، وبالطبع لا ينتظر أحد أن نفعل في "**الشدة**" ما لم نفعله في الرخاء.

فخلال ربع قرن يمتد من الثمانينات حتى الآن مرت ظروف دولية عديدة كانت تتيح إنجاز شيء ذي قيمة، لكن سنوات الانفراج النسبي عصفت بها نزوة غزو النظام البعثي للكويت، وأصبحت المنطقة العربية كلها تنتقل من سيئ إلى أسوأ، على وقع تداعيات يفضي بعضها إلى بعض حتى اللحظة الخطيرة التي تنعقد فيها قمة الخرطوم.

والسـمة الأكثر بـروزًا في المشـهد العربي عشية قمـة الخرطـوم هـي اتجـاه عـام للانكفاء على الداخل، في العراق ولبنان والمغرب العربي، مقابل محاولات لبناء جبهة عربيـة تضـم مصـر وسـوريا والسـودان كنـواة صـلبة لموقـف عـربي موحـد. وهـي جبهـة أضعف كثيرًا من التحالف الثلاثي (المصري /السوري /السعودي) الذي قاد العمل العربي المشترك لعقود، وهو تحالف أصابه اغتيال الحريري وما تلاه في مقتل، فضلًا عـن أن سـوريا والسـودان تواجهـان ضـغوطًا كبـيرة تجعلهمـا غـير مـؤهلين للعـب دور إقليمي كبير.

والانكفاء على الداخل هنا لا يقصد به "**الاستقالة**" من العروبة بل الاعتراف بأن حقبة الثورة انتهت وتلتها حقبة الأزمة، وفي الأزمة يجب إعطاء الأولوية لبناء الذات قبل الطموح إلى تغيير العالم أو إعادة بنائه بمنطق ثوري حالم. ولعلها لحظة تاريخية أن يلتقي حكام العرب مرة ثانية في الخرطوم ليواجهوا استحقاقات كثيرة معقدة متشابكة في عالم يتغير، فإن لم يترجموا إدراكهم لطبيعة ما تغير فستكون قمة الخرطوم محطة عربية أخرى على طريق التراجع والتأزم، ومن ثم فإنني مرة أخرى أتساءل على طريقة أبي الطيب المتنبي:

قمة بأية حال عدت يا قمة؟!

بين محاكمتي تايلور والبندر ([26])

قبل سنوات كان الديكتاتور التشيلي السابق أوجستو بينوشيه محور جدل بدأ في إسبانيا واعتبر البعض آنذاك أنه كتب فجأة فعليا شهادة وفاة "**حصانة الحكام**" من الملاحقة القانونية خارج بلادهم، وقد جرت في النهر مياه كثيرة، عاد بعدها اسم تشارلز تايلور لواجهة المشهد السياسي مرة أخرى مقترنًا بمساعٍ لتقديمه لمحكمة مجرمي الحرب. فقد دعت منظمة حقوق الإنسان الدولية هيومن رايتس ووتش نيجيريا إلى الاحتفاظ بالزعيم الليبيري السابق تشارلز تايلور المنفي فيها بتهم جرائم الحرب إلى ليبيريا وعدم السماح له بالفرار.

وكان تايلور قد نفي إلى نيجيريا عام 2003 ضمن اتفاق لإنهاء حرب أهلية كانت قد دامت أربعة عشر عامًا في ليبيريا، وهو يواجه 17 تهمة تتعلق بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب الأهلية في سيراليون المجاورة.

وقد عكس بيان المنظمة الحقوقية تركيزًا على أهمية نهاية الحصانة: "**إن هذا يوم عظيم بالنسبة للعدالة، ليس فقط لضحايا الحرب الوحشية في سيراليون، بل أيضا للنضال من أجل الحصانة من العقاب التي دمرت حياة الكثيرين من الناس في غربي إفريقيا**". والتغيير الذي طرأ ليس فقط على مناخ دولي يتجه نحو مزيد من

([26]) نشر في **31 /3/ 2006**.

التدويل لقضايا حقوق الإنسان وإنشاء المحاكم ذات المرجعية التي تتجاوز الدولة. وهذا التغيير لا يقتصر على الموقف الرسمي في العواصم الغربية التي تمسك بدفة التحولات على ساحة السياسة الدولية منذ سنوات، وهي عواصم غربية على جانبي الأطلنطي كانت محاولاتها لتوسيع نطاق هذا التدويل تواجه معارضة كبيرة من حكومات الجنوب والشرق،

أما الآن فإن بعض عواصم الجنوب بدأت تشهد تحولات جديدة من أمثلتها الوعي الجديد الذي خلقته أزمات غرب أفريقيا المتشابكة، فعندما طلبت الرئيسة المنتخبة في ليبيريا "**سيرليف**" تسليم تشارلز تايلور أصر الرئيس النيجيري على أنه تشاور مع قادة أفارقة آخرين توسطوا في اتفاق السلام الليبيري عام 2003 قبل اتخاذ قراره بتسليم تايلور، ولم يبد أي منهم اعتراضًا.

وتلخص مسيرة تايلور قبل الوصول للحكم وبعد حتى إقصائه صفحة سوداء من تاريخ أفريقيا تعتبر محاكمة تايلور إعلانًا عن طيها، فهو بدأ مشوار السلطة بحرب أهلية في ليبيريا عام 1989 قبل أن ينتخب رئيسًا عام 1997، وكان قد اتهم ببيع الألماس لشراء السلاح لمقاتلي "**الجبهة المتحدة الثورية**" الذين عرفوا ببتر أطراف المدنيين خلال الحرب التي دامت عشر سنوات في سيراليون.

وفي نهاية مرحلة التمرد أطاح بالرئيس (الرقيب) صمويل دو فافتتح عهده بمحاكمة الرئيس السابق ووقف بنفسه يقطع من جسده وهو حي، ثم أعدمه بصورة بشعة، وفي مرحلة تالية دخل تايلور في مواجهات مسلحة مع خصومه ألحقت بسجله انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان حتى عُد من مجرمي الحرب. تشارلز تايلور الذي حكم ليبيريا أربعة عشر عامًا غرقت خلالها في حمامات لا تنقطع من الدماء قبل أن يرحل ويتنحى مجبرًا تاركًا ليبيريا خرابًا.

محاكمة تشارلز تايلور تتعمق دلالاتها أكثر برؤيتها في مرآة محاكمة عواد البندر، فخلال محاكمة صدام حسين أقر عواد البندر بأنه أصدر أحكام الإعدام في قضية الدجيل، ودافع عن موقفه بأنه كان جزءًا من نظام عام، وكان يحكم بموجب قانون، بالتالي فإنه لا تجوز محاكمته، والدرس الحقيقي لمحاكمة عواد البندر أن "**الإرادة الثورية**" ليست فوق حقوق الإنسان، وأن القاضي لا يجوز أن يتصرف كما لو كان مجرد "**ترس**" في آلة لا يملك أن يقول "**لا**"، وأنه مسؤول عن القوانين التي يصدر الأحكام بناء عليها، وعن توافقها أو تعارضها مع معايير حقوق الإنسان التي لا يجوز التذرع لا بالخصوصية الحضارية ولا بسيادة الدولة لتبرير انتهاكها. وعليه فإن من يقف في قفص الاتهام في الحالتين هو في الحقيقة "**الإرادة الثورية**".

ومحاكمة تشارلز تايلور وعواد البندر تضع على محك الاختبار درجة التوافق العام على مستوى معايير العدالة الدولية العابرة لحدود الدول والثقافات، وهي معايير تحتاج المزيد من الدعم لتكتسب الإجماع الذي يجعلها إطارًا إنسانيًا يعلو سلطات الدول، ويرشِّد عنف السلطة الذي كتب الفصول الأكثر دموية في تاريخ شعوب الجنوب، وبخاصة الجمهوريات الثورية التي ارتدت بمفهوم العدالة إلى أكثر حقب التاريخ الإنساني وحشية، من عيدي أمين إلى سياد بري إلى تشارلز تايلور الذي كان يقطع بنفسه من جسد خصمه صامويل دو وهو حي.

فلا فرق في الحقيقة بين من قتل خصومه بيده كما فعل تايلور ولا الذي قتلهم من خلال قفاز "**المحاكم الثورية**" كما فعل صدام.

وفي الحالة الثانية فإن القاضي والطاغية أصبحا معًا في قفص اتهام واحد.

أخطر ما أنجزه الأميركيون بغزو العراق ([27])

انطوى القرار الأميركي بإطاحة النظام البعثي في العراق بالقوة على قفزة في الفراغ وبني على تقديرات ومجازفات كبيرة، وما زال المشروع كله مهددًا حتى الآن بأن يتحول إلى انفجارٍ مدوٍ يتجاوز حدود العراق، لكن ما يبدو في الوقت نفسه أن القرار استند إلى إدراك شبه دقيق للنتائج الإقليمية التي ستترتب عليه. وبالتالي فإن المشهد في العراق من العنف والانسداد السياسي ليس سوى جزء من ميدان حرب كبيرة جدًا يمتد من المغرب إلى أفغانستان.

صحيح أن الرصاص يسمع في بغداد وكابول ودارفور ولكن التناقضات الإقليمية التي فجرها العمل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة أكبر بكثير وأخطر بكثير ونتائجه ستكون أعمق بكثير من حجم الضحايا الأميركيين. وهو معيار يلح عليه التيار السائد في الخطاب التحليلي العربي كنوع من التعزية ورفع الروح المعنوية، دون النظر إلى الفاتورة الإقليمية الباهظة جدًا للوجود الأميركي في العراق وأفغانستان. وصولًا إلى التصريحات الأخيرة للرئيس المصري حسني مبارك حول ولاء الشيعة العرب وما ترتب عليها من تقويض اجتماع مهم لوزراء الخارجية العرب بشأن العراق.

([27]) نشر في **4/16 /2006**.

والفاتورة الإقليمية الباهظة لهذا الوضع الذي أدى إليه الوجود العسكري الأميركي في المنطقة لأول مرة في تاريخ العلاقات العربية الأميركية يحتاج تقييمه التقييم الصحيح إلى شرط موضوعي هو التفرقة بين "**ما نتمناه**" و"**ما نتبناه**". والنظر إلى العلاقات الإقليمية قبل هذا الوجود وبعده، فالأميركيون كانوا يتحدثون عن "**نظرية الدومينو**" كإطار حاكم لرؤيتهم لإعادة هيكلة المنطقة وفق رؤيتهم وجاءت تداعيات الملف السوري لتؤكد صحة هذا الإطار. وتوفر الشواهد لفكرة أن النظام الرسمي العربي حوض جغرافي تحكم العلاقة بين أطرافه الرئيسة علاقة "**تَسانُد**" يؤثر فيها – ربما إلى حد الاقتراب من التصدع – زوال النظام البعثي في العراق.

فقبل الإطاحة بالنظام البعثي كان هناك توافق إيراني عراقي سوري تركي على قمع الأكراد، لكنهم تحولوا إلى رقم صعب في المعادلة الإقليمية وكابوس يهدد بتداعيات خطيرة. وهو ما يفسر التحولات الكبيرة في المزاج السياسي التركي نحو حالة من الكراهية المعلنة للولايات المتحدة الحليف التقليدي الذي قرر التحالف مع الإسلام التركي المعتدل لتزداد الأمور تعقيدًا.

ويكفي أن نستعيد في هذا السياق ما انتهت إليه المطالبات الأميركية باستخدام الجبهة التركية في عملية غزو العراق والفشل الذي آلت إليه محاولات التفاهم الأميركية التركية بسبب الملف الكردي. وإلى جانب نظرية الدومينو وهو الأخطر والأكثر أهمية نجح الأميركيون في وضع معظم الأطراف الإقليمية في حالة تناقض غير مسبوقة في رؤية كل منها لمصالحها.

فمثلا قبل الحرب على أفغانستان كانت الأطراف الرئيسة في النظام الرسمي العربي ترفض العمل العسكري ضد أفغانستان وهو موقف جاء مناقضًا للموقف الإيراني الذي اعتبر أن التخلص من طالبان مكسب مهم، ولم يكن هذا ليضع الإيرانيين في تناقض مع النظام السوري. وعندما وصل القطار الأميركي إلى محطة العراق كانت العلاقات السورية الإيرانية تتجه نحو التناقض شبه التام حيث يعني الوجود العسكري الأميركي صعود الشيعة. ومن ثم تقليص التوجهات القومية العربية للعراق وتصاعد النفوذ الإيراني وسرعان ما تم ترميم العلاقة بين الطرفين لكن دون القضاء على التناقضات.

فاغتيال الحريري وما تلاه دفع سوريا بعيدًا عن السعودية التي كانت عضوًا رئيسًا في التحالف المصري السوري السعودي الذي كان قاطرة النظام الرسمي العربي، ثم جاء المشروع النووي الإيراني ليثير مخاوف خليجية مشروعة مقابل دعم سوري وتردد مصري انتهى إلى موقف معلن يرفض حيازتها أسلحة نووية.

هل هي خلاقة؟

لم تقتصر التناقضات التي ترتبت على الوجود العسكري الأميركي في العراق على تفجير التناقضات بين الدول والقوميات، بل تجاوزه إلى تغيير اتجاه الاصطفاف الطائفي، فأصبح هناك شيعة ضد الشيعة، وسنة ضد السنة.

ففي العراق يقف المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني مع العملية السياسية في العراق، ما يعنى القبول الصريح أو الضمني بالتعامل مع الوجود الأميركي، بعيدًا عن لغة المقاومة المسلحة، في تناقض تام مع موقف الشرائح الأكبر من سنة العراق. بينما في المقابل تشهد لبنان اصطفافًا مذهبيًا مختلفًا، حيث تقف

الثنائية الشيعية دون مواربة مع الحلف الإيراني السوري، في ما يشبه المواجهة المفتوحة مع أميركا.

في مقابل تحالف سياسي متعدد الأطراف يقوده السنة لا يمانع في إقامة علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة والاحتماء بها – ولو جزئيًا – لمواجهة ما يعتبره هذا التحالف مشروعًا سوريا للهيمنة. والتلخيص الأقدر على التعبير عن هذا التناقض الذي شهدته قمة الخرطوم الأخيرة بين موقفي الرئيس إميل لحود ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة.

قد تكون هذه الفوضى التي أحدثها الوجود الأميركي في العراق منطوية على مخاطر كثيرة – أو هي بالفعل كذلك – لكنها في الوقت نفسه أحدثت شروخًا عميقة في بنية التحالفات السياسية الإقليمية التي ظلت لعقود تتسم بقدر كبير من التماسك، وهو أخطر ما أنجزه الأميركيون على الإطلاق، وهي على الأرجح باقية حتى بعد رحيل الوجود العسكري.

الرهان على الإسلاميين ([28])

مرة أخرى يثير الموقف من الحركات الإسلامية عاصفة من النقاش في عاصمة غربية، لكنه هذه المرة يعبر الأطلنطي من الغرب إلى الشرق، في سابقة هي الأولى من نوعها. فمنذ قرر الأميركيون قبول التعامل مع حركات إسلامية عراقية في مشروعها لإطاحة النظام العراقي والسؤال مطروح تطرح بشأنه الدراسات والسيناريوهات المستقبلية وتطلق صيحات التحذير.

لكن ما تشهده هولندا الآن حدث هو الأول من نوعه في "**القارة العجوز**"، صحيح أن هناك تسريبات خلال السنوات الماضية عن حوارات أو اتصالات مع حركات إسلامية معتدلة إلا أنها المرة الأولى التي يدعو فيها تقرير رسمي إلى التفكير في الحركات الإسلامية كـ "**حليف محتمل**". والجدل الذي نحن بصدده بدأ بعد صدور تقرير حكومي هولندي يدعو الاتحاد الأوروبي للنظر إلى الإسلام السياسي كحليف محتمل لدعم الديمقراطية.

القصة بدأت بتقرير قدمه **المجلس العلمي للسياسات الحكومية** في هولندا، حول التعامل مع الحركات الإسلامية السياسية ليثير جدلًا واسعًا في الأوساط الحزبية والبرلمانية والإعلامية، إذ طالب أعضاء في البرلمان من مجموعات حزبية مختلفة بعقد ندوة عاجلة لمناقشته.

([28]) نشر في **21/ 4/ 2006**.

ومن بين المطالبين بمناقشة التقرير أعضاء من حزب الشعب من أجل الديمقراطية والحرية اليميني، الذي تنتمي إليه النائبة الصومالية الأصل هيرسي علي التي شاركت في تنفيذ فيلم "**الخضوع**" الذي تناول وضع المرأة في الدول الإسلامية، وأثار عرضه غضب الجاليات المسلمة واغتيل مخرجه العام قبل الماضي، إلى جانب أحزاب يمينية أخرى.

ما أثار هذا الجدل أن التقرير الحكومي يطالب السلطات الهولندية بالعمل على تأسيس علاقات مع ذوي التوجهات الديمقراطية في الحركات الإسلامية السياسية، على أساس أن مناخ الخوف والشكوك بين العالم الإسلامي والغرب أسهم في تشويه رؤية كل منهما للآخر. وفي هذا المناخ يتم وضع الحركات الإسلامية السياسية في سلة واحدة مع الأصوليين المتشددين الذين يستخدمون العنف ويعادون الديمقراطية.

وبالتالي فإن التقرير دعوة لإعادة التصنيف، ومن ثم إعادة النظر، فالفصل بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد كان لعقود موضع خلاف بين الدبلوماسية الأوروبية من جهة ودبلوماسية الحليفين الإنجلوسكسونيين. ولعل هذا ما يساعد على تفسير سبب ظهور هذا التقرير غير المسبوق في هولندا البروتستنتية التي تقف في موقع وسط بين بريطانيا الأكثر قربًا من أميركا، وبين الموقف الفرنسي الألماني الذي ظل حتى وقت قريب يفضل خيار الاستئصال ويرفض التفرقة بين المتشددين والمعتدلين.

ويطالب التقرير بضرورة تعديل هذه الصورة، حيث يضم الإسلام السياسي في الواقع نطاقًا أوسع من الرؤى والمواقف، ومن ثم فهناك بالتأكيد أصوليون يعتمدون التفسير الحرفي للقرآن، ويرفضون الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الحركات

الإسلامية السياسية تضم أيضا حركات ومفكرين لا يرفضون غالبا تأسيس الديمقراطية وحقوق الإنسان بناء على أرضية إسلامية.

كما يتناول التقرير الإشارة إلى مسألة الشريعة الإسلامية، التي يقول التقرير عنها إن العديد من الحركات الإسلامية السياسية تسعى إلى تطبيقها ولكن هناك قراءات مختلفة للشريعة. هناك حقيقة مفادها إن العديد من الحركات الإسلامية النشطة مرت عبر السنين بمرحلة التحديث. ومثال ذلك حركة الإخوان المسلمين في مصر في السبعينات من القرن الماضي كانت تنادي بإسقاط الدولة العلمانية بوسائل راديكالية، لكنها اليوم مثل أي حزب سياسي حقيقي مستعد للتفاوض مع الآخرين داخل حدود النظام الديمقراطي.

الدكتور ويندي أسبيك أحد المشاركين في وضع التقرير يؤكد أهمية تسليط الضوء على هذه الحقائق في هولندا. ففي الإعلام الهولندي نسمع الخبراء وأصحاب الرأي يتحدثون عن أن الأصولية الإسلامية هي الجوهر النقي الوحيد للإسلام رغم أن الحركات الإسلامية تظهر تنوع الإسلام السياسي وديناميكيته.

الملفت في التقرير ليس التحولات التي طرأت على الموقف الهولندي وحسب، بل مفارقة مثيرة تعيد التذكير على حقيقة أن حركة التاريخ لا تخلو من مفارقات. فإلى جانب ما اعتبره التقرير مشكلة "**تصنيف**" استندت الدعوة إلى تغيير الموقف من الحركات الإسلامية إلى مبرر واقعي مصدره الخطاب الرسمي العربي الذي بالغ في التركيز على ضرورة أن يأتي التغيير من الداخل.

فالتقرير يخلص إلى ضرورة تعديل التوجهات في التعامل مع الإسلام، وأن على هولندا والاتحاد الأوروبي أن يتعلما النظر إلى الحركات الإسلامية السياسية

كحليف محتمل في محاولاتهم لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي، فالديمقراطية لا بد أن تأتي من الداخل!

الدلالة الباقية لهذا التقرير أن أولوية التغيير الديمقراطي تكتسب كل يوم مزيدًا من الأنصار في دوائر صنع القرار الغربية، فإذا كان الإسلاميون القوة المعارضة الأكثر تنظيمًا، وإذا كانت فزاعة "**الخارج**" التي بالغت في استخدامها أطراف عديدة في النظام الرسمي العربي قد نجحت في حشد النخب الوطنية ضد كل ما يأتي من الخارج: المطالبات، المخططات، التمويل، فإن ما لم تتوقعه هذه الأطراف أن تؤدي هذه الفزاعة إلى تغيير تاريخي في الموقف الغربي من الحركات الإسلامية من هذا النوع الدراماتيكي!

لكنه دهاء التاريخ!.

تسييس الأمن وإشكالية القوة ([29])

كنت واحدًا ممن حوصروا في مبنى نقابة الصحافيين بالقاهرة بجحافل رجال الأمن في مساء الأربعاء الذي سبق الجلسة الأولى للتحقيق مع القاضيين المحالين لمجلس التأديب، ورأيت بعيني غيوما تتجمع بوتيرة سريعة في سماء السياسة المصرية بعد تفاؤل قصير.

وقبل أن يهدأ غبار معركة استقلال القضاء التي أثارت ومازالت تثير الكثير من الغضب في الشارع المصري ربما بحجم لم يتوقعه أكثر المعارضين تفاؤلا؛ كان قرار تجديد سريان قانون الطوارئ لعامين مقبلين وعمليات الاعتقال المتوالية لأعضاء الإخوان المسلمين ثم حركة كفاية ثم حزب الغد والاحتقان الذي يتصاعد داخل الجامعة على وقع دعوات لتعزيز استقلال الجامعة، كل هذه التداعيات تعمل متساندة على تكريس مناخ من الخوف والتشاؤم بشأن مستقبل عملية الإصلاح التي يؤكد الرسميون أنها قائمة مستمرة لا تراجع عنها.

تسييس الأمن

([29]) نشر في 12/ 5/ 2006.

بدأت القصة بالنسبة لي كشاهد عيان بوصولي إلى مبنى النقابة دون ترتيب مسبق ليدعوني أحد نشطاء حركة كفاية للمشاركة في زيارة تضامن لنادي القضاة المجاور للنقابة وكانت ضمن الوفد وجوه عُرفت بالحرص الشديد على المشاركة في مثل هذه المناسبات، بينها عدد من أعضاء مجلس النقابة، وبعد قليل من دخولنا نادي القضاة داهمتنا مفاجأتان إحداهما سارة هي حضور المخرج المصري العالمي يوسف شاهين للتضامن مع القضاة والأخرى غير سارة هي انتشار عدد ضخم من جنود الأمن المركزي أمام النادي واعتقالهم كل المعتصمين أمام النادي تضامنا مع القضاة، وتوتر الجو بدرجة غير متوقعة!

كان مشهد اعتقال المعتصمين منطويا على درجة كبيرة من القسوة دفعت بعض الصحافيين للتدخل بأمل إنقاذ بعضهم، فوقع اعتداء من الأمن على الصحافي المعروف مُحَمَّد إحسان عبد القدوس، وبدأت الحشود الأمنية تتوجه نحو نقابة الصحافيين وبدأت عملية اصطياد لكل من يغادر مبنى النقابة، وبعد احتشاد وهتافات وصل نقيب الصحافيين وبدأ اتصالات مع أجهزة الأمن.

المشهد كله كان عينة مماثلة لما آلت إليه عملية تسييس دور الأجهزة الأمنية وهو أمر انتقدته المعارضة كثيرا وحذرت من توابعه كثيرًا حتى انتقلت المخاوف من نتائج هذا التسييس إلى تقرير صادر عن **المجلس القومي لحقوق الإنسان**، وهو مجلس رسمي مصري دعا إلى تقليص دور أجهزة الأمن في معالجة المشكلات السياسية مشيرًا إلى دوره في مواقف حدثت مؤخرًا منها العنف الطائفي الذي شهدته مدينة الإسكندرية.

والتعامل مع الملفات السياسية بمنطق أمني، إحدى مشكلات العديد من الدول العربية، فمصر في هذا السياق ليست استثناء من حالة التضخم الكبير لدور

الأمن السياسي في معظم الدول العربية، وهذا الاستدعاء للأمن لساحة السياسة يؤدي إلى تحول الفعل السياسي من الجدل والتنافس إلى الصدام والإقصاء المتبادل وهو في الوقت نفسه يؤدي إلى نتيجة أخرى هي الأخطر، إذ تتحول أجهزة الأمن السياسي من أداة في يد صانع قرار سياسي يستخدمها لتحقيق أهداف سياسية وفي حدود القانون إلى مؤسسة تصنع القرار السياسي وتنفذه وتصبح الرصاصة والهراوة سيّدتي الموقف، ومع تضخم نفوذ هذه الأجهزة تصبح طرفا في معادلات الإصلاح وبشكل يكاد يكون تاما تصبح "**حزبًا سياسيًا**".

إشكالية الدولة القوية

والغيوم التي تتجمع في سماء القاهرة ليس مصدرها الرئيسي توازنات القوى أو مسارات التنافس . أو حتى الصراع . السياسي المحتملة أو الحالة بل مصدرها فهم تجاوزه الزمن لمفهوم الدولة القوية فقوة الدولة كانت حتى الحرب العالمية الثانية ترتكز بالأساس على القوة العسكرية التقليدية وبظهور الرادع النووي أصبح التقدم في التقنية العسكرية المفتاح الأهم لقوة الدولة في مواجهة الخارج، ومع ازدياد الاهتمام العالمي بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني أصبحت قوة الدولة في الداخل لا تقاس بقدرتها على قمع مواطنيها بل على إقامة علاقة تراض ترتكز على نقطة توازن بين الحرية والأمن.

واختلال التوازن بين الحرية والأمن في الحالة المصرية تؤكده حالة الطوارئ المفروضة منذ اغتيال الرئيس السادات عام 1981 وقد كان البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك مؤشرًا في هذا الاتجاه فوعد الناخبين بعدم تمديد حالة الطوارئ وأن يحل محله قانون لمكافحة الإرهاب، ومع التمديد الأخير الذي سبقه تأجيل الانتخابات

المحلية لعامين يتصاعد شعور عام بأن الإصلاح يبتعد وأن أحوال الحريات تتراجع بدلًا من أن تتقدم وعندما تتراجع الحريات في لحظة تاريخية مفعمة بالأمل وفي مواجهة "**سقف توقعات**" شعبي مرتفع نسبيًا فإن الصدمة تكون مضاعفة. والغيوم التي تتجمع في سماء القاهرة تترافق مع ظروف إقليمية ودولية غير مسبوقة ووتيرة مطالبات وانتقادات خارجية لم تشهدها من قبل علاقة مصر بحلفائها الغربيين . . . فماذا بعد هذه الغيوم؟.

المانفستو الجديد: الاستثمار والابتكار والإنجاب ([30])

شهدت الأيام القليلة الماضية مجموعة من الأحداث انطوت على دروس تبلغ الغاية في الأهمية بالنسبة لرؤيتنا لأنفسنا وللعالم، وهي دروس جاءت من العاصمة التشيكية براغ وبعدها العاصمة الروسية موسكو. فالخطاب الذي ألقاه الرئيس بوتين أمام الكرملين اعتبره البعض مؤشرًا على عودة أجواء الحرب الباردة، إضافة إلى الانتقادات الحادة من جانب نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، التي تعد اعنف انتقاد توجهه الولايات المتحدة لغريمتها السابقة منذ سنوات.

وقد جاءت تصريحات تشيني التي أثارت ردود فعل غاضبة في روسيا في كلمة له أمام قمة لزعماء بحر البلطيق والبحر الأسود في العاصمة الليتوانية فيلنيوس، وحذر فيها الرئيس فلاديمير بوتين من أن بعض تحركات موسكو قد يضر بعلاقاتها مع دول أخرى. كما وجه تشيني للكرملين اتهامًا بالتراجع عن الديمقراطية، واستخدام الطاقة لابتزاز جيرانها، وحذر من أن معارضي الإصلاح في روسيا يحاولون إرجاع عقارب الساعة للوراء فيما يتعلق بالديمقراطية.

الوزير يرد والرئيس يوضح

([30]) نشر في: 17/ 5/ 2006.

وفي سابقة لم تشهدها العلاقات منذ انهيار الاتحاد السوفيتي استنكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الانتقادات القاسية التي وجهها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني للكرملين، إلا أنه استبعد أن يؤثر ذلك على التعاون بين روسيا والولايات المتحدة في حل الأزمات الدولية. وهو موقف لا يخلو من براجماتية وإقرار ضمني بأن زمن الندية ولّى.

وكانت الصحافة الروسية والمراقبون الروس قد وصفوا انتقادات تشيني بأنها بداية حرب باردة جديدة يمكن أن تبعد موسكو عن حلفائها الغربيين الجدد. وبعد البيان الرسمي للخارجية الروسية تصدى الرئيس الروسي بنفسه لمهمة التوضيح، فأدلى بتصريحات قطعت الشك باليقين وأكدت أن الحرب الباردة لن تعود، لكنها أكدت أيضًا – وهذا هو الأهم – أن طريق روسيا لبناء القوة أصبح مختلفًا تمامًا عن تجربتها السابقة. فبعد سنوات من محاولة بوتين إعادة بناء الستار الحديدي، وبعث الإمبراطورية مرة أخرى، يعلن بوتين بوضوح، ومع امتداد النفوذ الأميركي إلى الفناء الخلفي لبلاده، أن "**المانفيستو الجديد**" لبناء روسيا لا مكان فيه للأفكار الثورية وأن ركائزه هي ركائز رأسمالية تتمثل في الاستثمار والابتكار. وقد أضاف إليهما مرتكزا ثالثا يتصل بخصوصية الحالة الروسية وهو "**الإنجاب**"!.

وقد قال بوتين (**موقع بي بي سي 13/ 5/ 2006**) إنه لن تكون هناك عودة للحرب الباردة في العلاقات الدولية، مضيفًا أن موسكو ستعمل على بناء علاقاتها مع الغرب بصبر وأناة، لكنه حذر من التدخل في شؤون الدول، معتبرًا أن مسألة الأمن القومي تأتي على رأس الأولويات في الوقت الراهن.

والثالوث الذي بنى عليه بوتين المانفيستو الجديد يعني أن مجال النزال تغير، فلم يعد القدرة العسكرية بل الكفاءة الاقتصادية عبر مزيد من الاستثمارات ومزيد

من الابتكارات بدلًا من سباقات التسلح المفتوحة. وقد انهار الاتحاد السوفييتي نفسه وهو مدجج بأسلحته كلها فلم تنقذه من مصيره، وهذا الإدراك الجديد لمؤهلات القوة ومجالات المنافسة متغير تاريخي بكل معنى الكلمة. فثقافة "**العسكرة**" والاقتصار على القوة العسكرية كمعيار للقوة وميدان للتنافس ثقافة تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة في مسقط رأسها بينما لم يزل الخطاب التحليلي العربي يعيد إنتاجها دون ترو أو تأمل.

بناء العلاقات مع الغرب

وتصريحات بوتين التي تبدو أقرب إلى التصريح هي بحد ذاتها دعوة لمراجعة خطاب العداء الكاسح للغرب، فروسيا التي كانت نواة إمبراطورية ضخمة خاضت مع الغرب، حربًا باردة استمرت عدة عقود يتحدث رئيسها عن بناء العلاقات مع الغرب بصبر وأناة، بينما الخطابان التحليلي والإعلامي العربيان يمتلئان بدعوات لا مواربة فيها لحرب مفتوحة مع الغرب وبعض أدبيات هذين الخطابين تحيل على موقف سياسي هو أقرب للوهم يسوق لروسيا صورة نمطية تتشابه مع صورة الاتحاد السوفييتي.

وما نقوله عن روسيا ينطبق بدرجة كبيرة على الصين التي تربطها بالولايات المتحدة مصالح اقتصادية شديدة الضخامة لا يمكن تصور أن تضحي بها لتحصل بدلا منها على دور دولي موازن للدور الأميركي. وفي خلفية المشهد يأتي وصول أنجيلا ميركل لمنصب المستشارية في ألمانيا ليدفع ألمانيا خطوات بعيدا عن روسيا وفرنسا وقريبا من الولايات المتحدة، ليصبح الغرب على شاطئي الأطلنطي متجهًا ببصره أكثر من أي وقت مضى صوب واشنطن.

وفي بازار التخيلات كانت فرنسا توضع ضمن سلة "**الأقطاب**" الدوليين المرشحين لمواجهة الولايات المتحدة، وبخاصة في مشروعاتها للمنطقة العربية، غير أن الموقف الفرنسي بدأ يتحول خلال السنوات التي أعقبت إطاحة النظام العراقي.

وتلاه الموقف الروسي بدرجة أقل، وبدا من تجربة السنوات المشار إليها أن القوى الدولية التي يشار إليها بوصفها أطرافًا في نظام دولي جديد متعدد الأقطاب في سبيله للتشكل، لم تستخدم الفيتو ضد أي قرار أميركي يصدر من مجلس الأمن، وبعضها قرارات في قضايا شائكة كالملف السوري اللبناني والملف السوداني. والعبرة هنا ليست الدعوة لقبول كل ما تقرره الولايات المتحدة، فهذا وضع لا تعرفه العلاقات الدولية، بل إن بعض أقرب حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وخارجها عارضوا قرارها إطاحة النظام العراقي بالقوة، والموقفان الألماني والتركي نموذجان مهمان في هذا السياق.

فهل هو حتمي؟

وقبل الدخول في سجال حول مدى إمكان الدخول في صراع مع الغرب ينبغي مناقشة مدى القبول النظري لخيار الصراع وما إذا كان حتميًا. وتلعب المفاهيم والصور النمطية هنا دورًا كبيرًا، فالرئيس الروسي بوتين يتحدث عن الغرب بضمير الغائب أي أنه لا يعتبر روسيا دولة غربية.

من ناحية أخرى عندما تكون لدينا صورة نمطية لهذا الغرب تُحمِّله — وحده — المسؤولية عن كل مشكلات العالم فمن الطبيعي أن نكون أميل إلى خيار الصراع بل إلى اعتباره حتميًا.

وبديهي أن روسيا التي تفضل، كما يؤكد رئيسها، بناء العلاقات مع الغرب بصبر، لن تغير موقفها وتقرر الدخول في صراع لأجل "**سواد عيوننا**" أو دفاعًا عن قضايانا. فلِمَ يقرر البعض — بجرة قلم — أن يشن نيابة عنا حربًا على الغرب باسمنا دون تفويض منا، وما مدى ومصداقية هذا الإعلان؟

وإذا صدر هذا عن متطرفين دينيين أو قوميين فلماذا يتطوع مثقفون بإشاعته دون تدقيق أو تمحيص؟

ومتى نقرر أن نغير مسار النزال — سواء اعتبرناه صراعًا أو منافسة — ليصبح مجاله الاقتصاد والتقنية بدلا من الصراع العسكري، فنعيد بذلك الاعتبار للترتيب الطبيعي للمقدمات في علاقتها بالنتائج؟

ومتى نستوعب دروس التاريخ وحقائق الواقع، بدلًا من العيش في كهوف الأوهام؟

تجويع المواطن هدم الإمبراطورية السوفييتية ([31])

شهدت الأيام القليلة الماضية حلقات مسلسل من الدروس البليغة التي تحمل في طياتها ما يبدد أوهامًا عششت في الخطاب التحليلي العربي وبدت من كثرة تكرارها ثوابت نرى من خلالها العالم وعليها نؤسس سياساتنا ونبني توقعاتنا.

ومن الدروس المهمة في مسلسل هذه الدروس ما جاء من موسكو في حلقات متتالية بدأت بخطاب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين رآه كثيرون عودة لحالة الحرب الباردة مكتفين بنص الخطاب دون عرض "**الكلام**" على معطيات الواقع لتؤكده أو تنفيه، ربما لأنه صادف هوى في النفوس. وقد جاء رد الفعل الأميركي والتوضيح الرسمي الروسي ليؤكد أن عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء، وأن العالم الذي كنا نعرفه تهاوت أعمدته وانهار سقفه.

في هجاء "الذئب"

البداية كانت خطابًا للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وصف فيه الولايات المتحدة بالذئب، وبدا بوتين مصممًا على استعادة موقع روسيا كـ "**قوة عظمى**" في

([31]) نشر في **24/ 5/ 2006**.

مواجهة الولايات المتحدة التي اتهمها ببناء "**حصن**" عسكري من خلال موازنتها العسكرية التي تفوق مثيلتها الروسية بـ 25 ضعفًا.

وغمز بوتين الولايات المتحدة بلهجة حادة غير مألوفة منذ انهيار الستار الحديدي، إذ قال: "**بعضهم ما زالوا يعيشون في زمن الحرب الباردة، ويسعون إلى تعزيز نفوذهم في المناطق التي يرون أننا ضعفاء فيها... على روسيا أن تكون مستعدة لذلك**".

واستعار عبارة روسية مأثورة مفادها أن "**الذئب يعرف من يأكل**"، ليقول عن أميركا من دون تسميتها، إنها "**الرفيق الذئب**" الذي "**يأكل ولا يستمع إلى أحد**". واتهمها بتناسي كلامها على الدفاع عن حقوق الإنسان والديموقراطية عندما يتعلق الأمر بـ "**مصالحها الخاصة**".

واعتبر بوتين الذي كان يتحدث أمام البرلمان "**من السابق لأوانه الحديث عن نهاية سباق التسلح**" الذي وصفه بأنه "**دخل مرحلة جديدة أكثر خطورة**" و"**مستوى تكنولوجيا جديدًا**". لكنه شدد على أن بلاده "**لن تكرر أخطاء الاتحاد السوفييتي**" الذي وجه قسمًا كبيرًا من طاقاته نحو التسلح، "**متجاهلًا الأوضاع المعيشية للمواطنين**".

وأكد أن العقيدة الروسية تستند الآن إلى مواجهة الأخطار الخارجية ومواصلة البناء الداخلي وتحسين الأوضاع المعيشية للروس.

وإذا كان هذا درسًا من دروس انهيار الاتحاد السوفييتي فإن الكثير مما قيل ويقال عن مؤامرة غربية تورط فيها الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف يسقط بالضربة القاضية، وكذلك الدفاع المستميت عن إفقار الشعوب العربية على

النحو الذي حذرت منه تقارير عديدة لعل أشهرها **تقرير التنمية الإنسانية العربية** الذي أصبح صدوره سنويًا محاكمة قاسية للسياسات التنموية العربية.

وهو في المقام الأول تحذير لدول عربية ما زالت ترفض إعطاء الأولوية لمستوى معيشة المواطن العربي أو حتى إقامة توازن بين الإنفاق على القوة العسكرية والأجهزة الأمنية وبين ما يحصل عليه مواطنوها من الدخل القومي.

الدرس الثاني في خطاب بوتين يتصل بحقيقة وزن روسيا على الساحة الدولية وهو ما دأب البعض على اختصاره في امتلاكها حق النقض "**الفيتو**" في مجلس الأمن فالدولة التي يراهن كثيرون على أنها قادرة على موازنة نفوذ الولايات المتحدة، ما زالت منذ العام 1993 تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويمنعها منه "**فيتو**" أميركي!

روسيا المثقلة بالهموم

وفي مقابل صورة نمطية لروسيا يجتهد لتكريسها الخطاب التحليلي العربي بوصفها في طريق الصعود كقطب دولي، يتحدث الرئيس بوتين عن "**روسيا المثقلة بالهموم**"، كما أنه لا يفسر التمدد الأميركي بأنه نتيجة مشاريع الهيمنة، وحدها بل يقر للأميركيين بأنهم أكفأ مستشهدًا بمثل روسي يقول: "**الرفيق الذئب يعرف ما يأكله**"، مضيفًا: "**كُل يا صديقي ولا تلتفت إلى أحد**".

وفي حين شدد بوتين على أهمية تحديث القوات المسلحة في بلاده، ذكر أن ما تنفقه روسيا على الدفاع يقل بنحو مرتين عما تنفقه دول نووية أخرى مثل فرنسا

وبريطانيا، فيما تبدو المقاربة بعيدة مع الولايات المتحدة التي تزيد ميزانيتها العسكرية عن ميزانية روسيا بنحو 25 مرة.

وهنا تظهر مرة أخرى أهمية الكفاءة الاقتصادية لمؤهل رئيس من مؤهلات القوة، فلولا قوة الاقتصاد الأميركي لما استطاعت الولايات المتحدة أن تتحمل هذا الإنفاق العسكري الضخم. والأرجح أن روسيا وغيرها لديها الرغبة نفسها في الهيمنة لكن الإرادة وحدها لا تصنع القدرة.

ومن الهموم التي يجدر الالتفات إليها في خطاب بوتين الهم الديموجرافي، فمنذ سنوات تعاني روسيا مشكلة سكانية تتمثل في قلة النسل، على نحو يهدد بتخلخل التوزيع السكاني في البلاد بل بتهديد الأمن القومي نفسه.

وإذا نظرنا لصورتنا في هذه المرآة لأدركنا قدر الأهمية التي يمثلها كون العالم العربي من ناحية الديموجرافيا "**شابًا**"، فالنسبة الأكبر من السكان فيه دون الأربعين بنسب متفاوتة، والزيادة السكانية فيه التي يراه بعض صناع القرار عبئا هي في الحقيقة ثروة مهدرة تبرر توجيه أصابع الاتهام للحكومات التي فشلت في استثمارها.

فقد خصص بوتين جزءًا معتبرًا من خطابه لحث مواطنيه على زيادة معدل المواليد، بهدف مواجهة انخفاض عدد السكان بنحو 700 ألف نسمة سنويًا. ولمواجهة ما سماه "**الكارثة القومية الديموغرافية**" دعا إلى تطبيق إجراءات رعاية ورفاه جديدة. وخلافًا لما كان سائدًا في الاتحاد السوفييتي لم يعد مجديًا تجميل صورة الأوضاع الاقتصادية وإخفاء الحقائق عن الداخل والخارج وقد كان بوتين يخطط لمعدلات نمو اقتصادي معينة.

ولم يجد بدًا من الاعتراف بأن مخططه لم يعد محتملًا، فقد أقر بأن هدفه الأساسي بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد أصبح بعيد الاحتمال حاليًا، وذلك نتيجة عدم بلوغ النمو للمستوى المطلوب في العامين الماضيين.

والتركيز الواضح على الكفاءة الاقتصادية والتحول من التكتم إلى الشفافية درس لم تستوعبه بعض الأقطار العربية فلم تزل غارقة في تمجيد "**الإنجاز**" الاقتصادي الكبير وتؤكد لشعوبها – طبعا بعد إخفاء الحقائق – أن العالم كله يشيد بتجربتها الاقتصادية عوضًا عن الانحياز لخيار الشفافية والمصارحة.

وقد كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين يعد مواطنيه بأن يرتفع دخل المواطن الروسي ليساوي دخل المواطن في بوتسوانا هذه الدولة الأفريقية الصغيرة التي حققت بالرأسمالية والديموقراطية إنجازًا كبيرًا، بينما غير قليل من خطابنا التحليلي العربي يؤكد أن روسيا ما زالت قوة عظمى، وأن التجربة الاشتراكية فيها لم تفشل بل تعرضت لمؤامرة تخريبية من الداخل بالمخالفة لما يقوله أصحاب التجربة أنفسهم.

الإصلاح متعثر في أوروبا أيضًا! ([32])

المطالبة بالإصلاح في العالم العربي تجعل الحديث عنه والتحذير من مخاطر تأجيله وتبعات الالتفاف عليه يبدو كما لو كان "**ظاهرة عربية**" وحسب، غير أن حديث الإصلاح والدعوة إلى تحويله من مجرد مطالبات إلى مشروعات يشغل الأوروبيين أيضًا، وهذا الحديث في أوروبا يستدعي في كثير من سياقاته وصف "**المتعثر**". ومشكلة المشروعات الأوروبية الراهنة أنها تنبع من ميراث من المفاهيم التي تجعل الدولة تتجاوز دور الإدارة التي تنظم شئون مواطنيها، لتقوم بدلًا من ذلك بدور الراعي الذي يوفر لمواطنيه "**الرفاه**" بأي وسيلة.

وإلى جانب المفاهيم هناك ممارسات اعتاد عليها المواطن الأوربي فاعتبرها حقوقًا مكتسبة، بل ربما اعتبرها البعض حقوقًا أساسية لا يجوز التنازل عنها، وهذا الإرث المزدوج من المفاهيم والممارسات يثقل كاهل "**القارة العجوز**" وهي تلهث في منافسة رهيبة مع أمريكا.

روشتة البنك الدولي

([32]) نشر في **14/ 6/ 2006**.

وفي مشهد غني بالعبر والمفارقات تقف أوروبا أمام باب "**عيادة**" البنك الدولي شأنها شأن أية دولة صغيرة من العالم الثالث فيخرج التشخيص مثيرًا للقلق، وفيما يشبه الإنذار يكتب نيك فان براغ مستشار الاتصالات في البنك الدولي لقارة أوروبا ووسط آسيا: "**حان الوقت أمام الحكومات الأوروبية للتكيف مع العالم المتحد...لكن، الحكومات الأوروبية لم تتعلم، إلا فيما ندر**"!

ويشير المسئول الدولي إلى أن المصاعب التي واجهتها الحكومة الفرنسية، فيما يتعلق بمشكلة قانون عقد العمل الأول، أحدث مثال على فشل الحكومات الأوروبية في التوصل إلى إجماع على الإصلاحات المستمرة. فالخطأ في معالجة الحكومة الفرنسية للأزمة هو القفز من تحديد المشكلة، وهي ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب، إلى البحث عن حل للمشكلة، مثل تسهيل عملية تعيين وفصل العمال الشبان دون تحديد الأسباب. وقد ساهم تراجع رئيس الوزراء الفرنسي عن موقفه إزاء هذه الخطوة الإصلاحية في إضعاف مهمة المصلحين المقبلين في كلأنحاء أوروبا، التي تراجعت شهيتها للإصلاح بسبب المعارضة القوية التي يلقاها الإصلاحيون في معظم مجالات السياسة العامة تقريبًا.

واللغة التي يستخدمها فان براغ تكشف عن تشابه بين المشهدين العربي والأوروبي فهناك: إصلاحات ضرورية، وهناك إصلاحيون يطالبون، وهناك روشتة من البنك، وحكومات عاجزة عن الاستجابة، وربما كان المأزق العربي صدى للمأزق الأوروبي وإن اختلفت درجة حدة المأزق والشعور به. ويدعو خبير **البنك الدولي** إلى تكوين أغلبية مستعدة وقادرة على مواجهة أصحاب المصالح المكتسبة أو الطلبة الغاضبين الذين يقاومون تغيير الأوضاع الراهنة، وأيا كان موقفنا العاطفي كعرب من هذه الفكرة، وبغض النظر عن تراث التشنيع الذي يمتلئ به الإعلام العربي بحق البنك

الدولي، فإن الفكرة من الناحية المنطقية صحيحة، وقادرة على نزع سلاح المبادرة من أقليات ثورية تفرض على المجتمعات قيودًا في اختياراتها الإصلاحية، ويستخدمها لهذا الغرض سياسيون يعارضون الإصلاح سرًا ويتحدثون عنه علنًا، وهؤلاء دائمًا في حاجة إلى "**معارضة وطنية**" تعادي الإصلاح وتحتج عليه!.

الاقتصاد المأزوم

وحسب جيم هوجلاند المحلل الأمريكي الشهير، فإن من بين القضايا التي لا تحظى بتعليقات من جانب السياسيين في العالم النزاع المتوقع بين المصالح الاقتصادية للشباب الذين يبدأون حياتهم العملية وكبار السن الذين يقتربون من سن التقاعد أو يتقاعدون بالفعل. حيث لم يوفر أي مجتمع صناعي تقريبًا الإمكانيات لتمويل هذه القضايا، وهو الأمر الذي يجب علينا تعلمه من المواجهات التي شهدتها فرنسا.

وتنبع، حسب هوجلاند، من تصور أن نظام الرعاية الاجتماعية الكريم وباهظ التكلفة يمكن استمراره للأبد، ويشخص هوجلاند ما يعتبره هو الآخر مرضًا أوروبيًا هو عدم الثقة في إصلاحات السوق الحرة. وللمفارقة فإن رئيس وزراء فرنسا دومينيك دو فيلبان تصور أنه يمكنه القيام بشيء لصالح شباب فرنسا عندما أقر البرلمان التغييرات بسرعة، وكان هدفه خفض البطالة بين الشباب، لكن الشباب توصلوا إلى نتيجة مقتضاها أن ما يفعله فيلبان يحرم الشباب من قوانين حماية العمال المتأصلة بالنسبة لكبار السن.

والمشكلات السكانية ليست سوى وجه من وجوه المشكلة الأوروبية، فهناك أيضًا فشل اقتصادي تتفاوت درجته من دولة لأخرى، وهو السبب الحقيقي في النتائج التي تمخضت عنها الاستفتاءات حول الدستور الأوروبي، والروشتة هذه المرة

كتبها واحد من أهم صناع السياسات الاقتصادية الأوروبية، نيلز ثايجيسين (**أحد أعضاء لجنة ديلورز التي أسست اليورو، أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة كوبنهاجن أحد أعضاء مجموعة سياسات الاقتصاد الشامل التابعة لمركز دراسات السياسة الأوروبية في بروكسيل**) فهو يؤكد أن هناك فشل في تحريك مصالح المستهلك لصالح التكامل الأوروبي. وهو يدق جرس الإنذار، مستحضرًا ما ورد في دراسة حديثة قامت بها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** من أن مستويات دخل الفرد في منطقة اليورو — وضمن ذلك الدول الثلاث الأكبر في أوروبا القارية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا) — تقل بنسبة 30% تقريبًا عن نظيراتها في أمريكا.

ومن المرجح أن تزداد هذه الفجوة اتساعا مع ازدياد الصورة الديموغرافية لأوروبا قتامة، وإذا استمرت الإنتاجية في النمو على نحو أبطأ من نظيراتها في الدول الصناعية الأخرى. ويضع نيلز ثايجيسين يده على مؤثر ثقافي كان له مردود واضح على الأداء الاقتصادي، وهو استخدام العمالة على نحو أقل كثافة، فمعدلات التشغيل تقل في منطقة اليورو عن نظيراتها في أمريكا وساعات العمل أقل إلى حدٍ كبير، وهناك من ينظر إلى هذا باعتباره ميزة وليس عيبًا، فيرى أن من الإيجابي أن الأوروبيين يفضلون أوقات الفراغ على العمل!

والفجوة في معدلات التشغيل ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه أوروبا، فبدايةً من منتصف التسعينيات، تباطأت معدلات نمو الناتج عن كل ساعة عمل في أغلب الدول الأوروبية بينما ارتفعت في أمريكا، فانقلب بذلك نمط ظل سائدًا لعقود. وبين عامي 2000 و2004، ارتفعت معدلات الإنتاجية عن كل ساعة عمل في أمريكا بسرعة تعادل مثلي سرعة ارتفاعها في دول منطقة اليورو (2.8% سنويًا مقابل حوالي 1%).

وعلى عكس الكثير من المسئولين العرب الذين يفضلون إخفاء الحقائق وتجميل الصورة بدعاوى الوطنية والانتماء و... لا يجد المسئول الأوروبي حرجًا في أن يعترف بأن تحقيق الغايتين معًا أمر ممكن، ليس في أمريكا فحسب، بل في دول أخرى متقدمة خارج أوروبا أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وهذا لا يرجع إلى إنفاق رأس المال، بل يفسره خليط من عدة عناصر مهمة، تتضمن النشاط الإبداعي. وعلى ذكر "**النشاط الإبداعي**"، وفي إطار المصارحة أيضًا، أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرًا حذر من أن أوروبا لا تزال متأخرة عن أميركا في مجال الابتكار!.

اجتماع مجلس إدارة العالم! ([33])

أن يكـون للعـالم مجلـس إدارة فهـذا يعـني أن العـالم أصبح "**شـركة**"، وهـو مـا يستدعي على الفـور طوفـانا كاسـحا مـن المشـاعر المعاديـة للرأسمالية — وهـي عمومًـا مشاعر غير مبررة ولا عقلانية — والاجتماع الذي يستحق هذا الوصف، ويستحق أيضًا بامتياز ضجة رافقت انعقاده هو رأسمالي تمامًا.

حيث رئيس **البنك الدولي** ووريث مجد آل روكفلر ملوك العمل المصرفي على طاولـة واحـدة مـع بعـض المتنفـذين وقليـل مـن أصـحاب الأفكـار، وكأننـا أمـام ترجمـة واقعية لكتاب "**حكومة العالم الخفية**" لشيريب سبريدوفيتش وهو من الكتب المثيرة للاهتمام والجدل. فهذا الكتاب واحد من أدبيات تحاول تفسير التاريخ كله تفسيرًا تآمريًا خالصًـا. وهـو جزء من تيار له تأثيره الواضح في العقل العربي، بالإضافة إلى شبيهه الأكثر شهرة "**أحجار على رقعة الشطرنج**"، لوليم جاي كار. ومنذ أصدر رجل المخابرات الأمريكي الشهير مايلز كوبلاند كتابه "**لعبة الأمم**" — وقد تلاه كتاب آخر أقل شهرة، لكنه ليس أقل أهميه، هو "**اللاعب واللعبة**" — والقضية تأخذ أبعادًا أكثر جدية.

([33]) نشر في 24/ 6/ 2006.

ولعل الجانب الأجدر بالاهتمام في الضجة المثارة حول رواية "**شيفرة دافينشي**" التي حظرت في عدة دول عربية ليس السيرة المختلقة للسيد المسيح، بل الحجم الرهيب لتأثير المحافل السرية في التاريخ الغربي، وتستمد هذه القضية أهمية خاصة من حقيقة أن الرواية مبنية على بحوث تاريخية دقيقة، وأن السرد فيها مجرد إطار روائي لا أكثر.

الطريق لحكومة عالمية

وفكرة الحكومة العالمية التي يثير ذكرها الكثير من السخرية راودت الكثير من المفكرين على امتداد التاريخ الحديث، فقد كان فيلسوف التفكيك جاك ديريدا يناصر الوحدة الأوروبية بكل قوة ويرى فيها مدخلًا لإنشاء الحكومة العالمية، من خلال تزويدها بجيش قوي مستقل عن أميركا وحلف الأطلسي، مع إنشاء أمم متحدة أخرى لتكون بمنزلة الحكومة العالمية، ولكي يتولى الاتحاد الأوروبي تنفيذ قراراتها، لأجل الحق والعدل بعيدًا عن الهيمنة الأميركية!.

وديريدا في نزوعه هذا ليس الوحيد في تاريخ الفلسفة الحديثة، إذ يؤيده يورغن هابرماس، وهو أيضًا ليس الأول، إذ كان أول من دعا لإنشاء حكومة عالمية فيلسوف حركة التنوير الألماني الشهير إيمانويل كانت الذي كان أول من فكر في تحقيق السلم العالمي عن طريق حكومة كونية، وذلك قبل نشأة الأمم المتحدة بمئتي عام. وقد كان للفكرة أيضا صداها في مراجع علمية تتصف بالرصانة الشديدة، فمثلًا، الأكاديمي الأميركي ذائع الصيت جون ج. ميرشايمر (صاحب التقرير المثير للجدل عن النفوذ الصهيوني في أميركا، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو الأميركية المدير المشارك لبرنامج سياسة الأمن الدولي بها. وهو إلى جانب ذلك واحد

مـن ألمـع المتخصصـين في الشـئون الدوليـة وصـاحب نظريـة في العلاقـات الدوليـة هـي "**نظريـة الواقعيـة الهجوميـة**"). وميرشـايمر اعتـبر في كتابـه: "**مأسـاة سياسـات القـوى الكبرى**" أن آمال السلام في القرن الجديد لـن تتحقق لأن الـدول الكبرى التي تشـكل النظـام الـدولي تخشـى كـل منهـا مـن الأخـرى، وبالتـالي تنافسـها علـى القـوة مسـتهدفة تحقيق الهيمنة كأفضل وسيلة لضمان البقاء.

ويترتب على هذا وضع مأساوي لا مهرب منه، ما لم تتفق الـدول التي تملك تأثيرًا كبيرًا على الساحة الدولية على تأسيس: "**حكومة عالمية**"، ومـا دام هـذا التحـول غير محتمل حتى الآن فإن الصراع والحرب سيظلان أهم معالم السياسة الدولية. وكمـا أثارت تصريحات المليونير اليهودي والتر راتنـاوا، قبـل عقـود، بأن العالم تحكمـه حكومـة خفية من 300 شخص، ضجة كبيرة في حينهـا، فإن اجتماعًـا مـن نـوع خـاص جـدًا استدعى هـذا الميراث الكبير من المخاوف والأوهام، وهو على كل حـال لا يخلـو مـن الحقائق!

الاجتماع يحمل اسم مدينة بيلدبيرغ الهولندية التي عقد فيهـا للمـرة الأولى عـام 1954 وهـو مؤتمر سنوي "**سري**" للغاية يعقد لمدة ثلاثة أيام بمدينة أوتاوا الكندية، ويجري في ظل إجراءات أمنية مشددة، ويحضره جمع من الشخصيات تنتمي إلى عـوالم مختلفة: السياسة والفكر والأعمال من أنحاء مختلفة من العالم. مؤتمر هذا العـام يبحـث قضـايا النفـط والهجـرة وإيـران وبـين المشـاركين: رئـيس البنـك الـدولي جيمـس ولفنسـون، والملكـة بيـاتريس ملكـة هولنـدا، ووزيـر الخارجيـة الأميركـي هنـري كيسـنغر، والمصـرفي الشـهير ديفيـد روكفيللـر، وريتشـارد بيرل مستشـار الأمـن القـومي الأميركـي السـابق، أمـا المشـارك الـذي تعتـبر مشـاركته مفاجـأة تسـتحق التوقـف فهـو السياسـي العراقـي أحمـد الجلبي!.

وفي مواجهة اتهامات بالسعي للسيطرة على العالم وإنشاء حكومة عالمية، أصدر المؤتمر بيانًا قال فيه إنه يهدف إلى "**تشجيع المناقشات الصريحة والمفتوحة**". والمثير بشكل خاص في المؤتمر هذه الخلطة الغريبة بين منظري السياسة والمتنفذين والمصرفيين، فهؤلاء يمثلون القوى الثلاث الأكثر فتكًا في عالم اليوم.

الفكرة والمال والسلطة

ويمكن بقليل من التجاوز اعتبار هذا المؤتمر الوجه الآخر لمنتدى دافوس، فكلاهما قمة غير رسمية لها تأثير في السياسة الدولية، ربما يفوق تأثير القمم الرسمية وإن كان أحدهما سريًا والآخر علنيًا.

المؤتمر من ناحية أخرى ينعقد في ظل جدل دولي كبير حول توازن ما بعد الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الدولية، فالشكوى لا تنقطع من روسيا والصين وبعض الأطراف الأوروبية من هيمنة أمريكية وتفرد بالقرار الدولي، يجعلها تكاد أن تتحول إلى "**حكومة عالمية**"، وهو ما ترفضه قوى كثيرة على ساحة السياسة الدولية.

وقد كان التوازن القائم خلال النصف الثاني من القرن العشرين قائمًا على ما سمي: "**سياسة الوفاق**"، وقد كان هناك إلى جانب الترتيبات العسكرية والسياسية بين الحلفاء الغربيين "**مجلس إدارة مصغر**" هو السبع الكبار الذي انضمت إليه روسيا فيما بعد.

وخلال السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي ومن بعده الكتلة الشرقية، اتسمت السياسة الدولية بحالة من السيولة كتبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نهايتها. وربما كان التغير الأكثر أهمية هو تحول الخصم الرئيس للولايات المتحدة من

التهديد والوعيد إلى المناشدة والمطالبة "**المهذبة**" بأمل الوصول إلى توافق دولي جديد اختار له وزير الخارجية الروسي تعبير "**حكومة عالمية**".

فقبل أيام من انعقاد هذا المؤتمر المثير للجدل دعا وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف (**11/ 6/ 2006 موقع إيلاف الإخباري**) إلى إقامة حكومة عالمية تضم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

وتأتي دعوة لافروف في وقت يجري الحديث في موسكو عن تعكر أجواء العلاقات بين موسكو وواشنطن، وظهور مؤشرات لحرب باردة جديدة، وتشكيل أمريكا جبهة "**من الديمقراطيات الجديدة**" في أوروبا الشرقية وأوكرانيا وجورجيا، لمجابهة "**الدب الروسي**".

وقال لافروف في حديث صحافي لمجلة "**روسيا في السياسية العالمية**" إن تشكيل "**جوقة**" الدول الكبرى ستنفي الحاجة إلى مختلف أنواع توازن القوى.

ويبقى أن العرب ممثلون في مجلس إدارة العالم حتى لو كان الجلبي هو من يمثلهم.

المثقفون بين الخوف من السلطة والخوف من الشارع ([34])

المثقف العربي، ومنذ عقود، تحكم علاقته بالسلطة مخاوف قد تكون حقيقية وقد تكون مضخمة، لكن الخوف حاضر في العلاقة بينه وبين السلطة، فالاعتقال والنفي، وأحيانًا الاغتيال، رسمت ملامح هذه العلاقة، حتى باتت الثقافة قرين الخوف في الوعي العربي. وتراث الأدب العربي مليء بأدب السجون والمنافي، تعبيرًا عن هذه الحقيقة المرة، لكن الممارسة السياسية العربية طرأ عليها خوف جديد هو خوف المثقف من الشارع الذي أصبح سلطة لا تقل استبدادًا عن سلطة الحاكم وأجهزته الأمنية.

والخوف من الشارع يدفع المثقفين أحيانًا إلى إخفاء قناعاتهم ورفع شعارات شعبوية جماهيرية بدلًا منها حرصًا على رضا الرأي العام، وهذا الخوف الجديد الذي يتنامى باطراد مع تنامي سطوة الفضائيات العربية التي أصبحت ميدانًا للصراع على وجدان الجماهير وساحة تنافس للفوز بالنصيب الأكبر من إعجابهم. ومع ازدياد هذا المد الشعبوي الجماهيري، أصبح تعامل المثقفين مع القضايا المطروحة يتسم بتضاؤل ملحوظ لمساحة التحليل العقلاني لتحل محله مواقف حدية زاعقة تدغدغ المشاعر، وتستدر صيحات الإعجاب حيث المزاج الجماهيري لا يحتمل ترف الفصل بين

([34]) نشر في 21 / 8/ 2006.

التحليل والتبرير، وهو ما تعبر عنه بصدق القصة الساخرة الشهيرة عن الطبيب الذي يستدعى لمريض ميئوس من شفائه فيعتبر "**نطقه**" بالتشخيص سببًا في قتل المريض!

وعليه فإن كل أطباء التحليل السياسي العربي الذين يعون هذا الدرس جيدا يفر كل منهم "**فراره من الأسد**" من ورطة أن يكون هو من يعلن أن المريض ميئوس من شفائه. ومزاج الجماهير هو مزاج مواجهة وحشد ورفض، لا يعرف المواءمة التي هي أهم لوازم السياسة، وبالتالي فإن كل حديث عن حلول وسط نوعًا من الخيانة والعمالة و... إلى آخر قائمة التهم المعلنة على حد تعبير الشاعر المصري الراحل أمل دنقل!

والمزاج الجماهيري أيضا محكوم بفكرة القائد الذي تتبعه الجماهير دونما حاجة إلى كثير تفكير، فهو مثالي ملهم مخلص يعرف الطريق جيدًا، وجنوده ليسوا في حاجة إلى التفكير، بل قد تكون الدعوة للتفكير في كلام القائد أو الزعيم نوعًا من التشكيك والدس والتخذيل، وعندما يصبح الخطاب السياسي مقيدًا بالزعيم ومكممًا بالجماهير فليس أمامه مساحة ليقول شيئًا مفيدًا أو جديدًا، ويصبح كل ما يملكه أن يعيد إنتاج خطاب القائد ترديدًا وتأكيدًا. وهذا المزاج الذي أصبح حالة عربية عامة يعيش بذاكرة اليوم الواحد، وإذا عاد إلى الماضي كانت عودته انتقائية تختار ما يخدم القناعة المحددة مسبقًا، وكأننا أما عملية علاج نفسي تتعامل مع عالم الوجدان وخيالاته لا مع عالم العقل والمنطق وحقائقه.

والسبب الرئيس للأزمة، أن المسافة بين الخطاب السياسي والفعل السياسي اتسعت جدًا خلال حقبة حكم نخب التحرر الوطني، التي أرادت تأكيد سلطتها على مشاعر الجماهير، فأضفت قداسة على واقعة رحيل الاحتلال، ثم رسمت صورة وردية لكل ما جاء بعده. غير أن غياب مفهوم المسئولية الأخلاقية للمثقف لعب هو

الآخر دورًا مؤثرًا في استشراء هذا المرض، ولو تذكر كل منهم أنه رائد، وأن الرائد كما قال الرسول ﷺ "**لا يكذب أهله**" لكان الواقع مختلفًا تمامًا، ولكانت الفجوة بين الممكن والشعار أقل بكثير.

وتشكل قضيتا العلاقة مع الغرب والصراع العربي الصهيوني مثالين معبرين عن هذه الأزمة، فرغم أن العلاقة مع الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي مليئة بالخبرات السلبية إلا أنها لم تصل إلى الحالة التي يكون الصراع فيها حتميا كما يبدو من سيل الخطاب الصدامي الذي تمتليء به الفضائيات العربية، والمسافة بين ما هو ما قائم وبين ما يجب أن يكون، يفضحه التناقض الصارخ بين ما يقوله المثقفون للناس وبين ما يقولونه في مجالسهم الخاصة.

فمثلًا، إعلامي عربي مقيم في لندن عرف بخطابه القومي المتشدد وكان حتى سقوط نظام صدام كانت جريدته من المدافعين عن "**صموده التاريخي**"، بينما هذا الإعلامي المستتر وراء قناع مناهضة الإمبريالية الأمريكية كان يصارح المقربين منه بأن نظام البعث العراقي "**نظام غبي**"، وأن أمريكا سوف تسدي خدمة جليلة للشعب العراقي بإنقاذه منه. وفي موقف مشابه ظهر أحد أشهر أساتذة العلوم السياسية المصريين على شاشة الجزيرة ليندد بلغة نارية بالاحتلال الأمريكي للعراق وعدوانه على القانون الدولي وسيادة هذه الدولة، وبعد ساعات يجلس على مائدة العشاء مع أصدقاء فيصرح بأن الأمل الوحيد للإصلاح هو تغيير الأنظمة الاستبدادية من الخارج بالقوة، مؤكدًا أنه ليس مستعدًا لأن يخسر "**الرأي العام**" إن هو أعلن قناعاته.

وفي واقعة أخرى صرح قيادي إخواني مصري أن الجماعة لا تعتبر معاداة أمريكا موقفًا مبدئيًا، ولا تشارك القوميين واليساريين عداءهم الجذري لها، لكنهم لا يستطيعون إعلان ذلك، خوفًا من رد فعل القواعد التي تربت على معاداتها، بل وصل

الأمر إلى حد أن عالما مصريًا جليلًا شغل منصبًا مرموقًا في مجال الإفتاء أصدر فتوى في شأن الحجية التشريعية للأحاديث النبوية ورفض نشرها خوفًا من رد فعل الرأي العام، وكشف عنها بعد وفاته بسنوات، ما يعني أن مرض الخوف من الجماهير امتدت أعراضه من لغة الخطاب السياسي إلى الإفتاء الشرعي. وفي الصراع العربي الصهيوني ما زالت النخب الثقافية تطرح ما كانت تطرحه في حقبة الحرب الباردة وهو انعكاس لحقيقة أن الجماهير تؤمن بقدرة "**الإرادة**" أكثر مما تؤمن بتأثير الحقائق والوقائع، فالمنتصر في تصورها هو من يملك إرادة النصر لا من يملك مؤهلاته، وبالتالي لا يشغلنا بشكل جاد تخلف علمي أو تقني أو فقر أو فساد، بقدر ما يشغلنا إلى حد الهوس أن يتحدث أحد عن هدنة أو تغيير في ترتيب الأولويات لبناء البيت العربي من الداخل – وهو من أهم الشروط الموضوعية للانتصار – فعندئذ يتحول الاجتهاد إلى جريمة يستحق مرتكبها الشنق لأنه يخدم "**أجندة العدو**" و....

والازدواجية بين الحقيقي والمعلن عندما تنتقل إلى النخب فإنها تمسخ الخطاب السياسي، وتنتج تصورات مشوهة، ومن يمسكون دفة توجيه الجماهير يستطيعون في هذا المناخ خنق كل رأي مخالف، وهو مشهد يشبه في نتائجه المشهد السوفيتي قبل جورباتشوف، حيث تم خنق كل دعوة للمصارحة والمراجعة، لكن الجماهير هنا حلت محل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وأجهزة الأمن السياسي. فأصبحت الجماهير عبئًا على من شاركوا في حشدها وأصبح المثقف "**جرسونًا**" (**نادلًا**) يقدم لسيده ما يريده، بعد أن كان رائدًا يستدل الناس بمسار خطواته.

والويل لأمة تقودها الجماهير.

المسألة الدينية على أعتاب قرن مضطرب ([35])

كأن العالم عاد إلى ما قبل "**صلح وستفاليا**"، تلك الاتفاقية التي عقدت عام 1648 ويعتبرها المؤرخون البداية الحقيقية للعصر الحديث وقد أنهى: "**صلح وستفاليا**" حروبًا ضارية بين الدول الدينية والعلمانية في أوروبا وأسس "**الدولة القومية الحديثة**"، وقد كانت الاتفاقية نتيجة غير مباشرة للإصلاح الديني الذي قاده مارتن لوثر فأسس المذهب البروتستانتي وبعد قرون يحتضن المذهب البروتستانتي عملية تاريخية لإعادة الصلة بين الدين والسياسة بل بين الدين والحياة العامة كلها تبدو معها البشرية كما لو كانت تعود إلى ما قبل "**صلح وستفاليا**".

وقد وقعت الاتفاقية بعد سلسلة من الحروب الدموية ليس فقط بين البابا والبروتستانت بل أيضًا بين طوائف البروتستانت أنفسهم وأكبر دليل على ذلك، اندلاع "**حرب الثلاثين عامًا**" (1618 – 1648) التي مثلت عراكًا شرسًا بين اللوثريين والكلفانيين وهي جماعة نشأت من رحم الحركة اللوثرية وانشقت عنها فيما بعد، وهي حرب لم تضع أوزارها إلا بعد انعقاد مؤتمر كبير،

([35]) نشر في 27/ 8/ 2006.

سُمي **صلح وستفاليا** (نسبة إلى منطقة وستفاليا الواقعة في غرب ألمانيا)، حيث شارك فيه 121 مندوبًا من ممثلي الحكومات الأوروبية.

من الحروب المقدسة للحروب المقدسة!

وقد اتفق هؤلاء المندوبون على وضع نهاية للحروب الدينية في ألمانيا وإدخال الطوائف الدينية الثلاث: الكاثوليكية واللوثرية والكلفانية تحت مظلة التسامح الديني. إلا أن الأهم من ذلك كان اشتمال المؤتمر على تجريد السلطة البابوية من حق التدخل في شؤون الكيانات السياسية الأوروبية ومن ثم تأسيس العلمنة السياسية في عالم الغرب. وقد أسفرت التجربة القاسية مع السلطة البابوية عن مثل هذا الانقلاب الفكري فالتجربة انتهت ليس فقط إلى معاقبة السلطة الدينية بل معاقبة الدين ذاته.

حيث لم تتم التفرقة بين الدين كعقيدة وبين الممارسين الذين أساءوا استخدامه فكان الدين هو الضحية، حيث سحب من الحياة سحبًا مُطلقًا وكان يراد له أن يكون أبديًا. وجاءت الثورة الفرنسية (1789) لتؤسس الفصل التام النهائي بين الدين والدولة وأصبحت المرجعية السياسية للكيانات السياسية الأوروبية الحديثة كافة. بحيث لم تعد قضية الانفصال بينهما مما يقبل النقاش، وربما أصبحت مستقرة في العقل الوجدان الغربيين بحيث لم تعد موضع نقاش، وخلال القرنين الماضيين كانت الولايات المتحدة توصف بأنها "**استثناء**" في مسار الظاهرة الغربية لكن الاستثناء أصبح من القوة والقدرة على التأثير بحيث تحفر مجرى جديدًا لنهر السياسة الدولية يعيد طرح العلاقة بين الدين والسياسة.

والعالم يشهد إحياء دينيًا متزامنًا عابرًا ليس فقط لحدود الدولة القومية بل للقارات والتشكيلات الحضارية والقوميات منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فهناك إحياء ديني بين أتباع الأديان السماوية الثلاثة وبعض الأديان غير السماوية، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين الذي بدأ مضطربًا وعاصفًا يشهد العالم درجة غير مسبوقة من الاهتمام والجدل بشأن علاقة الدين بالسياسة فالقضية –كما أشرنا – مطروحة بقوة في القوة الأكبر في العالم.

وبدأت تحتل مكانًا مهمًا في لغة خطابها السياسي، فللمرة الأولى منذ قرون يتحدث حاكم غربي عن حروب تشن من منظور إنجيلي وتوراتي ومخططات "**إلهية**" لنهاية التاريخ، وعندما يتحدث "**الرئيس المؤمن**" جورج بوش عن الصراع مع "**محور الشر**" فإن من الطبيعي أن يكون هناك في المقابل "**محور الخير**"!

عن "المسألة الدينية"

ولأن القضية من الأهمية والعمق بحيث تتجاوز الأبعاد السياسية المباشرة فقد خصها المفكر المعروف الدكتور جورج قرم بكتاب مهم هو: "**المسألة الدينية في القرن الحادي والعشرين**"، وقرم المفكر الموسوعي الذي نال درجات أكاديمية في الاقتصاد والقانون كان موضوع رسالته للدكتوراه: "**تعدد الأديان وأنظمة الحكم**"، فضلًا عن تجربة سياسية غنية أوصلته لمنصب وزير مالية لبنان (1998 – 2000). وفي كتابه يرسم قرم ملامح المشهد العالمي فيؤكد أن

العالم يشهد انبعاثًا للهويات الدينية لم يعرفها منذ أكثر من قرن وتعبر الظاهرة عن نفسها بتوترات ساخنة ونزاعات طائفية وإثنية وعرقية داخل البلد الواحد أو بين بلدان متجاورة كما أنتجت الظاهرة أيضا ثقافات خاصة ونظريات كان أبرزها صراع الحضارات الراهن والمقبل بديلًا لصراع أيديولوجي سابق بين الرأسمالية والشيوعية. ولأن قرم شأن معظم المثقفين العرب يتبنى الموقف الأوروبي المدافع عن عالم "**علماني**"، فإنه يرفض حصر هذا "**الإثم**" بدين واحد تمثله الحركات الأصولية الإسلامية!

وبسبب انحيازه الواضح يرى قرم أن تصاعد العنف في العالم من نتائج انبعاث هذه الهويات الدينية فعلى امتداد النصف الأول من القرن العشرين كانت صورة العالم بعيدة جدا عن التأثير الديني وكانت الأفكار العلمانية تتقدم لتزيح الثقافات الوطنية وكان العالم العربي يواجه الاستعمار وينبه قرم لحقيقة مثيرة لم تلفت الانتباه قبلا هي أن ميثاق الجامعة العربية لم يحمل أي إشارة إلى رباط ديني. وهو لا يغفل أن بعض المؤرخين يردون "**الإرهاب**" إلى الثورة الفرنسية ومرحلة "**الإرهاب**" اليعقوبي التي شهدتها فرنسا فهي الجذر الحقيقي للإرهاب الحديث.

المستقبلات البديلة

والاهتمام العالمي بالإحياء الديني المتزامن عالميًا ليس ترفًا معرفيًا، وبخاصة بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي فقضية العلاقة بين الدين والدولة أعقد قضايا

الواقع السياسي منذ رحيل الاستعمار العسكري الغربي المباشر فضلًا عن أن الصراع حول هذه القضية كان سببا في سفك دماء كثيرة في أماكن عديدة من العالم العربي، فضلًا عن أن مأزق الهوية الحاد غير منفصل عن قضايا مثل: العلاقة مع الغرب، والصراع العربي الصهيوني، واستيعاب الإسلاميين في العملية السياسية. فإذا كان كتاب قرم – وهو مجرد نموذج لمنطق تفكير منتشر – يتعامل مع الإحياء الديني بوصفه "**إثمًا**"، وسببًا لمزيد من الصراعات الدولية والإقليمية، فإنه في الوقت نفسه يؤدي لنتيجة شديدة الأهمية هي أن الإحياء الإسلامي في العالم العربي والإسلامي ليس استثناء من اتجاه التاريخ، صحيح أنه كثيرًا ما افتقر إلى النضج الكافي والاستعداد الحقيقي للتعايش مع التيارات السياسية الأخرى فإنه في النهاية لا يجوز أن يعامل كما لو كان شيئًا عجائبيًا أو نبتًا شيطانيًا أو صنيعة استعمارية، إلى آخر الأوصاف التي تملأ الكتابة العربية عن الظاهرة، ويظل الدين أكبر وأقدس وأكثر أهمية للإنسان والمجتمع من أن يختزل النقاش حوله في تجارب هذه الجماعة أو تلك.

ومن نافل القول إن دعوة البعض لأن تنضم الأمة إلى الموقعين على "**وستفاليا**" هي في غير محلها لأن من وقعوها أنفسهم منقسمون بين دفنها باعتبار أن "**إكرام الميت دفنه**" وبين تحنيطها كتذكار لحقبة من التاريخ انتهت!

خلفية المشهد قد تكون أكثر إثارة! ([36])

المشهد اللبناني الدموي استطاع السيطرة على العين والأذن والعقل وهو جدير بذلك، فقدر العربدة الإسرائيلية والبصمات الدموية التي تركتها آلتها العسكرية على الخارطة اللبنانية: الناس والجسور والطرق.. ..لم تترك مكانا لمفردة أخرى لنراها فضلا عن أن نتأملها وندقق فيها وفي دلالاتها، وفي جلسة مجلس الأمن للتصويت على القرار 1701 كانت هناك كلمتان لم تركزا على المشهد بقدر ما رسمتا خلفيته بألوان قاتمة وحملتا نذر مستقبل صعب ينتظر المنطقة العربية، وفي الحقيقة فإن الكلمتين تؤكدان أن الصواريخ والبوارج والنازحين والضحايا المدنيين مفردات صورة مرعبة لكن بعض الأفكار قد تثير في النفس من مشاعر الخوف والإثارة أكثر مما تثيره مفردات المشهد اللبناني!

ملاحظات الأمين العام

الكلمة الأولى التي تجاوزت واجهة المشهد اللبناني إلى الخلفية كانت كلمة كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة الذي أشار إلى دلالات المداولات حول القرار الدولي في مراحلها المختلفة قبل الوصول للنص الأخير الذي أقره مجلس الأمن، وهو اعتبر أن الاستقطاب والاصطفاف على الساحة الدولية بسبب الحرب الإسرائيلية

([36]) نشر في: 15/ 8/ 2006.

على لبنان غير مسبوق و"**التصدعات لم تصب المباني وحدها بل التصورات والأفكار أيضًا**"، وفي الوقت نفسه تنبأ الأمين العام بأن الشرق الأوسط مرشح للبقاء على قمة أولويات الأمم المتحدة لسنوات قادمة، وأن بقاءه كذلك يعني مزيدا من الهزات والسيناريوهات والمخططات والتفجيرات والقرارات....

والتعبيرات المهذبة لرجل الدبلوماسية المخضرم وراءها ما وراءها فالساحة الدولية تتجه بوتيرة ملحوظة للانقسام والاستقطاب وهو مناخ متوتر إذا ساد واستقر تكون له عواقبه على القضايا الدولية وهو نتيجة للخلاف في المفاهيم، فمعان مثل "**وقف إطلاق النار**"، و"**وقف الأعمال الحربية**" و"**حق إسرائيل في الدفاع عن النفس**"، وغيرها من التعبيرات التي تتصف بقدر من الغموض وأحيانا صعوبة التفرقة بينها وقبولها القراءات المختلفة مؤشر على صعوبات حقيقية تعترض التوافق الدولي على المفاهيم التي تحكم التحرك الدولي وهو ما سيفتح الباب لحزمة جديدة من المفاهيم والمصطلحات لقاموس الأمم المتحدة، وهي مفاهيم لن تحكم صياغتها في المقام الأول معايير العدالة بل توازنات القوى وستتم صياغتها في ظل تفرد أميركي واضح بوضع القوة الأعظم.

والمفاهيم التي أصابها التصدع بقيت آيلة للسقوط منذ انهيار الاتحاد السوفييتي لتسقط مع أنقاض برجي مركز التجارة العالمي على رأس المجتمع الدولي في الحادي عشر من سبتمبر الذي خرجت من بعده الولايات المتحدة الأميركية كالإعصار لكي "**تؤدب**" المارقين وتواجه محور الشر في مسار بدأ بأفغانستان ولم ينته حتى الآن، والأمين العام يتوقع بقاء منطقتنا على قمة أولويات المجتمع الدولي لسنوات قادمة وهو تعبير مهذب عن حقيقة أن العالم العربي – وصولا إلى أفغانستان وباكستان – أصبح منتجًا للقلاقل من تنظيمات الإرهاب الشرسة التي ضربت قلب

العالم الغربي في سلسلة من العمليات الدموية في نيويورك ولندن ومدريد وغيرها، وقد جاء الكشف عن إحباط محاولة لتدمير عشر طائرات بريطانية في عرض الأطلنطي في طريقها لأميركا في توقيت شديد الحساسية دوليًا ورسخ الصورة القائمة عن منطقة محتقنة غاضبة مليئة بالمتشددين لا تصدر للعالم سوى النفط والانتحاريين، ومن الصعب جدًا على مواطن غربي بسيط أن يفرق في عصر الصورة بين إرهابيي القاعدة ومجاهدي حزب الله، وبالتالي فإن مقولة: "**الشرق الأوسط المثير للمتاعب**" تتكرس بالتدريج دون فرصة لتحديد من يضع بذرة المتاعب ومن يضرس بحصرمها!

المفاجأة القطرية

كلمة وزير خارجية قطر حملت هي الأخرى الكثير مما يجب الوقوف عنده وأكثره أهمية وأخطره دلالة كشفه عن مسعى عربي فعلي لنقل القضية الفلسطينية للأمم المتحدة وهو لمن لا يعرف منعطف تاريخي في الصراع العربي الصهيوني وهو موقف متناغم تماما مع قول عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية إن مسيرة التسوية ماتت.

وما يجعل لهذا الإعلان أهمية استثنائية أن الولايات المتحدة الأميركية وخلال عقود كانت تطلب من الدول العربية صراحة عدم نقل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة مصرة على التفاوض المباشر بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة دون مرجعية دولية وكل الاتفاقات التي وقعت بين العرب وإسرائيل تمت بهذا الشكل بعيدًا عن الأمم المتحدة (كامب ديفيد – أوسلو – وادي عربة).

وهذا الإطار كان يوفر لإسرائيل أن تتفاوض دون مرجعية وتجعل موازين القوى المعيار الوحيد لما يمكن أن يحصل عليه كل طرف، فضلا عن أنه كان يحرم

خصوم الولايات المتحدة الأميركية ومنافسيها من الضغط عليها بهذا الملف الشائك ذي الأهمية الاستثنائية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ووجوده في الأمم المتحدة كراع لمفاوضات جديدة محتملة يفقد أميركا دور "**الوسيط**" والراعي الوحيد الذي طالما كان سندًا لإسرائيل، بل لا أبالغ إذا قلت إن الدور الأهم الذي لعبه بعض الحلفاء للعرب للولايات المتحدة الأميركية ولعقود متصلة كان إبقاء المفاوضات حول القضية الفلسطينية بعيدا عن أروقة الأمم المتحدة. وإذا عدنا إلى ما قاله أمين عام الأمم المتحدة وقرأنا التصريح القطري في ضوئه أدركنا أن القضية الفلسطينية ستنتقل للمنظمة الدولية في ظل استقطاب دولي متنام وخلافات على المفاهيم وأفكار أصابها التصدع أي أن سنوات صعبة تنتظر العرب وقضيتهم.

في الوقت نفسه فإن "**الباب السابع**" من ميثاق الأمم المتحدة الذي انفتح مع الحرب على العراق أصبح على ما يبدو مستعصيًا على الغلق وما زال يطرح كمرجعية لحل المشكلات في مسودات قرارات دولية وهو مؤشر على المزيد من التدخل الدولي مطروح وبخاصة في العالم العربي، فالسودان ما زال مهددا بنشر قوات دولية على أراضيه في إطار مشكلة دارفور ومرشح للانتقال إلى قائمة ضحايا "**الباب السابع**". والتعديل الذي أدخل على القرار اللبناني لا يعني أن الرفض سيظل قادرا في مرات قادمة على الدفع باتجاه اتخاذ القرارات بناء على الباب السادس.

معالجة جذور الأزمة

المثال الأوضح لحالة الاستقطاب والتصدع في المفاهيم الخلاف الواسع لمفهوم معالجة جذور الأزمة اللبنانية الإسرائيلية فالعرب ومعهم بعض الأطراف الأوروبية التي كانت تعني بذلك التوصل إلى حل للقصية الفلسطينية في ضوء المبادرة التي تبناها

العالم العربي إطارا للحل أو تنفيذ خارطة الطريق التي قبلها العرب وتمت برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تعني به وقف أي أعمال مسلحة ضد إسرائيل تنطلق من لبنان ونزع سلاح حزب الله و.. .. كما هو واضح فإن القصف المتبادل بالأفكار يحمل مخاطر لا تقل عن القصف بالصواريخ والحرب قبل أن تصبح واقعة تبدأ فكرة!

البحث عن رومولوس العظيم ([37])

"**رومولوس العظيم**" مسرحية شهيرة للكاتب السويسري المعروف فردريش دورينمات تُصوِّر الفصل الأخير من تاريخ الامبراطوية الرومانية. وفيها يقف رومولوس يشاهد الانهيار وهو لا يبالي، وعندما يأتيه خبر نهاية جيشه يقابل ذلك بعدم اكتراث بل سخرية شديدة. ويرى كثير من النقاد أن المسرحية تعالج فكرة من أفكار فلسفة التاريخ مفادها أن أي حاكم يكون ترتيبه الأخير في أية سلالة حاكمة لا يتحمل بالضرورة مسئولية زوال ملكها، فعوامل الانهيار تتراكم عبر زمن طويل حتى تأتي "**القشة التي تقصم ظهر البعير**". بل إن دراسات على أسر حاكمة في الشرق والغرب تؤكد أن هذا الحاكم الأخير يكون، في أحيان كثيرة، مصلحًا تعجز قدرته ورغبته عن مواجهة تركة التراجع المتراكمة، بينما يوصم في التاريخ بأنه المسئول عن الانهيار لمجرد أنه حدث في عهده.

ويأتي في هذه القائمة كثيرون قديمًا وحديثًا منهم أبو عبد الله ملك غرناطة آخر ملوك الأندلس، والسلطان عبد الحميد آخر سلاطين العثمانيين، وحديثًا ميخائيل جورباتشوف آخر حكام الاتحاد السوفيتي. وفي مسرحيته يصور فريدريش دورينمات آخر حكام روما مقتنعًا بحتمية سقوطها غير راغب في بذل أي جهد لتلافي هذا المصير.

([37]) نشر في 6/ 9/ 2006.

وقد شهد القرن العشرون مواقف مشابهة كان على أحد الحكام فيها أن يغلب الاعتبارات الواقعية على القناعات والمشاعر الوطنية، فمثلًا كانت العلاقات الألمانية الروسية دائمًا، ولقرون متواصلة مخضبة بالدم، وكان الاجتياح النازي لروسيا الذكرى الأكثر دموية وإيلامًا في ذاكرة الروس.

وفي عام 1972 وقع المستشار الألماني السابق فيلي برانت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي تنص على تسوية أية خلافات بين البلدين دون اللجوء للقوة، وهي الاتفاقية التي كان لها دور كبير في بناء جسور من الثقة بين الطرفين ظهرت نتائجها في عهد المستشار الألماني هيلموت كول الذي تمت وحدة ألمانيا على يديه. وكانت النخبة السياسية في البلدين من الوعي بحيث أقدما على عقد الاتفاقية متجاوزين الميراث القديم، أما الجماهير على الجانبين فكانت أسيرة "**الحقد المقدس**" ولذا جاء رد فعلها متشابهًا، فالقوميون الألمان اتهموا فيلي برانت بالخيانة والقوميون الروس عبروا عن مشاعرهم بالبكاء – الحقيقي لا المجازي – والسياسة إذ تتأسس على المشاعر تخلق مقدساتها ومحرماتها، وأحيانا أوهامها!

وفي الاتحاد السوفيتي كان ميخائيل جورباتشوف الوحيد الذي امتلك شجاعة تقمص دور رومولوس العظيم عبر خطوتين تاريخيتين متواليتين صادمتين: الجلاسنوست والبريسترويكا، ويجسد الخلاف في قراءتهما بين الشرق والغرب المأزق العميق الذي يواجهه العقل العربي. فبينما رأى فيها مفكرون غربيون كثيرون – وكثير منهم كانوا متعاطفين مع التجربة الشيوعية – أنها كانت اعترافًا شجاعًا بحقيقة مرة رأى معظم الكتاب العرب جورباتشوف متآمرا "**هدم**" الاتحاد السوفيتي وقام بدور

مرسوم لخدمة الإمبريالية. وهذه القراءة التآمرية صدى لفكرة أعمق وأخطر، هي أننا لا يمكن أن نكون في موقف وسط بل نحن مخيرون بين "**النصر**" و"**الموت**"، وهو يعبر عنه بيت الشعر العربي الشهير:

وإنَّا أناس لا تَوسُّط بيننا

لنا الصدر بين العالمين أو القبر

مصارحة شيوعي عربي

وتبلغ المفارقة قمتها عندما نقرأ شهادة تاريخية بكل المعايير، كتبها شيوعي عربي شهير هو سعد كامل الذي نشر مقالًا عن مشاهداته في الاتحاد السوفيتي (**الأهرام 8/ 8/ 1989**): "**قضيت في الاتحاد السوفييتي شهرًا، وكنت شغوفًا هذه المرة أكثر من أي مرة أخرى بأن أعرف ما يجري هناك من تغييرات ثورية كبرى**".

ويكمل: "**أصابني الفزع فاستنجدت بصديقي الذي يعيش في الاتحاد السوفييتي منذ زمن طويل، ويتقن اللغة الروسية اتقانًا كبيرًا .. كان هذا الصديق كلما قابلني في السنوات السابقة يحكي لي حكايات وروايات مذهلة عن التعفن والبيروقراطية التي أصابت وطن الاشتراكية الأم، ويؤكد لي أنني أستطيع أن أحصل على أي شيء غير موجود، وأن الفساد أصبح ينخر في عظام هذه الدولة العظمى، ولكني لم أصدقه بل ساورني الشك في مقاصده**".

لكن صديقه حكى له قصة قصيرة فقال: "**حدث أن شابًا قد تلقى مكالمة هاتفية وكانت المتحدثة سيدة أخطأت الرقم، فاعتذرت، فحاول الشاب أن يداعبها على سبيل المزاح، فقد كان صوتها جميلًا..، فإذا بها تستجيب لدعابته،**

ولما استمر الحديث وجدها ذكية لطيفة. حاول الشاب أن يعرف رقم هاتفها ولكنها وعدته أن تتصل به من وقت لآخر، وطلبت منه أن لا يجهد نفسه في الوصول إلى رقم هاتفها أو معرفتها شخصيًا، بل يكفي الاتصال التليفوني، ودارت السنوات والمكالمات الهاتفية الليلية تجري بانتظام".

"وازداد تعلق الشاب بها كل يوم، وكانت السيدة تحدثه عن الفن والسياسة والفلسفة، توصيه بقراءة كتب معينة، وحينما ألح الشاب عليها لكي يقابلها، وعدته خيرًا شرط أن لا يتحدث إليها وإلا أصابها وأصابه الضرر .. وهكذا كان بعد أن وصفت نفسها له، وبعد أن حان الموعد دخلت سيدة تحمل نفس الصفات فإذا بها عجوز شمطاء مترهلة .. وكم كانت الحقيقة قاسية .. فأخذ الشاب يتلفت، ويخادع نفسه المصدومة ويتخيل حتى أيقن أن فتاة شابة، جميلة، تلبس ملابس العجوز هي التي تحدثه في الهاتف كي يصدق الوهم الذاتي".

وبعد أن قص عليه صديقه هذه القصة الرمزية التي تبين أن الشيوعيين العرب قد راهنوا على العجوز التالفة التي تمثل لهم مصدر الإلهام والحكمة الماركسية بينما يعرف الجميع بشاعتها وترهلها وفسادها.. في الوقت نفسه، يراهن جزء منهم على الشابة التي لا تحمل سوى ملابس حمراء فاقعة علَّها تحمل خلاصًا، وهي الشابة الجذابة التي تلقي رواجًا على أرض الجحيم الشيوعي..

ثم ينهي قصته قائلًا: **"لقد كنت ألمح الشك في عيونك عندما كنت أحدثك عن السلبيات والأخطاء التي كانت تصل لحد الجرائم، ولما كانت لغة الإيديولوجيات والأفكار تلقي هجرانًا.. فقد اخترت هذه القصة الرمزية"**. ويمضي سعد كامل في اعترافاته فيصف لقاءه مع صديق من الحزبيين السابقين "**الحرس القديم**" قائلًا: **"كان متحفظًا في لقائي هذه المرة سألته عن البروسترويكا، فقال:**

بروسترويكا .. بروسترويكا .. كل الناس معها .. ما دامت الحكومة كذلك". ثم قال: "**أنتم الشيوعيون العرب سبب البلاء، أنتم – وبصفة خاصة المصريون – كنتم أشد ملكية من الملك نفسه، حيث كنتم تؤيدون ستالين وبرجنيف وشجعتم على وقوعنا في الخطأ**"!

والمؤكد أن توجيه الاتهام على هذا النحو ينطوي على مبالغة لكنه لا يخلو من دلالة فالسياسات "**الشعبوية**" تجعل البدائل محددة سلفًا والخيارات محدودة، وفي ظلها من الصعب جدًا أن تجد الأمم التي تعاني هذه المشكلة شخصًا في شجاعة فيلي برانت أو جورباتشوف أو رومولوس العظيم!

عالم جديد تصنعه الديموغرافيا ([38])

كيف يتغير العالم؟

سؤال شغل رجال السياسة والمؤرخين وأساتذة فلسفة التاريخ طويلًا، وقبل هؤلاء جميعًا صناع القرار. ومع ظهور الدولة القومية المركزية في العصر الحديث، كانت مهتمة بشدة بالسيطرة على عوامل التغير لضمان أقصى درجات التحكم الممكنة في المستقبل. ودائمًا كان العامل السكاني "**الديموغرافي**" من العوامل الرئيسة في سيناريوهات المستقبل الافتراضية، رغم أن فترة التنافس الاستعماري منحت الموارد الطبيعية أهمية ومركزية سرعان ما تبين أنها مبالغ فيها.

ويعد القرن العشرون العصر الذهبي للمالتوسية هذه النظرية التي حاول واضعها أن يحدد العامل الأكثر تأثيرًا في مستقبل الأمم، وهو التزايد السكاني، الذي كان حسب نظريته يسير في اتجاه مضاد لمعدل نمو الموارد الطبيعية.

من الطبيعي إلى الإنساني

وقد كانت المالتوسية حتى وقت قريب تبدو غير قابلة للنقاش، وساعد على اتساع نطاق من ينطلقون منها في رؤيتهم السياسية والاقتصادية للمستقبل الانتشار

([38]) نشر في **13 / 9/ 2006**.

الكبير لقيم اللذة والفردية في الغرب، وقلة الإقبال على الزواج وتكوين الأسر والإنجاب، وترافق ذلك مع النجاح الكبير للاقتصاديات الرأسمالية الغربية، حتى ظن كثيرون أن الارتباط ارتباط سببي وأن التقدم الاقتصادي يستدعي بالضرورة السيطرة على معدل زيادة السكان، وهكذا.

وقبل أن ينقضي القرن العشرون كانت الأوضاع الديموغرافية تتقدم بين أولويات العالم الأكثر تقدمًا، مترافقة مع تحذيرات من وصول دول أوروبية بسبب نمط الحياة الغربي والعزوف عن الزواج والإنجاب إلى حالة العجز عن تجديد وفياتها، بحيث أصبحت تتناقص.

وظهرت مفاهيم جديدة وسياسات جديدة فحل مصطلح مثل "**الثبات السكاني**" محل صيحات التخويف من الانفجار السكاني وأصبح الإنجاب مرغوبًا فيه، بل رصدت لأجله مكافآت سخية في الميزانيات الرسمية.

بل إن العالم الذي بدا بعد قليل من الحرب العالمية الثانية "**شابًا**" أصبح في نهاية القرن العشرين مهددًا بأن يصبح "**مسنًا**"، وأصبحت نسبة المسنين في المجتمعات الأكثر تقدمًا مشكلة معقدة. ففضلًا عن التأثيرات الاجتماعية والتكلفة العالية للرعاية الصحية أخذت المشكلة منحى جديدًا، عندما اختل التوازن بين عدد المسنين وعدد العاملين.

حيث يحتاج الاستمرار في دفع معاشات التقاعد في بلد مثل فرنسا وجود أكثر من اثنين يعملان، والحال قريب من ذلك في ألمانيا. وقد تبلور التأثير الخطير لهذا الخلل في المظاهرات الصاخبة التي شهدتها فرنسا عام 2003 بسبب قانون جديد يقلص امتيازات العاملين، ليمكن الدولة من الاستمرار في دفع معاشات المتقاعدين.

وفي ألمانيا ساهمت المشكلة بنصيب وافر في الفشل الانتخابي الذي مني به المستشار جيرهارد شرودر في ألمانيا.

ديموغرفيا تغير الجغرافيا

ومع انتشار نمط الحياة الغربي في أقصى الشرق بدأت مجتمعات غير غربية تعاني الأزمة نفسها، ففي اليابان هناك انشغال كبير بظاهرة جديدة حيث قرى تشيخ وتختفي من الوجود. ويتحدث اليابانيون حاليًا بانزعاج عن سكان قرية "**أوغاما**" المسنون الذين قرروا الرحيل، وبيع القرية لشركة نفايات، بسبب تقلص عدد سكانها إلى ثمانية مسنين رأوا أنهم لن يتمكنوا من الاستمرار في حياتهم الحالية، فاتفقوا على حل راديكالي هو بيع كل القرية لتصبح مدفنًا للنفايات!

الحادثة هي الأولى من نوعها في التاريخ الياباني التي يضطر فيها مواطنون لإخلاء قريتهم طوعًا، وقد قرع هذا الحادث جرس إنذار لهذه المشكلة التي تواجهها اليابان، وتتمثل في كونها أكثر بلد في العالم يضم نسبة عالية من السكان المسنين. وبدأت تشهد انخفاضًا في عدد السكان العام الماضي، لأول مرة في تاريخها.

وأصبح الريف الياباني – وبشكل متزايد – خاليًا من السكان، وهناك مخاوف من أن الكثير من القرى مثل أوغاما ستختفي قريبًا. وفي اليابان هناك كثير من التجمعات السكانية التي يسميها الأكاديميون "**قرى بلغت حدودها**" وهو وصف للتجمعات التي يبلغ عدد المسنين فيها أكثر من نصف تعداد السكان. ومن بين 140 قرية في المقاطعة التي تضم قرية أوغاما هناك 40% لا تتجاوز البيوت المأهولة فيها 10 عائلات وغالبية الناس فيها من كبار السن.

أما في قلعة الشيوعية، فإن المشكلة أكبر حيث طبق الصينيون منذ ثلاثين عامًا سياسة صارمة لا تسمح للأسرة إلا بإنجاب طفل واحد للسيطرة على النمو السكاني الكبير، غير عابئين بالأثر على المدى البعيد. وكانت المعادلة المالتوسية البسيطة تقوم على: إنجاب أقل، ونمو اقتصادي أكبر، فاختل التوازن الجيلي في المجتمع.

وحديثا أطلقت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية صيحة تحذير مدوية من تأثيرات هذا الاختلال، ففي "**الكتاب الأخضر للسكان والأيدي العاملة**" نبؤة علمية تشير إلى أن الصين بعد خمسين عامًا سيكون فيها مائة مليون من المسنين، وفي الوقت نفسه ستعاني الصين شحة في الأيدي العاملة الشابة. وحسب الإحصاءات الواردة في الكتاب فإن المجتمع الصيني دخل عام 2000 مرحلة الشيخوخة بنسبة مسنين وصلت إلى 6% ممن تجاوزت أعمارهم 65 عامًا، وقد يصل عددهم حسب أكثر الاحتمالات تشاؤما 400 مليون مسن عام 2020. وتتوقع الأكاديمية أن تبدأ الأزمة من العام 2016 عندما تبدأ قوة القادرين على العمل في التناقص العددي، وما يضاعف القلق أن الأيدي العاملة الرخيصة كانت أهم عوامل الطفرة الاقتصادية الصينية.

العبث بالتوازنات الكونية

لقد كانت الخطيئة التي انطوت عليها السياسات السكانية الحديثة وأنماط التغير الاجتماعي التي ارتبطت بالتقدم الصناعي، العبث بالتوازنات الكونية التي أودعها الله في الكون. وللأسف الشديد، فإن النزوع المادي في الفكر الغربي جعل

الاهتمام بما هو مادي يفوق الاهتمام بما هو إنساني، فكان هناك دائمًا اهتمام بمدى وفرة الموارد الطبيعية على حساب الموارد البشرية.

وهو ما يعكسه الاهتمام بالتوازن البيئي على حساب التوازن السكاني والاكتفاء بالأرقام دون دلالاتها. وكما أن "**الأنانية القومية**" كانت وقود الصراع الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى للاستئثار بالنصيب الأكبر من كعكة الموارد الطبيعية فإن "**الأنانية الفردية**" كانت وقود النهم الاستهلاكي الذي جعل كل جيل يفكر في الاستئثار بأكبر قدر ممكن من المتع، كما لو كان هو "**الجيل الأخير**" في البشرية.

فكان العزوف عن الإنجاب هربًا من تبعاته الاجتماعية، والاقتصادية ثم العزوف عن الزواج نفسه، وإطلاق العنان للمتعة بعيدًا عن أي إحساس بالمسئولية، وهو ما تحول من مشكلة ثقافية واختيار اجتماعي إلى مأزق اقتصادي. بل إن الرئيس الروسي بوتين يرى أن المشكلة الديموغرافية في روسيا تهدد الأمن القومي!

وفي مجتمعات قامت على التعددية كالولايات المتحدة الأمريكية، فإن الهجرة تجدد شباب المجتمع باستمرار، أما في شرق آسيا حيث الغرباء مختلفون مرفوضون بقوة فإن المشكلة أكثر عمقًا وحدَّة.

السياسة الأكثر إيلامًا لكن الاقتصاد المرض الأخبث ([39])

قد يكون مفهومًا – وإن بقي غير مبرر – أن ينشغل العامة بالأحداث الساخنة التي يعلبها الإعلام العربي وينقلها بمنطق "**التيك أواي**" ساخنة ومثيرة بينما يقتصر اهتمامنا على محنة التخلف الاقتصادي المزمنة على تعليقات متحسرة تتلو ظهور تقرير تنموي دولي تفجعنا حقيقته، ذاهلين بقية العام عما ينمو تحت السطح من مخاطر هي أشد فتكًا من تجاذبات أكثرية لبنان وأقليتها ومشاحنات الرئاسة الفلسطينية وحكومتها المنتخبة و.. ..غيرها من الملفات التي هي بالفعل ساخنة لكن الانشغال بها – وحدها – هو نوع من الاهتمام بالمرض "**الأكثر إيلامًا**" على حساب المرض "**الأخبث**"!

لقد تجاوز العالم العربي مرحلة الإنكار والتجاهل للأزمة الاقتصادية فهناك الآن إقرار أوسع بأن خيارات جربت لعقود لم تؤت ثمارها وأن تغييرا كبيرا لم يعد منه مفر لكنه ما زال مؤلما بدرجة تجعل الشروع فيه مؤجلا لفترة طويلة فالانتقال من المبدأ للتطبيق إحدى نقاط ضعف الحكومات العربية فالقوانين والأنظمة والقرارات الإجرائية والتشريعات، تواجه كلها المقاومة والتأجيل وحتى الإعاقة عندما تصل لمرحلة التطبيق، فغالبا يتم تنفيذ القرارات التي تتضمن أهدافا بعيدة المدى على نحو روتيني وبطيء وخال من الحيوية بل يترافق تنفيذها أحيانا مع نية إبطال مفعولها. وانظر إلى عمليات

([39]) نشر في: 24/ 12/ 2006.

الخصخصة المتعثرة في عدد من البلدان العربية التي "**قررت**" بالفعل قبول إعادة هيكلة اقتصادها بينما تمت خصخصة اقتصادات دول كانت لعقود جزءًا من حلف وارسو في ثلاثة أعوام فقط**!**

وتواجه الأفكار والسياسات المبتكرة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي ردود فعل محافظة، وقد تناول ألبرت هيرشمان مؤلف: "**لغة رد الفعل البلاغية**" هذه الظاهرة فركز على "**المواقف والمناورات الجدلية الرئيسة التي من المرجح أن يلجأ إليها أولئك الذين يصممون على معارضة السياسات والتيارات الفكرية الإصلاحية، وعلى إفشالها**"، والنخب العربية هي فعلا جزء من المشكلة بدلا من أن تكون جزءًا من الحل رغم أن دورهم ذو أهمية فائقة في هذا السياق.

ووسط صخب الجدل عن التوافقات وحكومات الوحدة الوطنية والنزول للشارع والاتجاه نحو الخارج والنظر بعيدا عن مكامن الضعف الحقيقية في الواقع العربي لم يفكر المثقفون العرب بجدية في كتابة "**روشتة**" للنهضة بالحماس نفسه الذي يدبجون به "**وصفات**" المواجهة بل لم تبق طاقة فكرية ولا نفسية لدفع مشروع عربي للبناء طويل الأمد رغم أن تجارب شرق آسيا النهضوية تمنح أسرارها لمن يريد ويمكن اختصارها في علاجين: التعليم والديمقراطية، فالتعليم استثمار تجنى نتائجه على المدى البعيد وكما يقول المثل السائر: "**إذا كنت تخطط لسنة، ازرع بذرة. وإذا كنت تخطط لعشر سنين، ازرع شجرة وإذا كنت تخطط لمئة سنة فعلم الشعب**"، والديمقراطية بلا تعليم هي رياء بلا حدود، ولا يكمن هدف التعليم العام في خلق نخبة لامعة، بل في إنتاج مستوى عال من الكفاية. وعندما يكون سلم الأولويات مختلًا فإن الشعارات الأيديولوجية تصبح تعبيرًا عن "**الإرادة**» لا عن "**القدرة**"، وتلجأ الأمم عادة لسد هذه الثغرة بين الإرادة والقدرة إلى بناء عالم من التصورات الخاصة

والتفسيرات التي توفر حالة من السكينة الموهومة وبعدها يتضخم بالتدريج دور النخبة القائدة ومعها القائد الكاريزما في الحفاظ على الإحساس بالاطمئنان وهو ما توفره في المجتمعات المتقدمة معدلات الإنجاز العالية ودرجة رقي كفاءة الدولة في الحفاظ على استمرار الإنجاز من ناحية ومن ناحية أخرى عدالة توزيع عوائده.

وفي غياب التعليم الجيد والتداول السلمي الشفاف للسلطة يكون الحكام والمحكومون مهيئين لإسباغ القداسة على الميول الجماعية دون إخضاعها للتمحيص وتتحول إلى موقف مبدئي لا تجوز مناقشته و"**فطرة**" إنسانية لا تتغير، ومن هذا الباب دخلت فكرة كراهية الرأسمالية ووصفها بأبشع الأوصاف واعتبارها مؤامرة غربية لإفقار الشعوب.

وفي كتابه: "**لغز رأس المال**"، وهو عمل رائد وإنجاز فكري لهيرناندو دي سوتو، وعنوانه الفرعي: "**أسباب نجاح الرأسمالية في الغرب وفشلها في كل مكان آخر**". وفي كتابه يقرر دي سوتو أن لحظة الانتصار الكبرى للرأسمالية هي لحظة مواجهتها أزمة فانهيار جدار برلين أثبت أن الرأسمالية تؤمن في حد ذاتها إطار عمل قابل للاستمرار لتطوير اقتصاد حديث وإدارته، بينما في البلدان النامية ينظر إليها على أنها تؤمن الرفاهية لأقلية ذات امتيازات وسط بحر هائل من البؤس البشري.

ويتحدى دي سوتو هذه الانتقادات بقوله إن مدن العالم الثالث والبلدان الشيوعية سابقا تعج بأصحاب المشاريع وإن سكانها حتى الأشد فقرًا بينهم تقتصد المال وتشتري الممتلكات، ففي مصر وحدها تفوق ممتلكات الفقراء بمعدل 55 مرة قيمة الاستثمارات الأجنبية بما فيها تمويل قناة السويس وسد أسوان. وبحسب حسابات دي سوتو فإن القيمة الإجمالية للعقارات التي يحتفظ بها الفقراء في بلدان

العالم الثالث والدول الشيوعية سابقا لا تقل عن 9، 3 تريليونات دولار. أما الحقيقة المحزنة بحسب هيرناندو فهي أن ممتلكات الفقراء الهائلة هذه تظل "**رأسمالًا ميتًا**"!

وترتبط هذه الحقائق بوجهة نظر سائدة، لكن خاطئة، هي أن المال ينتج رأس المال، والواقع هو أن من ينتج رأس المال هم الأشخاص الذين "**ساعدتهم أنظمة ملكيتهم على التعاون وعلى التفكير في كيفية توجيه الممتلكات التي جمعوها نحو مزيد من الإنتاجية**". وأن الزيادة البارزة التي شهدتها رؤوس الأموال في الغرب خلال العقدين الماضيين هي ناتجة من أنظمة الملكية التي تم إصلاحها بحيث تتيح فرصا جديدة لأصحاب المشاريع الصغار ليستخدموا ممتلكاتهم هذه في إدرار أموال غير تضخمية يمكنهم بواسطتها تمويل مزيد من الإنتاج والثروات للدولة.

إننا كما يقول الخبير الاقتصادي الباكستاني المعروف نجم الثاقب خان: "**لا يمكننا أن ننتهك بلا عقاب قوانين التقدم الاقتصادي التي اختبرها الزمن ولا أن نشيح بنظرنا عن الدروس الواضحة التي يمكن استخلاصها من قدر المجتمعات الجامدة وغير الفاعلة ولا كذلك أن نتوهم بأننا قد منحنا مناعة خاصة ضد عواقب مقاومتنا الراسخة للتغيير. يجب أن نتخلى عن سيكولوجيا تلبس حال الضحية وعن البحث عن الأدوية البسيطة التي تشفي كل الأمراض وأن ننتبه إلى ضرورة تغيير المواقف السائدة وتأسيس رأس مال إنساني واجتماعي ومؤسسي بإيقاع سريع**".

وأول القواعد التي لا يمكن انتهاكها بلا عقاب أن التقدم بصيرة بقدر ما هو إرادة وصبر بقدر ما هو حماس ومناخ عام سياسي وثقافي بقدر ما هو إحصاءات عن الموارد، وأن الاقتصاد قد أصبح الأساس الراسخ لحماية الكرامة والسيادة والهوية وأن السياسة هي حصاد ما نغرسه في عالم الاقتصاد.

إعادة بناء ما دمره الاستبداد ([40])

أصبح صدور التقارير التنموية الدولية مناسبة لإحراج العالم العربي، فالأرقام في مجالات الاقتصاد والتعليم ومؤشرات الحريات والشفافية تشير إلى تراجع عام — مع استثناءات محدودة — وكأن العالم العربي يغرق بشكل بطئ ويتجه إلى مصير مظلم، بينما دعوات الإصلاح محاصرة بالشكوك والاتهامات ومساعي التغيير مكبلة بأفكار وخيارات، يريد البعض أن يجعلها "**مقدسة**"، ويعتبر التخلي عنها خروجًا عن الوطنية وتخليًا عن الهوية، رغم أنها لا تعدو أن تكون "**خيارات**" تجوز المفاضلة بينها، وبين غيرها ويجوز العدول عنها بناء على تقييم منصف لما أسفرت عنه.

فأول ما يصيب الأمم بالتكلس والعجز أن يغيب معيار الكفاءة في تقييم البدائل وأن يزول الخيط الفاصل بين الغايات والوسائل. ومن لم يتعلم من دروس التاريخ فإنما يفرط في أميز ما فضل الله به الإنسان على غيره من الكائنات وهو أنه كائن "**ذو تاريخ**" وبالتالي قادر على التعلم من خبرات السابقين وتجارب المعاصرين، ومن أراد أن يرى عاقبة السير ضد التاريخ فلينظر إلى العالم العربي**!**

مرض الاستثناء

([40]) نشر في **24/ 9/ 2006**.

ومن الحقائق الثابتة في الاجتماع الإنساني أن البشر على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وأديانهم بين مشتركات هي الفطرة ولكن الصعود الكبير للفكر القومي في حقبة التحرر الوطني تجاوز دوره في تعزيز الإحساس بالاختلاف عن الآخر "**المستعمر**" ليصبح شرنقة تفصلنا عن العالم. وهو ما يعبر عنه المفكر الليبرالي المصري المرموق الدكتور حازم الببلاوي متهكمًا بشعار "**إحنا حاجة تانية**".

وقد تحول هذا الشعار من تعبير عن التمايز والمكانة العالية إلى حقيقة مخيفة في تقرير تنموي صدر حديثا جاء فيه أن البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأعلى في العالم، أي أننا بدل أن تكون نتيجة إحساسنا بالتميز أن ننجز إنجازًا اقتصاديًا متميزًا صرنا "**استثناءً في الفشل**"!

التقرير هو "**تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2007**" وتقول إحصاءاته إن هذه المنطقة تشهد أعلى معدلات البطالة في العالم حيث تزيد معدلات البطالة على 25 % وحمل التقرير النظام الدراسي في المنطقة جزءًا من المسؤولية حيث إنه لا يرتبط بسوق العمل، والرقم الأكثر إثارة للرعب هو من ثمار التسويف الذي ما زال العربي يتخبط في ظلماته ففرص العمل التي يحتاج إليها حل المشكلة ستصل إلى 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 وذلك حتى تستطيع تثبيت حالة العمالة لديها.

التقرير يعني أن العالم العربي لم يستطع حتى الآن التكيف مع حقيقة أن الاقتصاد الاشتراكي أو المختلط لم يعد الوسيلة الأنسب للتنمية وهي حقيقة استوعبتها الدول التي تحكم مباشرة بأنظمة شيوعية وتحولت إلى اقتصاديات السوق خلال سنوات محدودة دون أن تتعامل مع النظام الاقتصادي بوصفه شيئًا مقدسًا أو

خيارًا وطنيًا وقد أثبتت التجربة – حتى الآن على الأقل – أن الخيار الجديد أكثر كفاءة.

دروس إعادة البناء

وفي الحقيقة فإن دروس إعادة البناء بعد الحروب أو بعد انهيار منظومات فاشلة كثيرة وبعضها صادم، فدول المعسكر الشيوعي السابق حققت نجاحات اقتصادية مهمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعضها نجح في تحقيق المعايير الاقتصادية للانضمام للاتحاد الأوروبي رغم صرامتها.

فإذا عدنا إلى الوراء قليلًا وجدنا أن حقائق التجربة اليابانية في إعادة البناء بعد الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الثانية حافلة بدروس أعمق ولمن أراد ألا يخدع نفسه هي دليل إدانة واضح لمنطق تفكير صانع القرار العربي والنخبة المثقفة معا.

ففي مطلع العام 1945 تحولت أكثر من مئة مدينة يابانية إلى رماد أما العاصمة طوكيو فخسرت في ليلة واحدة (9 مارس) عددًا من أحيائها بعد ألقيت عليها 700 قنبلة حارقة، وفي الليلة التالية حدث ما يشبه ذلك في مدينة أخرى ثم عاد القصف ليتركز على طوكيو بـ 8500 طن من القنابل، وحتى مايو من العام نفسه كان لسان النار يمتد إلى المواني والمدن الساحلية، وقد أعاد اليابانيون بناء كل ما دمرته الحرب في ثلاثة أعوام!

فهل نحن في حالة أسوأ من حالة اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية؟

لقد استطاع اليابانيون بدءًا من العام 1950 أن يحققوا أعلى معدل تنمية في العالم تتراوح بين 12% و9% وهو ما استمر حتى عام 1965 أما بقية قصة

المعجزة اليابانية فمعروفة. وقد حقق اليابانيون ذلك في وجود احتلال أمريكي عسكري مباشر ومعاهدة استسلام ما زالت توصف بأنها مذلة.

فلماذا لم تحقق نخب التحرر الوطني العربية شيئًا من ذلك رغم زوال الاحتلال؟ ورغم أن الصراع العربي الصهيوني أثر تأثيرًا ملموسًا في مسيرة التنمية العربية إلا أن هذا التأثير مقصور على الدول التي خاضت صراعًا مسلحًا مع الكيان الصهيوني، لكن واقع الفشل لا يرتبط بذلك.

آلام إعادة البناء

والدرس الذي تنطوي عليه هذه التجربة التاريخية وأمثالها أن إعادة إعمار ما دمرته الحرب أيسر كثيرًا من إعادة بناء ما دمره الاستبداد. فالعالم العربي مثقل ومقيد بمنطق التفكير السائد أكثر مما هو محاصر بمخططات ومؤامرات الأعداء، وهو لا تنقصه الفرصة، ولا الموارد، ولكن تنقصه الإرادة. فالتغيير يحتاج إلى شجاعة لأنه مؤلم، وبخاصة إذا كان ما يجب التخلي عنه من خيارات يمثل بالنسبة للنخبة أكثر من مجرد شكل للتنظيم السياسي أو المذهب الاقتصادي.

وحالة التأرجح التي تمتد في بعض الدول العربية لأكثر من ربع قرن تعبير عن هذا الخوف من آلام إعادة البناء، ومن أوضح سمات هذا التأرجح أن المشاعر الوطنية والقومية تشكل المعيار الوحيد لتقييم البدائل المتاحة وهو ما يساعد صانع القرار على تفادي قرار الإصلاح والتغيير بسهولة، لأنه يكون عندئذ مستجيبًا لمشاعر وطنية.

وإذا كان نصف قرن من الحكم الوطني الذي أعقب الاحتلال العسكري الغربي المباشر قد أدى إلى هذه التركة الثقيلة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية،

والمقارنة مع تجارب الآخرين دليل دامغ على أن الكفاءة غائبة تمامًا عن الخيار الذي انحزنا إليه. ولقد أثبتت تجربة انهيار الاتحاد السوفيتي والتردي المتواصل في أحوال روسيا قياسًا بدول شرق أوروبا التي قررت أن تتحول جذريًا عن الشمولية السياسية والاقتصادية معًا أن "**الاعتراف بالفشل فضيلة**"، وأن التراجع عن الخيارات الفاشلة ينطوي على شجاعة أكبر بكثير من التعلق العاطفي بتراث الاشتراكية والثورية دون نظر إلى حصادهما المر اقتصاديًا وسياسيًا.

فهل من اجتهاد جديد لا يضفي قداسة على الوسائل ولا يختصر مأساتنا بشعار "**إحنا حاجة تانية**"؟!

حكومة الوحدة الوطنية بين بيروت ورام الله ([41])

فجأة أصبحت "**حكومة الوحدة الوطنية**" روشتة علاج للأزمة السياسية المحتدمة في بيروت ورام الله بسيناريوهين مختلفين وهدفين متباينين وإن كانت العبرة واحدة، فحكومة الوحدة الوطنية في بيروت مطلب خصوم الولايات المتحدة، وهي في رام الله مطلب حلفائها، وهي في الحالتين محاولة لا تحتاج إلى تأويل للالتفاف على نتائج صندوق الانتخابات.

وكلا المشهدين عبرته أولا أن ازدواج المعايير مرض شائع في الشرق والغرب على السواء، وعبرته الثانية أن صناديق الانتخابات لم تحقق مطالب كل أطراف اللعبة السياسية. وأن نتائج الديمقراطية لم تزل عسيرة الهضم وإن اختلفت الأسباب في التجربتين، وأخيرا ففي الحالتين فإن أجندات معدة سلفًا يراد فرضها على الناخب، ولا نجانب الصواب إذا قلنا إن هذه هي النكهة المميزة للوجبة الأولى من الديمقراطية العربية!

حكومات بلا تفويض

([41]) نشر في: **29/ 9/ 2006**.

التجاذب في بيروت انعكاس لخلاف عميق تتبلور ملامحه بوتيرة متسارعة بين من يرون لبنان "**دولة**" ومن يرونه "**ساحة صراع**" وهو ما عبر آية الله مُحَمَّد حسين فضل الله بقوله: "**صنع لبنان الوطن ليكون الساحة. وذلك من خلال أن لبنان يمثل البلد الذي يخضع لنظام طائفي. ولهذا فإننا نقرأ هذه الأيام تحليلات عن الدور المسيحي أو السني أو الشيعي. إذا كان لبنان وطنا لمواطنيه فلا معنى للعنصر الطائفي. إن لبنان يمثل ولايات غير متحدة وليس وطنا موحدا لبنيه**" (حوار في الشرق الأوسط اللندنية 25 – 9 – 2006).

وفي غياب الاتفاق حتى على طبيعة الكيان اللبناني فإن من المنطقي أن تكون نتيجة أية انتخابات عاجزة عن إفراز حكومة تعبر عن اللبنانيين فهي تملك "**الأغلبية**" ولا تملك "**تفويضًا**" ولكي تملك تفويضا فينبغي أن تستند إلى عقد اجتماعي واضح الملامح يحدد "**الواجبات**" و"**الممكنات**" و"**المحرمات**" في الوطنية اللبنانية.

وهو ما تؤكد تداعيات ما بعد الحرب السادسة أنه محل خلاف عميق. وقد سئل الفيلسوف البريطاني الشهير برتراند راسل ذات مرة عن مشروعية أن يقرر برلمان بريطاني منتخب أن يحول بريطانيا إلى دولة شيوعية فقال: "**لا يجوز لأنه بذلك يتنكر لأساس وجوده**". ومن الناحية السياسية فإن حكومة فؤاد السنيورة تواجه ظرفًا داخليًا وإقليميًا ودوليًا شديد الصعوبة وتبدي قدرًا كبيرًا من الصلابة والحكمة في مواجهة عواصف كان يمكن أن تحمل إلى لبنان نيران فتنة لا تبقي ولا تذر ومن الإجحاف الشديد رجمها بكل هذه الحجارة بسبب الخلاف معها.

وهي من الناحية الدستورية وبالمنطق الديمقراطي تمثل أغلبية الشعب اللبناني لكنها في مواجهة استحقاقات لا تدخل ضمن عمل الحكومة لكون القضايا محل

الخلاف بين الأغلبية والأقلية ليست مما تحكمه المواءمة بل ما يحتاج إلى الإجماع، والمشكلة هي في تصور كل فريق أن قناعاته إما أنها محل إجماع وإما أنها تفاهمات ضمنية غير مكتوبة. لكن في المقابل فإن إدخال سلاح حزب الله ضمن توازنات القوى الداخلية صراحة أو ضمنًا متغير جديد.

فهذا السلاح كان دائما جزءًا من توازنات الأمن القومي اللبناني في مواجهة الكيان الصهيوني، فإذا أصبح تسليمه مرهونا بزوال التهديد الخارجي فإن هذا يكون أمرا مقبولًا أما ربطه بتغير "**بنية الدولة**" فهو استقواء بالسلاح في مكان مليء بالألغام السياسية القابلة للانفجار في أية لحظة.

ديمقراطية الأجندات الجاهزة

والمطالبة بحكومة وحدة وطنية يمكن فهمه سياسيا لكن ليس من السهل قبوله إجرائيا وبخاصة أن أطراف التحالف المكون للحكومة يملك أغلبية مريحة وبالتالي ليس مضطرا لقبول المطالبة وهو يعرف أن نتائجها ستكون تعقيد الوضع الداخلي اللبناني، بعد أن دخلت قوات دولية بأعداد كبيرة لتباشر مهامًا هي أول ما تستهدف وقفه دعوة حكومة الوحدة الوطنية، وبالتالي فإن حكومة الوحدة الوطنية سيكون هدفها تنفيذ أجندة سياسية مغايرة تماما للأجندة السياسية التي جاءت بها صناديق الانتخابات، فالمشكلة في أصلها هي في وجود أجندة معدة سلفًا.

والأجندة المعدة سلفًا في لبنان هي أجندة مواجهة ورفض لمنطق الشرعية الدولية التي هي بالفعل غير منصفة، لكن الأجندة المعدة سلفا في رام الله هي أجندة الاعتراف بالكيان الصهيوني وتلبية "**المطالب الدولية**"، فالحكومة التي أتت بها صناديق الانتخابات في فلسطين تتعرض لضغوط قاسية داخليًا وإقليميًا ودوليًا لوأدها

قبل أن تمنح أية فرصة لاختبار سلوكها السياسي، والموقف منها في الحقيقة موقف مسبق لأنها تتبنى أجندة سياسية مناقضة لأجندة القوى الدولية الكبرى وحلفائها العرب. وربما لهذا السبب أصبحت فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية موضوع تأييد ودعم علني من حكومات عربية ومن **الاتحاد الأوروبي والبيت الأبيض**، رغم أنها يفترض أن تكون شأنا داخليا فلسطينيا!

والأطراف التي تؤيد حكومة وحدة وطنية لبنانية ولا تراها التفافًا على إرادة الناخب اللبناني هي نفسها – تقريبًا – الأطراف التي لم تتوقف عن الإلحاح على رفض الولايات المتحدة نتائج صندوق الانتخابات الفلسطينية بإجراءات الحصار الدبلوماسي وغير الدبلوماسي لحكومة حماس منذ انتخابها ثم بتأييدها العلني لحكومة وحدة وطنية فلسطينية، معتبرة هذه المواقف أدلة دامغة على زيف الادعاءات الأميركية بقبول نتائج الانتخابات. وفي الحالة اللبنانية هناك قيد يراد فرضه على الحكومة بأن تتصرف تحت سقف محدد سلفا يجعل لبنان ساحة مواجهة، وفي الحالة الفلسطينية فإن القيد هو أن تلبي الحكومة مطالب دولية في مقدمتها الاعتراف بالكيان الصهيوني، لكن المفارقة أن الحالتين تؤكدان أن الديمقراطية العربية غير مرغوب فيها لا من الولايات المتحدة لا من حلفائها ولا من خصومها، وأن هناك في بيروت ورام الله وغيرهما برنامجًا سياسيا معدًا سلفًا، ومطلوب حكومة "**على مقاسه**" وإن اختلفت التبريرات والديباجات.

وعندما توضع السياسة تحت سقف "**مطالب**" يجب الانصياع لها وطنية كانت أو دولية، فإن الديمقراطية تصبح مجرد "**تكئة**" وشكل إجرائي لا غير وهذا العجز عن هضم وجبة الديمقراطية العربية الأولى له دلالاته المهمة، وبخاصة على

صعيد استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وقدرة القوى السياسية في الداخل، وكذلك الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على احترام نتائج هذا التحول المحتمل.

من ناحية أخرى فإن خوض التنافس السياسي بعقلية المقاتل لا تقل خطرا على الديمقراطية عن التعامل مع نتائجها بمنطق "**غطرسة القوة**"، فالديمقراطية العربية "**الوليدة**" قادرة في الحالتين اللبنانية والفلسطينية على تحقيق الموازنة بين الأجندات الوطنية والضغوط الدولية وقادرة أيضا على تحقيق الاستقرار لكن ذلك مرهون بقبول ما تأتي به من نتائج دون "**خطوط حمراء**" من الداخل أو "**مطالبات**" من الخارج**!**

هل ينعطف "ساركو الأميركي" بفرنسا نحو اليمين؟ ([42])

ظاهرة تاريخية تلك التي تعيشها فرنسا هذه الأيام، على وقع المواقف السياسية الصادمة للكثيرين التي يعلنها نيكولا ساركوزي وزير الداخلية رئيس الحزب اليميني الحاكم في فرنسا المتطلع للرئاسة. ورغم أن تصريحاته عن الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت مغايرة للموقف الرسمي الفرنسي إلى حد ملحوظ إلا أنها – وهذا هو الأهم – تنبيء عن تغيرات درامية يمكن أن تطرأ على السياسة الفرنسية، على نحو لا يقل تأثيرًا عن فوز أنجيلا ميركل بمنصب مستشار ألمانيا، لتدفع قاطرة السياسة الخارجية الألمانية بقوة نحو أمريكا. وبنجاح ساركوزي – وهو ما يرجحه المحللون حتى الآن – تفقد روح مناهضة أمريكا مصدرًا مهمًا من مصادر قوتها.

أوروبا بين الإعجاب والكراهية

وحسب ألان جريش الكاتب الفرنسي المعروف بالموند الفرنسية فإن الاتحاد الأوروبي يعزز علاقاته مع إسرائيل، ويعمد مؤخرًا إلى استقبال المسؤولين الإسرائيليين بغية "**تشجيعهم**" على متابعة مسيرتهم التي تفضي مباشرة إلى ضمّ القسم الأكبر من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

([42]) نشر 12 / 10/ 2006.

وقبل الحرب على لبنان استأنفت فرنسا تعاونها العسكري وحتى الأمني مع إسرائيل كما يضاعف عددٌ من الوزراء، ومن بينهم نيكولا ساركوزي زياراتهم إلى إسرائيل، وتقوم شركة فرنسية ببناء خط المترو الذي يربط بين وسط القدس والمستوطنات اليهودية شرقي المدينة، ما يساهم في سياسة الاحتلال الإسرائيلية.وهذه الاستراتيجية المندرجة ضمن تقارب أوسع مع الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط تناقضُ مسيرة عقودٍ من السياسة الخارجية الفرنسية. (**لوموند يناير 2006**).

وحسب دومينيك مويزي (الأستاذ في **كلية أوروبا** بوارسو أحد مؤسسي **المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية** وكبير مستشاريه) فإنه لا شيء في العلاقات بين ضفتي الأطلنطي أكثر إثارة للشقاق والجدال من قضية أمن إسرائيل. ويرى أغلب الأميركيين، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن إسرائيل تشكل خط الدفاع الأول للغرب ضد الإسلام المتطرف الذي تقوده إيران. أما في نظر أغلب الأوروبيين، ورغم عدم تعاطفهم على الإطلاق مع المسلمين المتطرفين، فهم يرون أن هذه الحرب سبب محتمل لتفجر صدام الحضارات بين الإسلام والغرب.

وعلى مستوى التحليل المعرفي يرصد دومينيك مويزي مفارقة هي أنه، رغم الأصول المسيحية لمعاداة السامية في أوروبا إلا أن عملية "**الانصراف عن المسيحية**" التي شهدتها القارة لعبت دورًا كبيرًا ضد إسرائيل. ففي أوقات التصالح بين المسيحية واليهودية كانت أوروبا الأقل مسيحية، أكثر عزوفًا عن مراعاة الخصوصية الروحانية لدولة إسرائيل. وهذه المواقف في الإجمال تتناقض مع القوة المتنامية لعملية إحياء المسيحية في أميركا، حيث يجمع اليمين البروتستانتي الإنجيلي بين تأييده لإسرائيل العظمى، كما وردت في الإنجيل، وبين شكل تقليدي من أشكال معاداة السامية.

فمن المحتم طبقًا لهذه المعتقدات أن يتحول اليهود إلى المسيحية قبيل نهاية الزمان!

ومن المفارقات المهمة أيضًا في العلاقات بين الحليفين المتشاكسين على ضفتي الأطلنطي أن الأوروبيين حائرون بين ثقافة أميركا وسياساتها الخارجية، ولا يعتبر ذلك مثارًا للدهشة أو الاستغراب. ففي معظم الدول الأوروبية يتعايش الحماس المتدفق نحو الثقافة الأميركية جنبًا إلى جنب مع الكراهية المعلنة لسياساتها الخارجية، وقد كشف استطلاع للرأي أجراه مؤخرا "**مركز بيو للأبحاث**" أن مواقف الأوروبيين، باستثناء البريطانيين، تجاه الولايات المتحدة ما زال في تقهقر مستمر، تطبعه نظرة سلبية، كما هو الشأن لدى أغلب دول العالم.

ويُظهر استطلاع الرأي أيضًا أن تلك النظرة ما فتئت تزداد حدتها لدى الفرنسيين والألمان والأسبان، حيث لا تتعدى نسبة من يحملون نظرة إيجابية عن الولايات المتحدة بينهم 40%. وفي الوقت الذي بدأت تواجه فيه الدول الأوروبية مشاكلها الخاصة المتمثلة في الإرهاب وتقلص الموارد الكافية للإنفاق على البرامج الاجتماعية، تنامت الأصوات المشككة في مدى فعالية النموذج الأميركي في حل تلك المشاكل. وليس غريبًا أن ينشغل الأوروبيون في هذه الأيام بسؤال جوهري حول النموذج الاقتصادي الأميركي، وما إذا كان الطريق الأمثل للخروج من الصعوبات الاقتصادية.

وفي الإطار نفسه أجرى "**معهد سورا**" لاستطلاعات الرأي استبيانًا كشف نفور عدد متصاعد من النمساويين من أسلوب الحياة الأميركي، وحسب الاستبيان ارتفع عدد الذين ينظرون باستياء إلى نمط الحياة الأميركي من 48% سنة 2000 إلى 61% سنة 2005.

وأكد الاستطلاع أنه رغم تأثير السياسات الأميركية غير الشعبية، فإن هناك أمورًا أخرى تساهم في تشكيل النظرة السلبية لأغلب الأوروبيين. فبينما يتعين على الأميركيين إفناء زهرة حياتهم في العمل لتمويل الرعاية الصحية والاجتماعية، لا يرغب الأوروبيون في انتهاج المسار نفسه. لكن نظرة الأوروبيين السلبية إزاء الولايات المتحدة لا تمنعهم من إبداء إعجابهم بثقافتها الشعبية لما تنطوي عليه من شفافية في العلاقات الإنسانية وتفاؤل إزاء الحياة، فالثقافة الأميركية تعكس إحساسًا بكل ما هو شعبي ومتداول خلافًا لتقاليد الثقافة الأوروبية النخبوية.

ساركو الأمريكي!

نيكولا ساركوزي أو ساركو الأمريكي كما تسميه وسائل إعلامية فرنسية يريد أن يقطع التردد الفرنسي إزاء العلاقات مع أمريكا بالانعطاف يمينًا، ليس فقط نحو علاقات أفضل مع أمريكا بل نحو التحالف معها، والمرشح الذي يتصدر اسمه استطلاعات الرأي في فرنسا كمرشح أوفر حظًا في انتخابات الرئاسة الفرنسية عام 2007 كشف عن جوانب من تصوره للمستقبل.

ففي زيارة قام بها مؤخرًا للولايات المتحدة لم يضيع الفرصة، فتعامل مع الأمريكيين وكأنه رئيس دولة، وأكد عزمه على إعادة بناء العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة بعد أن شهدت فتورًا وصل لدرجة التوتر إثر الغزو الأمريكي للعراق 2003. وقد انتهز ساركوزي هذه الفرصة للإدلاء بدلوه في الموضوع الإيراني عندما قال في كلمة أمام المؤسسة الأمريكية الفرنسية بواشنطن إن الأولوية هي للجهود الدبلوماسية، لكن تبقى جميع الخيارات مفتوحة. كما أشار المراقبون إلى أن الملف الأمني كان حاضرا بقوة خاصة أن ساركوزي له وجهات نظر تلتقي مع واشنطن، في

ضرورة تدعيم التعاون الأوروبي الأمريكي فيما يسمى حرب الإرهاب، وأكد وزير الداخلية الفرنسي أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون أوروبا "**متماسكة سياسيًا**".

وحرص ساركوزي على تهدئة غضب الأمريكيين تجاه الانتقادات الشديدة الموجهة إلى سياساتهم في وسائل الإعلام الفرنسية، ورأي الوزير أن هذه الانتقادات لا تعكس حقيقة مشاعر الشعب الفرنسي، وقال في كلمته بواشنطن إن الفرنسيين يحبون الأطعمة والبرامج التلفزيونية الأمريكية ويحلمون بإيفاد أبنائهم للدراسة في الولايات المتحدة**!**.

وإذا دخل ساركوزي الإليزيه فإن نجاحه ربما يكون آخر مسمار في نعش المشروع الأوروبي المناهض لأمريكا ولفترة طويلة قادمة.

العرب في مواجهة الاستحقاقات المؤجلة ([43])

في تطور مهم أعلنت مصر رسميا أنها "**حذرت**" أندرو ناتسيوس المبعوث الأمريكي الجديد للسودان من مخاطر السعي إلى مواجهة مع الخرطوم بسبب أزمة دارفور، مع بداية زيارته الأولى لها. وقالت الخارجية المصرية في بيان إن وزير الخارجية أحمد أبو الغيط أبلغ ناتسيوس أنه يتعين على واشنطن السعي إلى الوصول لأرضية مشتركة مع الخرطوم فيما يتصل بقرار مجلس الأمن القاضي بنشر قوات دولية قوامها 20 ألفا في إقليم دارفور السوداني المضطرب.

البيان الرسمي المصري منعطف مهم في مسار العلاقات العربية الأمريكية التي شهدت ترديًا كبيرًا منذ إطاحة النظام العراقي بالقوة، وبخاصة أنه موقف أحد الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة والعضو الأهم في "**تحالف المعتدلين**" الذي أثار الكثير من الجدل اجتماع أطرافه في القاهرة قبل أيام.

السودان المريض

الذي لا شك فيه – بغض النظر عن الخلافات حول طرق العلاج – أن السودان مريض وأن مرضه قديم وتكاليفه باهظة، فسواء قبلنا الموقف الأمريكي أو

([43]) نشر في **17 /10 /2006**.

رفضناه، فإن هذا لن يغير حقيقة أن مليونين من الضحايا سقطوا في الحرب الأهلية في جنوبه، وهو رقم كبير جدًا بل ربما كان أضعاف ضحايا الصراع العربي الصهيوني بكثير. وبطبيعة الحال فإن الأزمة التي بدأت في خمسينات القرن الماضي ولدت وتفاقمت تحت سمع وبصر النظام الرسمي العربي الذي لم ينجح في القيام بدور يغلق الباب أم تدويل الصراع، حتى فوجئت بعض العواصم العربية باتفاق ماشاكوس الذي كان الخطوة الأولى نحو "**تقسيم**" السودان عبر إقرار حق تقرير المصير، بعد فترة انتقالية ضاع قسم كبير منها دون أن يقدم السودان شيئا لسكان الجنوب يجعلهم يصوتون للبقاء ضمن "**سودان موحد**"، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، لأنه كان على موعد مع أزمات أخرى في الشرق والغرب.

والخلاف على العلاج معناه الإقرار بأن السودان مريض، وتقتضي الأمانة مع النفس الإقرار بأن مرضه ليس وليد التدخلات الأجنبية وحدها، فلا تستطيع قوة في العالم أن تمزق نسيج أمة مترابطة، لكن أية قوة تستطيع استغلال الثغرات لتوسعها، وهو ما حدث في السودان. ولفهم المشكلة السودانية بعيدًا عن "**فزاعة المؤامرة**" ثمة مداخل عديدة لعل أهما التكوين التعددي الذي تتميز به فهو "**دولة قارة**" إذ تتجاوز مساحتها 2.5 مليون كيلو متر مربع، وهو ما يساوي مساحة أوروبا الغربية كلها.

وتضم هذه المساحة الشاسعة تركيبات تعددية كثيرة. فمن الناحية القبلية هناك أكثر من ستمائة قبيلة كذلك هناك التنوع العرقي: النيلية، الحامية، والزنجية. والتنوع اللغوي: العربية، الإنجليزية واللهجات القبلية حيث يوجد أكثر من 110 نوع بين لغة ولهجة محلية وفي الجنوب وحده 53 لغة ولهجة. أما من ناحية التنوع الديني: فيتركز المسلمون في الشمال ويمثلون 70% من إجمالي السكان، أما في الجنوب فإن: 17% من السكان مسلمون و17% من السكان نصارى و65% من السكان

وثنيون ولا دينيون. وقد استغلت جهات عديدة حالة عدم الاستقرار وتدني كفاءة الدولة التي سادت خلال نصف القرن الماضي للعب على وتر هذه الاختلافات، وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية في السودان هي تدني كفاءة الدولة. وقد اعترف السودان متأخرًا جدًا في مشاكوس بوجود استئثار بالسلطة والثروة معلنًا قبوله مبدأ تقاسمهما في الاتفاق.

ثقافة وسياسة ومصالح

والمشكل الذي يبدو سياسيًا أصبح مجرد واجهة لثقافة متكاملة وصورة نمطية تراكمت مفرداتها عبر الزمن، مكونة صورة أقرب إلى صورة "**الرجل المريض**" العثماني في الدبلوماسية الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن التفاصيل التي يجب التوقف عندها في هذا البناء الثقافي الجديد الذي يشكل خطرًا يفوق خطر القوات الدولية بكثير، أن هناك صورة نمطية يتم تسويقها إعلاميًا وسياسيًا للمواطن السوداني الجنوبي باعتباره "**ضحية أبدية**". ولا جدال في أنه تعرض لظلم وإهمال، فكان ضحية مظلومة أيام تجارة الرقيق، وكان ضحية للتنمية غير المتوازنة، ثم ضحية للعنف، لكن الأخطر هو أن من يرفعون شعار "**إنصاف الجنوبيين**" والتخلص مما يسمى: "**الهيمنة الشمالية**" ليسوا مفاتيح تحرر حقيقي بل يهدفون في واقع الأمر إلى استبدال هيمنة بأخرى، بحيث يظل المواطنون البسطاء ضحايا مسلوبي الهوية، حتى عندما يتصورون أنهم "**انتصروا**".

فمع الإقرار بوجود استثناءات نادرة — والشهادة هي للكاتب السوداني الدكتور منصور خالد — فإن القادة الجنوبيين هم من الذين احتضنهم المبشرون الدهاة بل انتزعوهم قسرًا من أسرهم في حالة أبناء زعماء القبائل والأسر ذات النفوذ، وأزالوا

هويتهم الإفريقية الأصيلة، حتى صاروا يخجلون من لغاتهم الثرية ويفضلون عليها الإنجليزية، ويخجلون من أديان وتقاليد آبائهم وأجدادهم، لئلا يتهموا بأن إيمانهم المسيحي المكتسب ناقص أو سطحي. وهكذا فإن ما يربطهم فعليًا بهوية المواطن الجنوبي البسيط ليس أكثر من خيط واهٍ، ولو آلت إليهم الأمور فالاحتمال الراجح أن يستبدلوا ما يعتبرونه "**طغيان اللغة العربية**" بسيادة اللغة الإنجليزية (على حساب اللغات المحلية). ولعل هذه الحقائق تكون مفتاحا لفهم سبب طغيان مفردات "**الجهاد**" على الخطاب الرسمي السوداني مؤخرًا.

دارفور الملهاة المأساوية

وإذا كان درس الجنوب قد مر دون أن يستوعب النظام الرسمي العربي — ومعه النظام السوداني — دروسه فإن مأزق دارفور يحفل بما هو أخطر. فالدولة السودانية تستطيع أن ترفض بإصرار كما تشاء السماح بوجود قوات دولية، لكن هذا لن يغير حقيقة أن الأوضاع في دارفور مأساوية، فهناك عنف تسبب في مقتل ما يزيد عن 200 ألف، وفرار ملايين من ديارهم منذ تفجر الصراع في 2003.

وكل حديث عن "**مبالغات**" يعني الإقرار بأصل المشكلة، لكن التسويف الذي طال بأكثر مما ينبغي في اتخاذ إجراءات قد تكون مؤلمة، هي مشكلة السودان الحقيقية، فالتركيز المبالغ فيه على الحفاظ بأي ثمن على سيادة الدولة لم يقابله عمل جاد لرفع كفاءة هذه الدولة وحل مشكلات تقاسم الثروة والسلطة. والتحذير المصري الأخير جزء من منظومة فقدت الكثير من "**منفعتها الحدية**" حسب تعبيرات الاقتصاديين، وإذا كان الإعلام الأمريكي يحفل بالكثير من التحليلات عن المقايضة الضمنية التي تعرضها أطراف عربية على أمريكا لتقبل دورًا في تحريك مياه التسوية

الراكدة في القضية الفلسطينية مقابل تخفيف حدة الضغوط الأمريكية لإحداث تغييرات ديموقراطية، فإن مثل هذا الدور الذي تحتاج إليه أمريكا بشدة قد لا يكون ورقة مساومة مناسبة في الملف السوداني.

والحل الحقيقي يكمن في الإقلاع عن إدمان تأجيل الاستحقاقات الذي يسم السياسة العربية ومواجهة حقائق الواقع بشجاعة — دون تنازل — وتجرع الدواء مهما كانت مرارته، فالسودان فعلا مريض!

شبح الضحايا الأرمن في سماء أنقرة ([44])

مع قيام **الجمعية الوطنية الفرنسية** بالمصادقة على مشروع قانون يجرم كل من ينكر وقوع مذابح الأرمن على يد الأتراك في مطلع القرن الماضي انفتح الباب لسلاح جديد في لعبة السياسة الدولية هو سلاح الجرائم ضد الإنسانية وبعد نضال طويل لمؤسسات المجتمع المدني للجم شراسة الأنظمة القمعية عبر تحكيم معايير إنسانية تتجاوز حسابات المصالح وتوازنات القوى وتشيع مفهوما لسيادة الدولة إلى مثواه الأخير. ولأول مرة يكسر هذا القانون الاحتكار اليهودي عبر الهولوكوست لصورة الضحية الأبدي والوحيد ليكتشف العالم – أو ليعترف – بوجود ضحايا آخرين.

من ثقب التسييس

وأول ردود الفعل على القانون الفرنسي هو الرد المتوقع وهو أن الواقعة في حد ذاتها قد تكون صحيحة لكن التوقيت المختار يؤكد على أن المعاناة الإنسانية خضعت لعملية تسييس والنظر للقضايا الدولية من ثقب التسييس يشير إلى ولع عربي بالبحث عن ممارسة سياسية "**معقمة**" لم توجد يوما ولن توجد، وبالتالي فإن

([44]) نشر في 28 /10/ 2006.

دلالات الحدث تظل مهمة بعيدا عن الإلحاح على التوقيت والاستخدام السياسي للموقف الفرنسي لخدمة مصالح فرنسية بعينها وبخاصة في ملف عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ويسود مناخ من الغضب الحقيقي في بروكسل بشأن الموقف الفرنسي وتوقيت تفجيره قبل أقل من 3 أسابيع من نشر **المفوضية الأوروبية** تقريرًا حاسمًا في 8 نوفمبر المقبل، حول أداء تركيا ومدى استجابتها للمعايير الأوروبية.

ومن يحبسون أنفسهم في ثقب التسييس يريحون أنفسهم من عناء تدقيق الوقائع ومن عبء استيعاب العبر التي تتجاوز الأرمن والأتراك والفرنسيين وتؤكد الحقائق التاريخية أن الأرمن كانوا أحد مكونات الامبراطورية العثمانية وبلغ عددهم في نهاية القرن التاسع عشر حوالي المليونين وفي إطار ما كانت تخوضه الدولة العثمانية من صراعات مع قوى خارجية في إطار مسار طويل من عمليات تفكيك الدولة حدثت كارثة إبادة الأرمن وأول مراحل الإبادة كانت بين أعوام 1894 إلى 1896، حيث عمد السلطان العثماني لشن حملة إبادة على الأرمن بذريعة مطالبتهم بما سمي وقتها بـ "**الانفصال**" في ظل امبراطورية يشتد فيها التأثير القومي المنادي بقيام أمة تركية وراح ضحية هذه الحملة ما يقارب 200 ألف إلى 250 ألف شخص. "**وفي هذه الفترة هرب الكثير منهم كما قام الجيش التركي بإزالة ما يقارب 350 قرية أرمنية من الخريطة**"، حسب ما يروي الكاتب الأميركي جورج هيبورث، خلال مشاهداته بعد عامين من الواقعة، ولما يرويه الكاتب الأميركي أهمية شديدة من منظور أنه يضع الجريمة في سياقها الحقيقي كجريمة تتحملها الثقافة الطورانية المتطرفة فهي من ثمار الصعود السياسي الكبير للتيارات التركية القومية المتطرفة التي أبقت على السلطة الشكلية للخلافة وارتكبت الجرائم باسم: "**الخلافة العثمانية**".

ويكمل الكاتب الأميركي: المرحلة الثانية كانت في عام 1909 وهنا راح ضحية الإبادة ما بين 20 ألفًا إلى 30 ألف أرمني وتتابعت عمليات القتل والإبعاد والتشريد حتى شهد عام 1915 حملة تهجير كبرى لمن بقي منهم على قيد الحياة، حيث تم تهجيرهم جنوبًا، "**وفي الطريق يروى الكثير عن عمليات القتل والاغتصاب والخطف**". وبلغت عملية الإبادة ذروتها في أعوام 1914 . 1915، حيث تذرع العثمانيون (تحت تأثير **حزب تركيا الفتاة**، وهو حزب قومي ينادي بالأمة التركية)، بأن الأرمن وقفوا إلى جانب الروس في الحرب العالمية الأولى، (بينما كان الأتراك يساندون الألمان)، لاستكمال "**عملية التطهير العرقي**". وهنا يذكر أن طلعت باشا وزير الداخلية التركي، كان أرسل برقية إلى معاونيه يشدد فيها على تصميم الحكومة على التخلص من كل ما هو غير تركي.

اعتمد الأتراك وقتها على المساندة الألمانية للتعتيم على ما جرى، وتم تبريره على أنه تحريك لمجموعة سكانية بدواع عسكرية، أما ألمانيا فقد ذهبت إلى حد استضافة بعض من كان مسؤولًا عن هذه المذابح مثل طلعت باشا. وفي عام 1920 وقع الحلفاء والامبراطورية العثمانية معاهدة تقضي بمعاقبة مرتكبي المذابح، ولكن هذه المعاهدة تلاشت مع صدور عفو عام من قبل مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، الذي أكمل بدوره عملية تأسيس تركيا (الدولة ذات اللون الواحد إذ قام بإقصاء اليونانيين) ومنذ ذلك الوقت ترفض الحكومات التركية المتعاقبة الاعتراف بحدوث مثل هذه المذبحة. وكان يجب انتظار حلول عام 1980 ليعترف الأوروبيون رسميًا بما حصل، فقد أقر البرلمان الأوروبي حدوث مثل هذه المذابح في تصويت في 18 يونيو 1987.

والغريب أن من يدينون القانون الفرنسي لم يثر غضبهم وجود مادة في القانون التركي هي المادة 301 من قانون العقوبات "**المعدل**" وتعاقب من يقول إن الأرمن تعرضوا لحملة إبادة إبان الحكم العثماني، وكأن الاقتناع أو عدم الاقتناع بصحة واقعة تاريخية يجوز أن يكون موضوع عقاب قانوني!

وقد قُدم ثمانون كاتبًا وصحافيًا تركيًا للمحاكمة خلال العام الماضي بموجب هذه المادة من القانون الجنائي التي تجرم الأحاديث والكتابات التي تشوه القومية التركية. وفي إطار اللعبة السياسية كانت جائزة نوبل في حالات كثيرة سلاحا من أسلحة التأثير في الضمير الإنساني ويظل مثال حصول القس الجنوب إفريقي المناهض للتفرقة العنصرية ديزموند توتو الذي كان حصوله على **جائزة نوبل للسلام** الرصاصة الأولى في معركة إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا نموذجًا لهذا الدور الذي تستخدم فيه الجائزة.

وفي هذا السياق ينظر إلى إعلان منح جائزة نوبل للآداب للعام 2006 للروائي التركي أورهان باموق الذي يقر بوقوع مذابح تركية بحق الأرمن والأكراد، وهو قد صرح في فبراير 2003 لمجلة سويسرية بأن: "**مليون أرمني و30 ألف كردي قتلوا على هذه الأرض، لكن لا أحد غيري يجرؤ على قول ذلك**". وقد تمت ملاحقته قضائيًا أمام القضاء التركي بسبب "**الإهانة الواضحة للأمة التركية**". ولنختم بقول هوراس إنجدال السكرتير الدائم للأكاديمية السويدية تعقيبا على فوز باموق: "**عادة عندما تعلن الجائزة تتزايد التكهنات بأن هناك نوايا خفية ذات طبيعة سياسية أو طبيعة أخرى بأننا أردنا أن نقول شيئًا بمنح الجائزة هذا العام. هذا ليس صحيحًا**". وقد انطوى صدور القانون الفرنسي على مفارقة أخرى من

مفارقات التاريخ هي أن من قنن تجريم إنكار الإبادة هو نفسه صاحب تاريخ في ارتكاب الجرائم في حق الإنسانية، وقد انفتح الباب بهذا القانون الفرنسي لمحاكمة المتهم والقاضي معًا!

مصير لبنان .. .. في الشارع ([45])

بعد مائتي عام بقليل من دخول العرب العصر الحديث، كما يؤرخ له معظم المثقفين العرب بالحملة الفرنسية على مصر، وبعد أكثر من خمسة عقود على تشييد "**الدولة الوطنية**" ورحيل الاستعمار العسكري المباشر يوشك مصير لبنان أن يصبح "**في الشارع**". والحديث هنا ليس عن جيبوتي أو الصومال أو غيرهما من الدول التي كان نصيبها من الحداثة السياسية محدودًا دائمًا، بل عن لبنان تلك المنارة التي طالما قامت بدور استثنائي في العالم العربي كحاضرة من أهم حواضر التنوير، وواحدة من أكثر المجتمعات العربية نضجًا، حتى تجاوز دورها وتأثيرها حجمها الجغرافي ووزنها السكاني. وقد ارتبطت هذه الدولة الصغيرة/ الكبيرة في الوعي العربي بأدوار مميزة، فهي فضلًا عن الدور الثقافي، أول جمهورية في العالم العربي، وهو ما يجعل المشهد اللبناني الراهن باعثًا عن قدر كبير من الحزن والخوف، فربما لم يعد من اللائق أن نردد العبارة التي أصبحت كالمثل السائر "**القاهرة تكتب بيروت تطبع بغداد تقرأ**"، فالمحنة تلف العواصم الثلاث بدرجات متفاوتة.

لكن محنة لبنان مرشحة وخلال أيام لفصول من الدموع وربما الدماء!

([45]) **نشر في 22/ 11/ 2006.**

مأزق الظاهرة اللبنانية

الظاهرة اللبنانية في مأزق، فالتعايش محل شك، والتوافق يتبخر من لغة السياسة اللبنانية، لتحل محله لغة تحد مخيفة ومنطق حدي يبعث على التشاؤم، بل لعله يجعل تاريخ هذا الكيان الجميل المعذب بحيويته وتعدديته محل شك. والخوف من إخفاق "**الظاهرة اللبنانية**" يتجاوز ما هو سياسي مباشر إلى الثقافة وقضاياها الأعمق.

فبعد درس الحرب الأهلية والتنازع بدانات المدافع على هوية لبنان ودورها يعود الفرقاء متشاكسين للتنازع على القضايا نفسها في ساحة لا تعرف احترام الإجراءات، فلا الرئاسات الثلاث، ولا نتائج صندوق الانتخابات، ولا اتفاق الطائف، ولا طاولات الحوار، نجحت في أن تكون صمام أمان يمنع الاحتكام للشارع.. ..وللشارع منطقه، ومخاطره!.

وما يكشف عنه الاقتراب المتسارع من منطق "**المعركة الفاصلة**" أن قاموس التدافع والتنافس والمواءمة والحلول الوسط والتوافق .. .. تراجع ليحل محله قاموس مغاير حيث الطرفان يريد كل منها نصرًا تامًا، ولا يمانع في هدم المعبد، وكلا الطرفين يشف خطابه السياسي عن إحساس كبير بخطر العزل، سواء كان الخوف من عودة الوجود السوري كما يستشعر فريق الأكثرية، أو الخوف من "**وجود أمريكي**" سياسي كما يحذر حزب الله وحلفاؤه، يحل في الفراغ اللبناني الذي تكشف عنه هذه المحنة.

والظاهرة اللبنانية استمدت قوتها من التوافق الداخلي والإقليمي والدولي بشأنها، وهو ما تصدع خلال السنوات القليلة الماضية، ثم انهار نهائيًا بموجة الاغتيالات التي أعقبت اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وبسبب غياب موقف عربي واضح المعالم، فإن لبنان متروك لقوى إقليمية بعينها لها نفوذ على بعض طوائفه،

وأطراف لبنانية بينها اتفاق على ضرورة إعادة هيكلة الظاهرة اللبنانية، وبينها خلاف واسع على البدائل والحدود والوسائل والأولويات.

ومن الخطأ تصور أن مشكلة لبنان هي فقط في أن تمتلك إرادة تحدي تترجم نفسها غضبًا جماهيريًا، فكلا الطرفين المتنازعين يملك أن يملأ الشارع اللبناني بأنصاره، والمشكلة الحقيقية هي في الإصرار على تحويل برامج سياسية "**طائفية**" إلى إجماع وطني دون إقرار بوجود مبادئ عامة وتقاليد وإجراءات يجب أن تُحتَرم، حتى لا تتحطم ماكينة السياسة اللبنانية على رأس مستخدميها.

في آتون الفوضى الأخطر

والصراع في لبنان، وعليه، صراع مفاهيم قبل أن يكون صراع مصالح، والحرب رغم دمارها ودمويتها لا تخلو من معنى ومنطق، وبالتالي فليست حالة من الفوضى. ومنذ استعملت الديبلوماسية الأمريكية مصطلح "**الفوضى الخلاقة**" والخطاب التحليلي العربي يحيل على المصطلح في كل صغيرة وكبيرة، حتى لم يبق إلا أن يقال إن المواطن الأمريكي إذ يتنفس أو يأكل أو يشرب يقوم بدور في مؤامرة "**الفوضى الخلاقة**".

والسجال السياسي حول لبنان هو في الحقيقة الفوضى الأخطر، وهي تحمل في طياتها من المخاطر ما يتجاوز لبنان، ويعيد العالم العربي إلى أسئلة النصف الأول من القرن العشرين، وكأن المآسي التي مرت لم تكن لها عبرة تستفاد، وكأن العالم لم يتغير، أو كأن التغير اصطدمت أمواجه القوية بحواجز جعلته ينتشر شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا مستثنيًا "**الشرق الأوسط البائس**".

والجدل الذي اندلع عقب سكوت المدافع في لبنان لا ينصب على سياسات يمكن للمواطن اللبناني أن ينحاز إلى أيٍّ منها باعتبار أنه صاحب الحق الأصيل في القرار، بل على مفاهيم تسبق الممارسة السياسية بعضها لا يمكن التعايش بينها، ما يعني تأسيس بنية تستبعد "**المواطن**" من الاختيار، وتجعل النخب تمارس ترف بناء المفاهيم من الصفر كما لو كانت لبنان ساحة مواجهة خالية من البشر، مع أجندات كونية تتجاوز حجمه ودوره وتنفي خصوصيته تمامًا من حيث تدعي الحفاظ عليها، فهي وطن للبنانيين قبل أن تكون "**متراسًا**" لمواجهة أي أجندة.

والحديث عن الأجندات يفتح الباب لجدل "**الداخل**" و"**الخارج**"، حيث يصر كل الفرقاء على أن لبنان ضحية "**استقواء بالخارج**" دون تحديد لدلالة المصطلح، حيث يرى البعض أن علاقات خاصة جدًا مع قوى إقليمية عربية وغير عربية لا تعتبر استقواء بالخارج، فيحتكرون بذلك حق تعريف المفهوم دون تفرقة بين "**الدولة**" و"**الأمة**"، بينما كل علاقات مع الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية، حتى لو لم تنتهك السيادة اللبنانية تصبح استقواء و....

والحديث عن الأجندات الأجنبية هو الآخر موضوع مغالطة كبيرة، فكما أن هناك أجندة أمريكية هناك أجندات أخرى إقليمية، وفي غياب أجندة لبنانية وطنية خالصة، فإن الحدود بين الداخل والخارج تصبح رمادية وغامضة، وتصبح لبنان مجرد ساحة لإعادة تسويق أجندات الآخرين بتوقيع هذه الطائفة أو تلك.

ولتصبح هناك أجندة لبنانية وطنية خالصة فينبغي ألا تكون هناك خطوط حمراء تفرض على الاختيار اللبناني، وإلا فإن من يحرمك من أن تنحاز لاختيار ما بدعوى وصايته على الوطنية، لا يختلف عمن يفرض عليك أن تنحاز إلى اختيار

آخر، لأن سلب حق الاختيار يحدث في الحالتين إما بتحديد "**محرمات وطنية**" أو "**مقدسات وطنية**".

والشرط الموضوعي الأول لأن تستقيم العلاقة بين "**الداخل**" و"**الخارج**" أن تحسم النخبة اللبنانية قضية الحدود الجغرافية للدولة، عبر احترام الخيط الفاصل بين "**المشاعر**" وطنية كانت أو قومية أو دينية، وبين "**الحقائق**"، وفوضى المفاهيم، وغابة الخطوط الحمراء، وبازار التهديد بالفوضى، لن تحل المشكلة.

والحل أن تعود السياسة اللبنانية من الشارع إلى المؤسسات الدستورية.

دبلوماسية الإنذارات المتبادلة ([46])

السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله ينذر باللجوء للشارع في أي لحظة.

خالد مشعل زعيم حركة حماس ينذر بانتفاضة ثالثة خلال 6 أشهر.

الرئيس الأمريكي جورج بوش ينذر السودان بالوصول لحل في دار فور قبل مطلع العام.

أطراف عديدة تنذر الحكومة العراقية بضرورة تحديد برنامج زمني لوقف التدهور الأمني.

فرنسا تنذر بتعديل قرار المحكمة الدولية لتصدر بناء على الباب السابع من الميثاق الأممي.

إنذارات متزامنة في ملفات متشابكة تمتد خيوطها من لبنان إلى سوريا إلى السودان إلى فلسطين المحتلة وطبعًا واشنطون، وهي ترسم صورة منطقة تقف على حافة الانفجار.

([46]) نشر في **29/ 11/ 2006**.

وربما يكون هذا المشهدَ الأكثرَ مدعاة لاستحضار عنوان الكتاب الذي أصبح أحد أهم الكلاسيكيات السياسية في العالم "**أحجار على رقعة الشطرنج**" لصاحبه وليم غاي كار، لكن رقعة الشطرنج التي تتبادل عليها القوى الدولية والإقليمية توجيه عبارة "**كش ملك**" هي رقعة شطرنج لم تكد تهدأ طوال أكثر من سبعين عامًا، منذ صدر وعد بلفور المشئوم منذرا بإعادة رسم الخريطة عبر اقتلاع شعب من أرضه وإطلاق صراع طويل على بقعة جغرافية لها أهمية استراتيجية قصوى على مدى التاريخ، ولها أيضا أهمية دينية استثنائية.

العنف عواصف ودوامات

وقد عرفت رقعة الشطرنج العربية عواصف عنف متوالية كل منها تركت خلفها أنقاض بنية هدمت لإرساء قواعد بنية جديدة، فرسمت خرائط وأزيلت دول، وقسمت مجموعات سكانية، وفقًا لأجندات دولية، لا وفقًا لرغبات الشعوب. فاختفت كردستان، وانفصلت السودان عن مصر، وقسمت اليمن و.. ..

واشتعلت حروب طاحنة أطاحت عروشًا، ودخلت المنطقة العربية حقبة من الانقلابات العسكرية المتوالية التي لم تتوقف حتى انقلاب موريتانيا الأخير.

وسلسلة الإنذرات المشار إليها — وهناك غيرها كثير — تشير إلى انقضاء عصر "**عواصف العنف**" ودخول عصر "**دوامات العنف**"، فالضغوط على السودان تمتد هزاته الارتدادية إلى تشاد، بل النيجر التي شهدت صدامات عنيفة بين العرب والأفارقة. واجتماع مجلس الوزراء اللبناني لإقرار مشروع اتفاق المحكمة الدولية يأتي

صداه من دمشق، وخطر تقسيم العراق يمكن أن يقوض استقرار تركيا وإيران وسوريا.. ..وهكذا.

ودوامات العنف الجديدة أكبر حجمًا بكثير من قدرة الدولة القطرية العربية، فكل تحليل أو استشراف مستقبلي يؤكد أن انفجار صراع مذهبي في العراق سيمتد لخارج العراق، واستمرار الصراع في السودان يهدد بقاء النظام التشادي، والصراع بين الحكومة الصومالية وميليشيات المحاكم الإسلامية يمكن أن يزعزع استقرار دولتين معا هما إرتريا وإثيوبيا. فالأزمات تبدأ داخل حدود دولة واحدة ثم تصبح دوامة تهدد بابتلاع أطراف أخرى، وبالتالي فإن كل الملفات الساخنة في المنطقة العربية هي في الحقيقة أزمات إقليمية تمتد الحدود المحتملة لتفاعلاتها إلى محيط أوسع.

والملفت أن رقعة الشطرنج الكبيرة، وإن امتدت شرقًا لتشمل إيران، وجنوبًا لتشمل القرن الإفريقي، وشمالا لتضم تركيا، بسبب الملف الكردي يظل قلبها "**العالم العربي**". وبعد زوال نظام سياسي من هذه الرقعة بالقوة – النظام البعثي العراقي – في سابقة تاريخية، لم يتجاوز النظام الرسمي العربي مرحلة التحذير والإنذار، ولم تزل الجامعة العربية المظلة الإقليمية المنوط بها بلورة رؤية تتجاوز الخوف وتصورات للحل تتجاوز التحذير من الفوضى وآليات أكثر فعالية من "**دبلوماسية الإنذارات**"، لم تزل هذه الجامعة رهينة عجزها.

والسمة الثانية في الاستجابة الرسمية العربية للتحديات الكبيرة التي تتصاعد وتيرتها هي تراجع دور الدولة العربية لتحل محلها القوى غير الرسمية. فمثلًا، النظام السوداني في مواجهة أزمة دار فور تراجع دوره ليحل محله دور الميليشيات الشعبية "**الجنجويد**"، وفي الصومال صعدت ميليشات المحاكم الإسلامية لتملأ الفراغ الذي كان يفترض أن تملأه الحكومة الانتقالية كبنية مؤسسية رسمية بل دخلت في صراع

معها و.. ..، وهكذا أصبحت دول عربية تحتمي بشعوبها بعد أن كانت أقدس مهامها حماية هذه الشعوب.

إما .. .. وإما

ودبلوماسية الإنذرات المتبادلة تكشف عن نزوع غربي قوي لمعركة فاصلة تمتد بامتداد رقعة الشطرنج، تكتب نهاية لسياسات تجاهل المشكلات المزمنة، وقبول الحلول الوسط، وتفضيل الاستقرار على التغيير، وهي في الوقت نفسه تعبير عن تحول مهم في السياسة الدولية هو الصعود غير المسبوق لدور المجتمع الدولي، وتفعيل الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتلويح باللجوء إليه في العديد من الأزمات. وهو وإن كان مرتبطًا بالصعود الكبير للولايات المتحدة كقطب دولي وحيد، إلا أنه في الوقت نفسه دليل على تقارب غربي أوروبي أمريكي بشأن الملفات الأكثر أهمية في المنطقة، بعد عقود من سياسات التأجيل والتوافق والحلول الوسط والصفقات.

ولندرك الفرق الجوهري بين حقبتين مختلفتين تمامًا في السياسة الدولية نستحضر الطريقة التي تم بها حل أزمة الصواريخ الكوبية فعندما وصلت لطريق مسدود طرح الروس صيغة "**كوبا مقابل تركيا**"، وعندما أرادت الولايات المتحدة إقناع النظام السوري بالمشاركة في تحرير الكويت عقدت صفقة "**الكويت مقابل لبنان**"، أما في الحقبة الجديدة فلا مكان على ما يبدو لمثل هذه الصفقات.

وإزاء هذا التقارب الغربي/ الغربي ضاق أمام العالم العربي هامش الحركة والمناورة، وأصبح مخيرًا بين الأبيض والأسود، مدعوًا للاختيار، لا بين العصا والجزرة، بل بين عصا غليظة وأخرى أغلظ!

وضمن المستجدات أن التسويف لم يعد مقبولًا، والرهان على الوقت حلت محله الجداول الزمنية والتلويح بالبدائل الأكثر غلظة، ويشار هنا إلى التلويح الأمريكي باللجوء في الشأن السوداني إلى الخطة "**ب**" مع رفض الكشف عن محتواها. فالسودان حسب هذا الإنذار مخير بين المر والأكثر مرارة. وربما لو كانت العلاقة بين الحكومات العربية وشعوبها أقل سواءً لكان بإمكانها إدارة هذه الأزمة الخانقة بشكل أيسر، لكنها للأسف محاصرة بضغوط الخارج ومثقلة بهشاشة الداخل.

وفي مواجهة "**إما وإما**" تبقى الدوامات مرشحة للاتساع، والمخاطر متجهة للتصاعد، فالاحتقان المتزامن في لبنان والسودان والأرض المحتلة والعراق، يحمل في طياته مخاطر كبيرة، والاستجابة العربية تظل حبيسة رؤية كلاسيكية للذات والعالم. وبعض الأبواب إذا فتح فلا سبيل لإغلاقه، فإما تجرع مرارة الدخول منه والصبر عليها، وإما الانتحار بالخروج من التاريخ!.

تقرير بيكر دعوة للحل أم لعدم الثقة؟ ([47])

كنت ضيفًا في إحدى الفضائيات العربية، وكان انتظار صدور تقرير بيكر هاملتون يشغل المحللين. وبناء على ما كان متاحًا من فقرات تسربت من التقرير للإعلام الأميركي فقد توقعت ألا يقبل الرئيس الأميركي إلا الحد الأدنى من توصياته، ولم تكن اللعبة امتحانًا في التنجيم السياسي بقدر ما كانت اختبارًا لمنهج التحليل.

وقد أصبحت المشكلة العراقية درسًا حقيقيًا لتعلم التحليل السياسي بأرقى أشكاله، واختبار المقولات السائدة عن قواعد العلاقات الدولية، وثوابت ومتغيرات العلاقة مع الغرب بشقيه الأوروبي والأميركي ومآلات مستقبل النفوذ الأميركي في المنطقة، وغيرها من القضايا والأسئلة التي أثارتها الأزمة. فحجمها كبير وخيوطها كثيرة، وكثير منها يمتد خارج العراق مكانًا وخارج اللحظة الراهنة زمانًا.

مصالح أميركا وحلفائها

خلاصة تقرير بيكر هاملتون، بعيدًا عن التقييمات التي يراها البعض قاسية، والنصائح التي توصف بأنها مستحيلة التطبيق، لخصها الدبلوماسي الداهية هنري كيسنجر قبل صدور التقرير بأيام عندما دعا الإدارة الأميركية للرهان على "**استبداد**

([47]) نشر في **13 / 12/ 2006**.

عسكري" في العراق يؤمن لأميركا مصالحها. وهو ما ترجمته أطراف عديدة عراقية وعربية قلقا معلنا من أن أميركا عادت إلى لعبة التخلي عن "**الحلفاء**" لأجل الانحياز إلى "**المصالح**".

وهو أمر يمكن أن تكون عواقبه وخيمة في المستقبل على مصالح الولايات المتحدة التي ستصبح حليفًا لا يثق به أحد. الكاتب والمحلل السياسي الأميركي ماكس بوت أطلق تحذيرًا مشفوعًا بالوقائع لينبه إلى أن التضحية ستكون بـ "**مصداقية أمريكا**"، وستجعل أية قوة سياسية تفكر طويلًا قبل أن تثق بها: و"**بالنظر إلى سجلنا الطويل والمشين الحافل بحوادث التخلي عن أصدقائنا وحلفائنا لا أعتقد أن أي شخص عاقل سيراهن على أميركا. فقد دأبنا على التنكر لأصدقائنا، منذ نزاعاتنا البحرية الأولى ضد "القراصنة" الذين كانوا يجوبون مياه البحر الأبيض المتوسط ويزرعون الرعب في السفن الأميركية. وهكذا قررت حكومة الولايات المتحدة لدحر باشا طرابلس التحالف مع أخيه "حميد القرمانلي" الطامع في الحكم. وفي 1804 قاد المبعوث الأميركي "ويليام إيتون" قوة من المرتزقة والبحرية الأميركية متوجهًا إلى شمال أفريقيا بهدف وضع "قرمانلي" على العرش**".

لكن سرعان ما تم إلغاء المهمة بعدما عقد الرئيس جيفرسون اتفاقًا مع باشا طرابلس يطلق بموجبه سراح الرهائن الأميركيين مقابل مبلغ 60 ألف دولار أمريكي. وقتها كتب إيتون، وهو يتميز من الغضب: "**لقد ضحينا بحليفنا من أجل سياسة تنقض الشرف وتترك الإنسانية تنزف**". وقد صاغ بوت تساؤله قائلًا: هل أنت مستعد للمجازفة بحياتك لنصرة نظام يعتمد على الدعم الأمريكي المستمر؟

وهذه الصورة الذهنية مستقرة بدرجة كبيرة عربيًا، حتى إن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد قال لمسؤول دبلوماسي رفيع إن أميركا في النهاية ستفقد صبرها وستتخلى عن كل حلفائها، وستتخلى كذلك عن إسرائيل كما فعلت في مرات كثيرة سابقة. وفي الحقيقة فإن هذا الرهان له في التاريخ الأميركي شواهد كثيرة، فعقب الحرب العالمية الأولى كان الرئيس ويلسون المدافع الأول عن "**حق تقرير المصير**" لكن مع ذلك لم تحرك الولايات المتحدة ساكنًا للدفاع عن تشيكوسلوفكيا وبولندا اللتين احتلتهما ألمانيا النازية.

وتكرر المشهد ذاته خلال الحرب العالمية الثانية عندما وقفت مكتوفة الأيدي إزاء الغزو السوفييتي لأوروبا الشرقية. وقد فاقمت الإدارات المتعاقبة هذه الازدواجية عندما كانت تحث شعوب أوروبا الشرقية على الانعتاق من الهيمنة السوفييتية، لكنها لم تقم بشيء لمساعدة ألمانيا الشرقية في انتفاضة مواطنيها سنة 1953، ولا الهنغاريين سنة 1956، أو التشيك في 1968. ولا أقصد هنا أنه كان على أميركا التسبب في حرب عالمية ثالثة، إلا أنه على الأقل كان بالإمكان ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على الاتحاد السوفييتي لتخفيف قبضته على تلك الشعوب.

وحتى مناوئو النظام الكوبي الشيوعي لم يكونوا بأفضل حالًا وهم تحت الرعاية الأميركية. ففي 17 أبريل 1961 نزل 1500 من الكوبيين المنفيين في أميركا بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية على سواحل كوبا، لكن معظمهم تعرض للقتل، أو الاعتقال بسبب تدخل الجيش الكوبي ورفض إدارة الرئيس كينيدي استخدام قوة جوية لحماية المتسللين فانتهى بهم الأمر إلى الفشل. أما في السنوات التالية فقد شنت الولايات المتحدة حربًا شاملة لمنع زحف القوات الشيوعية على جنوب فيتنام، لكن

بحلول 1973 ومع التعب من الحرب تركوا الجنوبيين يتدبرون أمرهم وتعرض العديد منهم للقتل والتنكيل.

ثم جاءت حالة شاه إيران الذي تخلت عنه دون أن تمنحه حتى حق اللجوء السياسي. ويظل الأسوأ ما تعرض له الأكراد والشيعة في العراق عام 1991 من طعن في الظهر عندما ناشدهم الرئيس جورج بوش الأب "**أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم**" للإطاحة بصدام حسين، لكنه ظل يتفرج عندما أقدم رجال الديكتاتور على قتل المنتفضين.

بين الفخ والفرصة

غير أن ما لم يقله بوت هو أن العلاقات بين أميركا وبعض أهم الحكومات العربية التي ارتبطت بها بعلاقة شراكة أصابتها تصدعات، ربما كان من المستحيل رأبها في الأفق المنظور، وبالتالي فإن مصالحها في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم ستصبح في يد "**شركاء متوجسين**".

فالوجود العسكري الأميركي المباشر في العراق، وضغوطها لتدويل أزمة دارفور، ومحاصرتها للنظام السوري، ودورها المتنامي في لبنان، كلها رسائل تحمل معنى واحدًا هو أنها تريد تغيير قواعد اللعبة لتصبح قادرة بنفسها على تأمين هذه المصالح بشكل تام بعد أن اعتمدت لعقود على هؤلاء الشركاء لتأمينها.

والقضية هنا ليست مدى عدالة هذه المساعي، أو اتفاقها مع نصوص القانون الدولي، بل تدارس النتائج التي تترتب عليها، فالتوجه الجديد معناه أن يتوسع الوجود الأميركي المباشر حتى لو مرّ بمرحلة "**هدنة**" أو "**تجميد**" لفترة.

وبالتـالي فـإن أطرافًـا عديـدة تصـبح أمـام مفـترق طـرق تاريخـي، وتصـبح احتمـالات الصـدام أقـرب مـن احتمـالات الوفـاق، وسـيكون أي رئـيس أميركـي قـادم مضـطرًا لقبـول الحـد الكـافي مـن التغيـر في نمـط السـلوك الأمريكـي الـذي يـؤمن تبديـد مخاوف حلفاء أميركا الجدد:

دعاة الإصلاح السياسي، أكراد العراق وشيعته، تحالف الرابع عشر من آذار في لبنان....

فضلًا عن دول عربية لها أهمية استثنائية بالنسبة لأميركا، وبالتالي فإن التراجع بالشـكل الـدرامي الـذي يتخيلـه الـبعض لـيس الخيـار الأقـل كلفـة بالنسـبة للمصـالح الأمريكيـة على المـدى المتوسـط والبعيـد. ولا أعتقـد أن جمهـوريًا أو ديمقراطيًـا يمكـن أن تكون لديه شجاعة تحمل مسؤولية ما يترتب عليه. حتى لو كان جيمس بيكر!

سيرة ذاتية .... ممدوح الشيخ

عضو اتحاد كتاب مصر.

أولًا: ترجمات من الإنجليزية إلى العربية:

علم نفس وادي السليكون، كاتي كوك، **2020**، (تحت الطبع).

رأسمالية مصاصي الدماء، المجتمعات المنقسمة والمستقبلات البديلة، باول كينيدي، **2018**، (تحت الطبع، مدارات للنشر، مصر).

الدين والرئاسة الأمريكية، مجموعة مؤلفين، **2017**، (تحت الطبع).

العلمانية أصل الإرهاب والاستبداد الحديث، مختارات ترجمها وقدم لها، **2012**، دون ناشر.

ثانياً: دراسات في الظاهرة الدينية

** المسلمون ومؤامرات الإبادة، مكتبة مدبولي الصغير، مصر، **1994**.

** الإسلاميون والعلمانيون من الحوار إلى الحرب

الطبعة الأولى، دار البيارق، الأردن، **1999**.

الطبعة الثانية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن.

** الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في آتون **11** سبتمبر: مفارقات النشأة ومجازفات التحول، مكتبة مدبولي، مصر، **2005**.

** مراجعات الإسلاميين (الجزء الأول)، تأليف بالاشتراك، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، سلسلة كتاب المسبار الشهري، العدد السادس والثلاثون، ديسمبر **2009**.

** السلفيون من الظل إلى قلب المشهد، دار أخبار اليوم، مصر، **2012**.

** دراما محمد رمضان والإرهاب: الملائكة والشياطين والعدالة الناجزة، توزيع: مكتبات أخبار اليوم (مصر)، **2019**.

ثالثاً: مؤلفات إبداعية منشورة

** نقوش على قبور الشهداء، ديوان شعر، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، **1996**.

** الحلم المسروق (ديوان شعر بالعامية)، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، **2003**.

** الندى والموت (ديوان شعر)، مركز يافا للدراسات والأبحاث، مصر، **2003**.

** عاصمة للبيع (مسرحية)، دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة، دولة الإمارات، **2000**.

** القاهرة.. بيروت.. باريس (رواية)، الدار العربية للعلوم، بيروت، **2006**.

الطبعة الثانية، مكتبات سمير منصور، غزة، فلسطين المحتلة، **2021**.

** إن الغريب حزين حيثما كانا: سيرة لم يكتبها موسى ابن ميمون (رواية)، توزيع: مكتبات أخبار اليوم (مصر)، **2019**.

** الممر إلى السماء، رواية، دار لوسيل للنشر والتوزيع، دولة قطر، **2019**.

رابعاً: مؤلفات أخرى منشورة

** أشهر الأحلام في التاريخ، مكتبة ابن سينا، مصر، **1993**.

** التنبؤات والأحلام من الخرافة إلى العلم، دار التضامن، لبنان، **1996**.

** ثقافة قبول الآخر، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، **2007**.

** مدخل إلى عالم الظواهر الخارقة، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، **2007**.

** ما وراء الحرب الأوروبية على الحجاب والنقاب: الإسلام في مرمى نيران العلمانية الفرنسية، الطبعة الأولى، مكتبة بيروت، القاهرة، مسقط، 2008، الطبعة الثانية، الناشر: المؤلف، 2019، توزيع مكتبات أخبار اليوم مصر.

** التجسس التكنولوجي: سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية (دراسة في المجتمع ما بعد الصناعي)، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، 2007.

** ثقافة السلام، دار ومكتبة الغد، مصر، 2009.

** عبد الوهاب المسيري: من المادية إلى الإنسانية الإسلامية، سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، رقم 7، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى 2008.

** طارق البشري؛ القاضي.. المؤرخ.. المفكر.. وداعية الإصلاح، سلسلة أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى 2011.

** الاستشراق الجنسي: الحرب على النقاب، دار ابن رشد، مصر، 2014.

** فخّ فرويد، قرنٌ من العلاقات الجنسيّة بين المرْضى والمعالجين في عيادات الطبِّ النفسي الفرويدي، دار إشراقة للنشر، مصر، 2022.

خامساً: تأليف بالاشتراك

** الحوار مع الآخر: المنطلقات والضوابط، سلسلة إصدارات مجلة الوعي الإسلامي، قطاع الشئون الثقافية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 2006.

** إيران – مصر: مقاربات مستقبلية، تحرير: توفيق شومان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، سلسلة الدراسات الإيرانية/ العربية، رقم 1، الطبعة الأولى، 2009.

** يوميات الثورة المصرية، (تحرير: أحمد عبد الحميد)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011.

** الحركات الإسلامية في الوطن العربي، (إشراف: الدكتور عبد الغني عماد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

** السعوديون الشيعة: الفكرة والإشكاليات، مركز صناعة الفكر، السعودية، 2015.

** المجتمع المدني السعودي ؛ الملامح.. والأدوار، مركز صناعة الفكر، السعودية، 2015.

** الليبرالية في السعودية (الفكرة، الممارسات، الرؤى المستقبلية)، مؤسسة الإنتشار العربي (لبنان)، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث (السعودية)، الطبعة الاولى: 2013.

سادساً: أعمال حققها

** ديوان أمير الشعراء أحمد شوقي (الشوقيات)، تحقيق، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2007.

** ديوان الشاعر حافظ إبراهيم، (تحقيق)، مكتبة الإيمان، مصر، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2009.

** محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة الأموية، الشيخ محمد الخضري بك، (تحقيق)، مكتبة بيروت، القاهرة/ مسقط، 2022.

سابعاً: أعمال أعدها للنشر أو حررها

اكتشف وأعاد نشر رواية: اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن للمغامر المصري حافظ نجيب، وهي الرواية التي اقتبس عنها المسلسل التلفزيوني المصري الشهير فارس بلا جواد. وقد قدم لها وألحق بها دراسة عن حياة مؤلفها.

** اعترافات حافظ نجيب: مغامرات جريئة مدهشة وقعت في نصف قرن (إعداد للنشر).

الطبعة الأولى، 1996، دار الحسام، لبنان، مصر.

الطبعة الثانية، دار الانتشار العربي، بيروت، 2003.

**** حرر (بالاشتراك) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 8 مجلدات، لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، مصر، 1998.**

**** حرر (بالاشتراك) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، لمؤلفها المفكر العربي الإسلامي المرموق الدكتور عبد الوهاب المسيري، نسخة ميسرة ومختصرة (مجلدان)، دار الشروق بمصر بالاشتراك مع مركز زايد للتنسيق والمتابعة بدولة الإمارات، 2004.**

**** القمة الأمريكية السعودية الأولى: القمة السرية بين الملك عبد العزيز ابن سعود والرئيس روزفلت (البحيرات المرة، 1945)، (تقديم وتحرير ودراسة)، بقلم: الكولونيل: وليم إيدي (أول وزير أمريكي مفوض بالسعودية)، ترجمة: حسن الجزار، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، شركة دلتا، مصر، 2008.**

**** دع القلق وابدأ الحياة، تأليف: ديل كارنيجي، إعداد وتقديم ودراسة، دار الحرم للتراث، مصر، 2009.**

**** كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس، تأليف: ديل كارنيجي، إعداد وتقديم ودراسة، دار الحرم للتراث، مصر، 2009.**

**** تربية المرأة والحجاب (ردًا على قاسم أمين)، تأليف: مُحَمَّد طلعت حرب (باشا)، إعداد وتقديم ودراسة، دار الغد للنشر، مصر، 2009.**

**** فن التعامل مع الناس، تأليف: ديل كارنيجي، تقديم ودراسة، مكتبة بيروت، مسقط، 2022.**

ثامناً: جوائز

**** جائزة مؤسسة اقرأ الخيرية، مصر، المسابقة الثقافية للشباب لعام 1991، المركز الثالث في مجال الشعر.**

** جائزة مؤسسة اقرأ الخيرية، مصر، المسابقة الثقافية للشباب لعام 1992، المركز الثاني في مجال المسرح عن نص ما زال مخطوطاً.

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، عن قصيدة: "نقوش على قبر شهيدة".

** جائزة الإبداع العربي من: دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المسرح (المركز الثاني) عام 2000، عن مسرحية عاصمة للبيع.

** جائزة أحمد فتحي عامر في مجال الشعر (المركز الثاني) من الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، الدورة الأولى، 2003.

** جائزة أحمد فتحي عامر في مجال الرواية (المركز الثالث) من الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، الدورة الثانية، 2004، عن رواية القاهرة، بيروت، باريس.

** جائزة أفضل قصيدة (المركز الثاني) من نادي جازان الأدبي بالمملكة العربية السعودية في المسابقة الثقافية لعام 1423 هجرية، عن قصيدة: "بقصائدي ويقيني".

تاسعاً: أعمال نقدية تناولت أعماله:

** "ممدوح الشيخ وعماد أو صالح شعاعان من شمس شعر تشرق"، منشور في: "كتابة: رؤى وذات"، صافي ناز كاظم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2003.

** "مقاربات نقدية في شعر ممدوح الشيخ"، تأليف الأساتذة: رمضان أبو غالية، صبري عبد الرحمن، أحمد مرسال، سامح القدوسي، إصدارات نادي الأدب ببيت ثقافة قويسنا، مصر، 2004.

** رسالة ماجستير عن مسرحيته: "عاصمة للبيع" في: جامعة جنت البلجيكية، للمستشرقة البلجيكية ماريكي فان كرايسبليك، 2006. (قيد الترجمة)

عاشراً: مساهمات أخرى

** "دولة المنظمة السرية، فيلم وثائقي، (الفكرة والإعداد والمادة العلمية)، قناة الجزيرة الوثائقية، قطر، **2009**.

** أعدَّ وقدَّم برنامج "المحفل"، قناة الحكمة (مصر)، مباشر، (**2011**).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "من قلب الكيان الصهيوني"، قناة الحكمة (مصر)، مباشر، (**2011**).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "ساعة من القاهرة"، قناة الاتجاه (العراق)، مباشر، (**2011**، **2013**).

** أعدَّ وقدَّم برنامج "إسلاميون"، قناة فلسطين اليوم (لبنان)، مسجل، (**2013** ، **2015**).

** نشر له مقالات في دوريات داخل العالم العربي وخارجه، أهمها: جريدة المستقبل (اللبنانية)، جريدة البيان (الإماراتية)، جريدة عمان (العمانية)، جريدة الحياة (اللندنية)، مجلة المجلة (اللندنية)، مجلة الجديد (اللندنية)، جريدة الدستور (المصرية)، جريدة الوطن (المصرية)، مجلة اتجاهات الأحداث (الإمارات)، مجلة آراء حول الخليج (السعودية)، مجلة كلية الملك خالد العسكرية (السعودية)، مجلة الوعي الإسلامي (الكويت)، جريدة الفنون (الكويت).

** قُدِمت ورقته الفكرية: "ماذا أعطى الإسلام للبشرية؟" في أول مؤتمرات "اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء ﷺ"، (لندن، نوفمبر **2002**).

** مشرف على تحرير الصفحة الدينية بجريدة الدستور، مصر (**2005**، **2008**).

** عرضت فرقة مسرح دبي الأهلي الإماراتية مسرحية: "مملكة للبيع"، (إعداد وإخراج: عبد الله صالح) المقتبسة عن مسرحيته: "عاصمة للبيع"، دبي، يوليو **2009**.

** شارك في العديد من المؤتمرات العلمية والثقافية في: مصر، لبنان، ليبيا، الإمارات، والعراق.

** شارك في عشرات البرامج التلفزيونية والإذاعية، الثقافية والسياسية في مختلف القنوات الفضائية المصرية والعربية.

** مدير المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق (مصر)، **2013** – .. ..

ترجمات في معاجم وموسوعات

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، (مؤسسة البابطين، الكويت).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم أدباء مصر، (الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر).

** ترجمة في الطبعة الأولى من: الموسوعة الكبرى للشعراء العرب المعاصرين: 1956، 2006، إعداد وتقديم: فاطمة بوهراكة، المغرب، 2009، برعاية الشيخة أسماء بنت صقر القاسمي.

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم الأدباء: من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، 1424 هـجرية.

** ترجمة في الطبعة الأولى من: معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة (موسوعة الشعراء العرب)، الدكتور إميل بديع يعقوب (إعداد)، دار صادر، بيروت، جروس برس، طرابلس/ لبنان، 2004.

تاريخ الميلاد : 14 / 8 / 1967

الجنسية : مصري

** عضو اتحاد كتّاب مصر.

للتواصل:

E،Mail: mmshikh@hotmail.com